



الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شعبة التنمية الاجتماعية والسكان

UN ESCWA

MAR 0 1 1993

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

تخطيط القوى العاملة في القطاع الصناعي:

تجربتا

المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية

تموز / يوليو ١٩٩٢

(٣) سلسلة دراسات تخطيط القوى العاملة

**92-0553**

## المحتويات

### الصفحة

١	..... ط .....	تمهيد.....
		الفصل الأول - تقييم عام لتجربة تخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربية السورية ..... ١
		المبحث الأول - تجربة تخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربية ..... ٢
		في الجانب التنظيمي ..... ٤
		في الجانب الإجرائي لتخطيط القوى العاملة ..... ٤
		الإجراءات الفعلية لتخطيط القوى العاملة ..... ٦
		الهرم التخطيطي ..... ٧
		أهم المشاكل التي يصادفها تخطيط القوى العاملة ..... ٩
		المبحث الثاني - تجربة تخطيط القوى العاملة في المملكة العربية السعودية ..... ١١
		الاطار المؤسسي لتخطيط القوى العاملة ..... ١١
		تقييم إنجازات الامانة العامة لمجلس القوى العاملة ..... ١٤
		أهم المشاكل التي يصادفها تخطيط القوى العاملة ..... ١٥
		الفصل الثاني - تخطيط الصناعة في الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية ..... ١٩
		المبحث الأول - تخطيط الصناعة في الجمهورية العربية ..... ١٩
		الصناعة في الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٥-١٩٦١ ..... ٢٠
		الصناعة في الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٦-١٩٧٠ ..... ٢١
		الصناعة في الخطة الخمسية الثالثة ١٩٧١-١٩٧٥ ..... ٢١
		الاستثمارات المحققة وهيكل الصناعة في الخطة الأولى ..... ٢٢
		تخطيط الصناعة في الخطة الرابعة ١٩٧٦-١٩٨٠ ..... ٢٥
		تخطيط الصناعة في الخطة الخامسة ١٩٨١-١٩٨٥ ..... ٢٧
		تخطيط الصناعة في الخطة السادسة ١٩٨٦-١٩٩٠ ..... ٢٩
		المبحث الثاني - تخطيط الصناعة في المملكة العربية السعودية ..... ٣٥
		تخطيط الصناعة في الخطة الاولى (١٣٩٠-١٣٩٤) ..... ٣٦
		تخطيط الصناعة في الخطة الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠) ..... ٣٨
		تخطيط الصناعة في الخطة الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥) ..... ٣٩

## المحتويات (تابع)

### الصفحة

دال- تطور حجم الاستثمارات في الصناعة وتوزيعها على مختلف الفروع الصناعية.....	٤١
هاء- تخطيط الصناعة في الخطة الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠ هـ) (١٩٨٥-١٩٩٠) .....	٤٩
<b>الفصل الثالث- تخطيط القوى العاملة في الصناعة في الجمهورية العربية السورية.....</b>	
٥٢	
<b>المبحث الأول- تخطيط القوى العاملة في خطط التنمية الأربع الأولى</b>	
٥٣	
الف- في مجال التعليم العام والفنى .....	٥٥
باء- في مجال التدريب والتوجيه .....	٥٦
جيم- في مجال التشغيل.....	٥٦
دال- في مجال الانتاجية والاجور .....	٥٦
هاء- في مجال التخطيط والاحصاء .....	٥٦
<b>المبحث الثاني- تصورات عام ٢٠٠٠ للقوى العاملة والتعليم العالي</b>	
٥٧	
الفني.....	
الف- نتائج تحليل الوضع الراهن.....	٥٧
باء- المنطقات الأساسية والاتجاهات العامة للتصورات.....	٥٩
جيم- الاستراتيجية المطلوبة لتحقيق التصورات .....	٦٠
دال- التصورات الرقمية لمختلف المؤشرات والمتغيرات .....	٦١
<b>المبحث الثالث- تخطيط القوى العاملة في خطي التنموية الخامسة والسادسة.....</b>	
٦٦	
الف- تخطيط القوى العاملة في خطة التنمية الخامسة ١٩٨٥-١٩٨١ .....	٦٦
باء- تخطيط القوى العاملة في خطة التنمية السادسة ١٩٩٠-١٩٨٦ .....	٧٦
<b>المبحث الرابع- تطور اوضاع قوة العمل في الصناعة التحويلية .....</b>	
٧٩	
الف- اوضاع قوة العمل في الصناعة التحويلية من خلال التعداد العام للسكان في سنتي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ .....	٧٩
باء- واقع قوة العمل في الصناعات التحويلية من خلال التعداد العام للسكان عام ١٩٨١ و مسح العينة السكانية لالأعوام (١٩٨٧-١٩٨٤) .....	٨٣
<b>الفصل الرابع- تخطيط القوى العاملة في الصناعة في المملكة العربية السعودية.....</b>	
٩٠	

المحتويات (تابع)

الصفحة

٩٠ .....	٩٠ ..... تخطيط القوى العاملة في خطط التنمية	المبحث الأول-
٩٠ .....	الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٥-١٩٧٠	ألف-
٩٢ .....	الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٥-١٩٨٠	باء-
٩٤ .....	الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٠-١٩٨٥	جيم-
٩٥ .....	الخطة الخمسية الرابعة ١٩٨٥-١٩٩٠	DAL-
٩٧ .....	تقدير الطلب على القوى العاملة في الصناعة	المبحث الثاني-
٩٧ .....	طرق واساليب تقدير الطلب كما ونوعا	ألف-
١٠٠ .....	تطور العمالة المطلوبة كما ونوعا	باء-
١٠٩ .....	تقدير عرض القوى العاملة للصناعة	المبحث الثالث-
١٠٩ .....	طرق واساليب تقدير العرض	ألف-
١١١ .....	تطور تقديرات عرض العمالة كما ونوعا	باء-
١١٨ .....	تطور اوضاع القوى العاملة في الصناعة	المبحث الرابع-
١١٨ .....	التطور الكمي للقوى العاملة في الصناعة وتوزيعاتها على مختلف الفروع	ألف-
١١٨ .....	قدرة العمل في الصناعات التحويلية حسب الفئات العمرية والجنس	باء-
١٢٤ .....	تطور الخصائص التعليمية للقوى العاملة في الصناعة	جيم-
١٢٤ .....	تطور المهارات المهنية والمهارية للقوى العاملة في الصناعة	DAL-
١٣٢ .....	الفصل الخامس- استنتاجات واقتراحات	
١٣٢ .....	استنتاجات واقتراحات الدراسة القطبية في الجمهورية العربية السورية	ألف-
١٣٧ .....	الاقتراحات	باء-
١٤٤ .....	استنتاجات واقتراحات الدراسة القطبية في المملكة العربية السعودية	ألف-
١٤٥ .....	الاقتراحات	باء-

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

الجدول

-١	تطور بعض المؤشرات خلال الخطة الخمسية (١٩٧٥-١٩٧٦) ..... ٢٣
-٢	بنية الصناعة التحويلية السورية في عامي ١٩٧٧-١٩٧٨ ..... ٢٦
-٣	الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في الخطة الخامسة (١٩٨٠-١٩٨٥) ..... ٢٩
-٤	استثمارات الخطة الخامسة حسب القطاعات وشكل الملكية ..... ٣٠
-٥	استثمارات الصناعة التحويلية في الخطة الخامسة موزعة على مختلف الفروع ..... ٣٢
-٦	الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في الخطة السادسة ١٩٨٦-١٩٩٠ ..... ٣٣
-٧	الناتج المحلي الاجمالي في الخطة الثالثة ..... ٤٠
-٨	تطور عدد المصانع المرخصة خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) ..... ٤٢
-٩	تطور عدد المصانع المرخصة خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٨٠) ..... ٤٣
-١٠	تمويل الاشطة الاقتصادية الصناعية خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩) ..... ٤٥
-١١	تمويل الاشطة الاقتصادية الصناعية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) ..... ٤٧
-١٢	الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي في الخطة الرابعة ..... ٥١
-١٣	توزيع قوة العمل والانتاجية حسب القطاعات عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ ..... ٦٤
-١٤	أعداد الداخلين في سوق العمل من خريجي الشانوية العامة والفنية ١٩٨٠-٢٠٠٠ ..... ٦٥
-١٥	أعداد الداخلين الى سوق العمل من خريجي المعاهد المتوسطة حسب الاختصاص عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ ..... ٦٥
-١٦	المشتغلون حسب القطاعات الاقتصادية، في الخطة الخامسة (١٩٨١-١٩٨٥) ..... ٦٨
-١٧	المشتغلون في الخطة الخامسة حسب الحالة التعليمية للاعوام ١٩٨٠-١٩٨١ ..... ٦٨
-١٨	الإيفاد الداخلي والخارجي في الخطة الخامسة ١٩٨٠-١٩٨١ ..... ٦٩

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجدول

- ١٩- المشتغلون في قطاع الصناعة التحويلية في الخطة الخامسة ..... ٧٢
- ٢٠- نسبة تحقيق أعداد القوى العاملة في الصناعة التحويلية المستهدفة في الخطة الخامسة ..... ٧٣
- ٢١- المشتغلون في الخطة السادسة حسب أوجه النشاط الاقتصادي ..... ٧٧
- ٢٢- تطور أعداد معاهد ومدارس ومراكز التدريب والمتخرجين منها، ١٩٨٧-١٩٨٢ ..... ٧٨
- ٢٣- المشتغلون السوريون في الصناعات التحويلية وتوزعهم حسب المستوى التعليمي لعامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ..... ٨١
- ٢٤- العمالة المقدرة في الصناعات التحويلية والعمالة الإجمالية (١٣٩٠-١٤١٠هـ) (١٩٧٠-١٩٩٠) ..... ١٠٢
- ٢٥- تقديرات الطلب على العمالة حسب المهن في الصناعات التحويلية ١٩٩٠-١٩٩١ (و ب-) ..... ١٠٥
- ٢٦- تقديرات الطلب على القوى العاملة بالصناعات التحويلية حسب النشاط الصناعي ٤- (١٩٨٦-١٩٩٠) و ب- (١٩٩٠-١٩٩١) ..... ١٠٨
- ٢٧- تقديرات الداخلين الجدد من العمالة حسب المهن في الصناعات التحويلية ٤- (١٩٨٧-١٩٩١) و ب- (١٩٩٠-١٩٩٢) ..... ١١٣
- ٢٨- معدل التمويل/العمالة في الأنشطة الاقتصادية الصناعية ٤- (١٩٧٥-١٩٧٩) و ب- (١٩٨٤-١٩٨٠) ..... ١١٤
- ٢٩- تقديرات الداخلين الجدد في الصناعات التحويلية حسب النشاط الصناعي ٤- (١٩٨٧-١٩٩١) و ب- (١٩٩٠-١٩٩٢) ..... ١١٧
- ٣٠- العمالة في الأنشطة الاقتصادية الصناعية ٤- (١٩٧٥-١٩٧٩) و ب- (١٩٨٠-١٩٨٤) ..... ١٢٠
- ٣١- الداخلون الجدد في الأنشطة الاقتصادية الصناعية ٤- (١٩٧٦-١٩٨٠) و ب- (١٩٨١-١٩٨٤) ..... ١٢٢
- ٣٢- قوة العمل في الصناعات التحويلية حسب الفئات العمرية والجنسية ..... ١٢٣
- ٣٣- توزيع العاملين بالمؤسسات والشركات ذات الخمسين عاملاً فاكثر في الصناعات التحويلية والحالة التعليمية بها (١٤٠٣-١٤٠٥هـ) ..... ١٢٥
- ٣٤- تطور القوى العاملة بشركة سابك والشركات التابعة لها حسب المؤهل العام (١٩٨١-١٩٨٥) ..... ١٢٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجدول

١٢٦	التوزيع العددي والنسيبي للعاملين في المؤسسات والشركات ذات الخمسين عاملاً فأكثر في الصناعات التحويلية حسب الأقسام المهنية (١٩٨٣-١٩٨٥) .....	-٣٥
١٢٩	تطور العمالة الفنية في شركة سابك والشركات التابعة لها (١٩٨١-١٩٨٥) .....	-٣٦
١٣٠	تطور فئة المهندسين حسب التخصصات في شركة سابك والشركات التابعة لها (١٩٨١-١٩٨٥) .....	-٣٧
١٣١	توزيع القوة العاملة في الصناعات التحويلية حسب الأقسام المهنية (١٩٨٦-١٩٨٧) .....	-٣٨
١٥٠	ملحق - طريقة الوقت المعاير لتقدير عدد عمال الانتاج في المصنع .....	
١٥٦	المراجع .....	

## تمهيد

ضمن سلسلة دراسات تخطيط القوى العاملة، نشرت شعبة التنمية الاجتماعية والسكان في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دراستين، تعلقت الأولى بـ «تخطيط القوى العاملة في خطط التنمية المعتمدة في بلدان اللجنة»، وتطرقت الثانية إلى «تخطيط القوى العاملة في قطاع البتروكيميويات: تجربتنا جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية». وتأتي هذه الدراسة حول «تخطيط القوى العاملة في القطاع الصناعي: تجربتنا المملكة السعودية والجمهورية العربية السورية» لتكمّل السلسلة بـ إلقاء الضوء على عملية تخطيط القوى العاملة في قطاع اقتصادي محدد هو القطاع الصناعي.

لقد تم تشكيل فريق عمل في كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية لتحضير المادة الأساسية للدراسة، وقادت شعبة التنمية الاجتماعية والسكان في اللجنة من ثمّ بوضعها في شكلها الحالي. ولقد كان من المؤمل أن تنشر هذه الدراسة خلال عام ١٩٩٠، إلا أن أحداث الخليج الأخيرة حالت دون ذلك وأخرّت صدورها.

وتضم الدراسة الحالية خمسة فصول، يتطرق الفصل الأول منها إلى تقييم عام لتجربة تخطيط القوى العاملة في كل من الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية، ويتطرق الفصل الثاني إلى تخطيط الصناعة، كقطاع اقتصادي، في كلا البلدين. أما الفصلان الثالث والرابع فيتعلقان بـ تخطيط القوى العاملة في قطاع الصناعة في كلا البلدين، وأخيراً، يقدم الفصل الخامس استنتاجات واقتراحات الدراسة. ويمكن على سبيل الإيجاز القول بأن الاستنتاج الرئيس هو «أن الخطط العائدة للقوى العاملة في الصناعة ظلت مقصورة عن تحقيق الأهداف الرئيسة التي حدتها لنفسها، والتي كانت تتمثل في تحقيق معدلات مرتفعة للقوى العاملة في الصناعة في الجمهورية العربية السورية، وـ «سُعودَة» هذه القوى في المملكة العربية السعودية، والموازنة بين احتياجات الصناعة ومخرجات التعليم الفني والتدريب في كلا البلدين».

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إذ تضع هذه الدراسة بين أيدي المخططيين والمهتمين بتنمية الموارد البشرية عامة، والقوى العاملة خاصة، تأمل أن تكون قد ساهمت في إيلاء هذا الموضوع الاهتمام الذي من الدراسة، وذلك تعزيزاً لمسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقتنا.

والله الموفق.

شعبة التنمية الاجتماعية والسكان

## الفصل الأول

### تقييم عام لتجربة تخطيطقوى العاملة في الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية

ترتبط تجربة تخطيطقوى العاملة في كل من الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية بتجربة كل منها في مجال تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. إلا أن تخطيطقوى العاملة يبقى بشكل الحلة الأضعف في خطط التنمية المتتالية. هذا مع العلم بأن تخطيط التنمية نفسه، بالرغم من التقدم الذي كان يحرزه مع توالي الخطط، ظل يعاني قصوراً من جميع النواحي: الناحية الفنية، والمضمون، والالتزام، والمتابعة، والتنفيذ، وما إليها. وبذلك فإن تجربتي القطرين في مجال تخطيط التنمية بشكل عام، وتخطيطقوى العاملة بشكل خاص، اللتين كانتا من ضمن التجارب التي تناولتها إحدى دراسات الاسكوا مؤخراً، لا تخرجان عن الإطار العام لتجارب التخطيط في دول المنطقة والذي حددته الدراسة المذكورة على الشكل التالي. في سياق خطط التنمية العامة التي تفترض في جميع بلدان اللجنة إلى المقومات الرئيسة التي يجعل منها خططاً فعلية سواء من الناحية الفنية أو من ناحية الاستمرار والتنفيذ (الاسكوا ١٩٨٧ (١)، ص ١٢٥) تأثر تخطيطقوى العاملة بتغيرات متعددة وهامة من الناحية الفنية.

«في أحيان كثيرة لا يجري التخطيط وفق المراحل المعروفة: تقدير الطلب» تقدير العرض، ثم الموازنة الكمية والتوعية بين العرض والطلب. وعندما يجري تقدير العرض والطلب، يتم ذلك في معظم الأحيان بصورة اجمالية. وعندما يجري التقدير على مستوى القطاعات الاقتصادية فإنه يتناول عموماً الناحية الكمية ولا يتناول التوزيع على المجموعات الوظيفية والمهنية. وعندما يتم تقدير العرض والطلب والموازنة من الناحيتين الكمية والتوعية، نجد عموماً أن النشاطات الاقتصادية والمجموعات الوظيفية والمهنية مفصلة بما فيه الكفاية، أخيراً، وفي جميع الأحوال، قلما تعرض الخطط والطرق والأساليب والمعايير التي اعتمدتها في عملية التقدير وتحديد الاتجاهات المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والديمografية.

هذا فيما يتعلق بتحديد اتجاهات العرض والطلب وعوامل الموازنة بينهما من الناحية النظرية. أما فيما يتعلق بالشق الثاني من التخطيط، وهو الذي يجعله جاهزاً للتنفيذ، أي السياسات والإجراءات المرافقة التي تحول الأهداف النظرية إلى ممارسات وأهداف عينية، كسياسات التعليم والتدريب والتشغيل والأجور وما إليها، فنلاحظ أن هذه السياسات تبقى في معظم الأحيان على مستوى إعلان النوايا

والعوامل العامة وقلما نجدها تتجسد في برامج محددة في الزمان والمكان ومحتوية على مشاريع عينية. وإن وجدت بعض المشاريع المحددة، فإنها تكون مفتقدة للتنسيق فيما بينها وبين الأهداف العامة» (المرجع نفسه، ص ١٢٧).

ولاشك أن مستوى تخطيط القوى العاملة من الناحية الفنية يرتبط بوجود البيانات الإحصائية الضرورية. إذ «أن مستلزمات التخطيط لا تقتصر على متطلبات تشخيص الواقع الراهن للقوى العاملة والسكان (عدد السكان ومعدلات نموهم وتوزيعهم على الفئات العمرية وحالتهم التعليمية وبيانات عن القوى العاملة والتشغيل موزعة حسب القطاعات الاقتصادية والمجموعات المهنية ... الخ)، بل تتطلب التقديرات المستقبلية للعرض والطلب على القوى العاملة، بالإضافة إلى بيانات ودراسات دورية تتعلق بالشواغر المتاحة وبنمط الاستخدام والإجور وساعات العمل الفعلية والهجرة. كما أن ربط السياسات التعليمية والتربوية بالاحتياجات من القوى العاملة يتطلب إجراء مسح دوري للتعليم والتدریب القطاعي والتعليم غير النظامي وجمع معلومات دورية عن التوظيف. كذلك فإن صياغة سياسة مستقبلية للتشغيل تحتاج إلى بيانات ودراسات أكثر تقدماً وتفصيلاً وتقيداً، كالقيام باستطلاعات حول حجم التشغيل وتوزعه على القطاعات الاقتصادية والمناطق والمجموعات المهنية، وقياس أثر التكنولوجيا المستخدمة في المدخلات من العمل ورأس المال في كل قطاع، دراسة العمالة الناقصة في الريف وكذلك دراسة القطاعات الهاشمية، ... الخ» (المرجع نفسه، ص ١٢٨).

وفي هذا المجال، من الواضح أن البلدان المعنية «تعاني بشكل عام من قصور كمي ونوعي في المعلومات ومن عدم شمولية البيانات لكافة الوحدات الإحصائية في المجتمع ومن عدم توفر سلسل احصائية زمنية مناسبة لتخطيط القوى العاملة» (المرجع نفسه، ص ١٢٩).

أما نصيب تخطيط القوى العاملة من التنفيذ، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من تخطيط التنمية، فهو بشكل عام من نصيب خطط التنمية. ولقد تبين في هذا الخصوص أن معظم البلدان المعنية لم تجعل من خطط التنمية موضع التزام فعلي تقييد بتنفيذها شكلاً ومضموناً (المرجع نفسه، ص ١٢٩).

#### **البحث الأول - تجربة تخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربية السورية**

كانت الجمهورية العربية السورية من أوائل بلدان المنطقة التي اعتمدت التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وواظبت منذ ١٩٦١ على إصدار خطط خمسية

للتربية كان آخرها الخطة الخمسية السادسة ١٩٨٦-١٩٩٠. لكن الجانب البشري في عملية التنمية الشاملة كمصدر واستعمالات بقي خارجاً عن سيطرة الخطط الاقتصادية والاجتماعية وبقي بالتالي حتى الآن الجانب الأكثر ضعفاً في العملية التخطيطية. وعلى سبيل المثال «لم يتم إنشاء قسم لتخطيط القوى العاملة في هيئة تخطيط الدولة إلا في نهاية الخطة الخمسية الثالثة. وعند قيام هذا القسم لم يكن يضم في صفوفه أي تخصص في مجال تخطيط القوى العاملة أو أيّاً من ذوي الخبرة الطويلة في هذا المجال» (اسكوا ١٩٨٧، ص ٣٦). وهكذا اقتصر جانب القوى العاملة في خطط التنمية على وضع بعض الأهداف العامة جرى التركيز على ثلاثة منها بشكل عام: القضاء على البطالة باشكالها المختلفة وتأمين فرص استخدام جديدة لجميع الراغبين في العمل ورفع الانتاجية عن طريق التعليم والتدريب وتحسين وسائل الانتاج. أما من الناحية الفنية فقد استطاعت الجمهورية العربية السورية مع توالي خطط التنمية أن تكتسب قدرًا من الخبرة في مجال تخطيط القوى العاملة. ومع ذلك فقد «بقي التخطيط من الناحية الفنية، في مراحله الأولى، فتقديرات العرض والطلب بقيت بصورة عامة إجمالية تقوم على مؤشرات وفرضيات تقريبية تفتقر إلى الدقة» (اسكوا ١٩٨٧ (٢)، ص ١٧). وهكذا كانت الحاجة من القوى العاملة تقدر عموماً «على مستوى المشاريع المحددة، وقلما كانت الخطة تتضمن تقديرات للطلب بشكل داملاً كماً ونوعاً، وانحصرت طريقة تقدير هذا الجانب، إجمالاً، في استعمال معامل الاستخدام، أي يقسم حجم الاستثمار المحدد خلال سنوات الخطة على متوسط الاستثمار اللازم لإحداث فرصة عمل واحدة، ولم يصل الأمر إلى محاولة تحديد هذه الحاجات من الناحية النوعية حسب المجموعات الوظيفية والمستويات التعليمية والفنية، وعليه لم يكن هناك تنسيق بين حاجة التنمية للقوى العاملة وسياسة التدريب والتعليم.

ولقد كانت مؤسسات التدريب والتأهيل تمارس نشاطها وفق ظروفها الخاصة وتحديداً حسب طاقتها الاستيعابية، وليس وفق حاجات فروع الاقتصاد من مختلف المؤهلات. كذلك كان التعليم يتسع باستمرار ولكن بمعزل عن حاجات التنمية، مما كان يؤدي إلى تفشي البطالة في صفوف المتعلمين خصوصاً خريجي المدارس والجامعات في الحقول الأدبية والنسانية، في حين كانت الحاجة دائمة إلى المهارات الفنية المتخصصة بحيث شكلت هذه الحاجة نقطة اختناق رئيسة للتنمية.

من ناحية ثانية، لم يكن هناك تنسيق كافٍ بين تقدير عدد فرص العمل الجديدة في الاقتصاد وسياسات الاستخدام في القطاع العام، بالرغم من أهمية هذا القطاع داخل الاقتصاد، فهو يعتبر، من حيث حجمه ونوعية النشاطات التي يشملها، المصدر الرئيس للنمو» (اسكوا ١٩٨٧ (١)، ص.ص. ٣٦-٣٧).

القوى العاملة في حل المشاكل الرئيسية التي كانت مطروحة عليه، وفي مقدمتها مشاكل البطالة وهجرة الكفاءات وعدم التناسب بين مخرجات الجهاز التعليمي واحتياجات التنمية (المراجع نفسه، ص. ٥٥). وللخروج من هذا الوضع، ولكي تصبح خطط القوى العاملة خططاً واقعية تلبي حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكي يصبح تخطيط القوى العاملة شاملة كما هو الأمر في الجانبين المادي والمالي، فلقد استلزم الأمر من السلطات المختصة أن تعمل على الارتقاء بتخطيط القوى العاملة من جوانب مختلفة.

#### ألف- في الجانب التنظيمي

انصب الجهود على تذليل العائق المتمثل في افلات القطاع الخاص من دائرة التخطيط لعدم معرفة حاجاته من القوى العاملة واشكال الاستخدام فيه. ولكي يأخذ القطاع الخاص دوره الكامل في عملية التنمية ويكون الرديف المتمم للقطاع العام، رأت الدولة ما يلي:

- ١- إيجاد حدود فاصلة واضحة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مما لا يجوز معه تجاوز هذه الحدود وبشكل دقيق للقطاع الخاص، وذلك على مستوى النشاط الاقتصادي وفرع النشاط، حيث يمكن معها للقطاع الخاص أن يساهم ويلعب دوره الرديف في تنطلق تنمية دون خوف.
- ٢- تحديد حجم الاستثمار في النشاط الاقتصادي وفرع النشاط، على المستوى الإجمالي، فيتم تحديد حصة القطاع العام وحصة القطاع الخاص في هذه الاستثمارات وفق استراتيجية وأهداف واضحة، مما يساعد الدولة على توجيه نشاط القطاع الخاص والخليولة دون الانتقال العشوائي لرؤوس أموال هذا القطاع من نشاط إلى آخر بهدف تحقيق الربح فقط.
- ٣- لكي يصبح حجم الاستثمار في القطاع الخاص على مستوى النشاط أو فرع النشاط فعالاً من الناحية الاقتصادية، كان لا بد من تحديد حجم الاستثمار الفردي، مما يساعد في الحصول على ريعية للاستثمار الفردي تحت مراقبة الدولة.

#### باء - في الجانب الاجرامي لتخطيط القوى العاملة

إن ما ذكر أعلاه هي الأساس اللازم لإيجاد تخطيط شامل للقوى العاملة، ولدعم هذه الأساس تم اتخاذ الإجراءات التالية مؤخراً:

#### ١- توحيد أشكال الاستخدام في القطاع العام

كان العاملون لدى الدول يخضعون لثلاثة أشكال رئيسية في الاستخدام: قانون العمل وقانون المستخدمين وقانون الموظفين. ولكل شكل من هذه الأشكال الثلاثة قوانينه الخاصة فأوجدت الدولة في نهاية عام ١٩٨٤ قانوناً موحداً هو القانون الأساسي للعاملين في الدولة بما في ذلك الاستخدام في القطاع العام.

#### ٢- توحيد أشكال دفع الأجر والرواتب في القطاع العام

أدت التعددية في أشكال وأنظمة الأجر والرواتب في القطاع العام إلى وجود ظاهرتين أساسيتين:

(أ) ظاهرة تركز الاختصاصيين والمهنيين في أنشطة اقتصادية محددة وعزوفهم عن قبول العمل في باقي الأنشطة، كعزوف المهندسين الكهربائيين والميكانيكيين والمدنيين عن العمل في دوائر الدولة واتجاههم للعمل في مؤسساتها فقط، وذلك كسباً لامتيازات التي تمنحها الأنظمة الخاصة في هذه المؤسسات؛

(ب) تسرب ودوران القوى العاملة بين أجهزة الدولة ذاتها، حيث أصبحت «سرقة» الاختصاصيين والفنين مشروعة حتى بين مؤسسات القطاع العام. لكن بصدور القانون الأساسي للعاملين في الدولة مع نهاية عام ١٩٨٤، حلت هذه المشكلة بتقسيم الوظائف في الدولة إلى خمس فئات حددت في ضوئها الأجر والتعويضات للعاملين في أي جهاز أو مؤسسة تابعة للدولة.

#### ٣- توصيف العمل

إن توصيف العمل الذي يتم حالياً في كل مؤسسات القطاع العام وفي دوائر الدولة جميعها سوف يحدد نوعية المستوى التعليمي المطلوب ومضمون هذا المستوى ودرجة المهارة المطلوبة بالنسبة للمهنة الواحدة. لذلك فمن المتوقع مع نهاية عملية التوصيف أن تتغير، وأحياناً بشكل جذري، بعض المناهج التعليمية الفنية ومضامين برامج التدريب.

#### ٤- مقاييس العمل

يجري كذلك وضع مقاييس للعمل تساعد على معرفة الطريقة التي ستؤدي بمحبها أية عملية انتاجية وتحديد مستوى المهارة المطلوبة لإنجاز هذه العملية والزمن اللازم لإنتهاها. وعند إنجازها ستجعل هذه المقاييس من أقسام العمل مراحل الإنتاج أو من خطوط العمل وحدة انتاجية متكاملة، تزيل الاختلافات في زمن العمل بين مرحلة انتاجية وأخرى.

## جيم- الاجراءات الفعلية لتخفيض القوى العاملة

ان ما تم ذكره في الفقرتين (ألف) و(باء) سوف يساعد، في حال اتخاذ الاجراءات العملية لتنفيذ مضمونهما، على تهيئة الظروف للبدء بتخفيض شامل للقوى العاملة في القطر، يمكن الدولة من السيطرة الفعلية تقريباً على حركة القوى العاملة. لكن لكي يصبح بالامكان وضع خطة للقوى العاملة ملزمة وذات مضمون صحيح، لا تزال هنالك ضرورة لاتخاذ عدد من الاجراءات الأخرى، أهمها:

### ١- توحيد الأجراء الأساسية ومتطلباتها بين القطاعين العام والخاص

لا يزال هناك تفاوت كبير في الأجراء الأساسية بين القطاعين العام والخاص، وهذا يؤدي إلى استقطاب القطاع الخاص للاختصاصات والمهن التي يحتاجها من القطاع العام بشكل انتقائي؛ فالقطاع العام مجبر على تأمين عمل لخريجي الاختصاصات التي شملها المرسوم (٤٩)، في حين أن القطاع الخاص يقوم بعملية انتقاء مدروسة لخريجي هذه الاختصاصات والمهن، وهو في هذه الحالة قادر على استقطاب العناصر التي يرغب فيها مقابل الأجراء التي يدفعها. هذا مع العلم أن القطاع العام هو الذي يوفر امكانية التعليم المجاني في المرحلة الابتدائية حتى التعليم العالي.

### ٢- وضع ملاكات لقطاع الانتاج المادي وخدمات الانتاج تنبثق من أماكن العمل

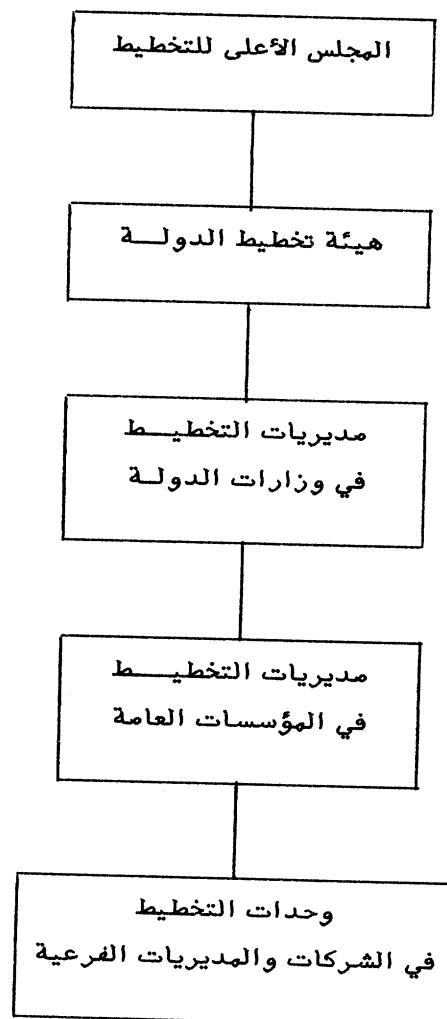
هناك فائض في العمالة في القطاع العام ناتج أساساً من أن التوظيف في هذا القطاع لا يزال توظيفاً اجتماعياً وليس توظيفاً اقتصادياً. لذلك فوضع ملاكات تنطلق من أماكن العمل وتستند إلى توصيف العمل ومقاييس له محددة، من شأنه أن يؤمّن العدد الصحيح اللازم للعملية الانتاجية لأنّه يساعد على معرفة نوعية الطلب وعلى كشف الفائض ونوعيته وأماكن تواجده، كما يساعد على إعادة توزيع القوى العاملة وبشكل خاص في مستويات تعليمية ومهنية معينة.

### ٣- إعادة النظر في قوانين العمل وتشريعاته التي تمنع نقل العامل من مكان إلى آخر وتعيق بذلك أحياناً العملية الانتاجية.

٤- إعادة النظر بسياسة التعليم الحالية وربطها بخطط وأهداف التنمية بعيدة المدى، بشكل يمكن هذه الأخيرة من تأمين احتياجاتها من القوى العاملة بالاعداد والتخصصات المطلوبة ومن مختلف المستويات المهارية والفنية.

دال - الهرم التخطيطي

و يمكن تصوير هذا الهرم على الشكل التالي:



يرأس المجلس الأعلى للتخطيط: السيد رئيس مجلس الوزراء.

مهمة المجلس

- وضع الاستراتيجية العامة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمختلف جوانبها؛

- إقرار الخطة الخمسية والخطط السنوية لوزارات الدولة ومؤسسات القطاع العام بعد مناقشتها وتحديد معالمها.

يرأس هيئة تخطيط الدولة: السيد وزير الدولة لشؤون التخطيط.

مهمة الهيئة

وضع الخطة الخمسية والخطط السنوية لوزارات الدولة ومؤسسات القطاع العام، بما يحقق الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع مسؤولي التخطيط في هذه الوزارات والمؤسسات.

يرأس مديريات التخطيط في وزارات الدولة: مدراء مختصون.

مهمة هذه المديريات

- وضع مشاريع الخطة الخمسية والسنوية في الوزارات التابعة لها؛

- وضع تقارير تتبع التنفيذ؛

- رفع مشاريع الخطة الى هيئة تخطيط الدولة لمناقشتها وإقرارها قبل رفعها الى المجلس الأعلى للتخطيط.

يرأس مديريات التخطيط في المؤسسات التابعة لوزارات الدولة: مدراء مختصون.

مهمة هذه المديريات

- صياغة الاستثمارات والاستبيانات بالمعلومات المطلوبة والمعدة من قبل

هيئة تخطيط الدولة والمرسلة اليها عن طريق الوزارات التابعة لها؛

- موافاة هيئة تخطيط الدولة، عن طريق الوزارات، بتقارير سنوية ونصف سنوية وربع سنوية لتتبع التنفيذ.

يرأس الوحدات التخطيطية في الشركات: رؤساء دوائر، أو رؤساء شعب مختصون.

### مهمة الوحدات

- تزويد المديريات بكافة المعلومات التفصيلية المطلوبة وفق الاستثمارات والجداول المرسلة اليها من قبل هذه المديريات؛
- تزويد المديريات بالبيانات والمعلومات، الالزامه لإعداد تقارير التتبع.

يلاحظ من هذا التسلسل الهرمي ما يلي:

١ - تضع هيئة تخطيط الدولة نماذج الاستثمارات الاحصائية، التي تحقق بياناتهما ومعلوماتها، توجهات الاستراتيجية العامة للدولة.

٢ - توزع هذه الاستثمارات وتجمع عن طريق التسلسل، من أصغر وحدة تخطيطية في الشركات والمعامل والمديريات الفرعية في الادارات المركزية وفي المحافظات.

٣ - تشمل الخطة الخمسية والسنوية مجموعة الخطط الفرعية التالية:

- خطة الانتاج؛
- خطة مستلزمات الانتاج؛
- خطة القوى العاملة؛
- خطة الإيفاد الداخلي والخارجي؛
- خطة الدورات التدريبية؛
- الخطة الاستثمارية التي توضح توزع الاعتمادات المالية على الأعمال الهدية المنفذة؛
- خطط فرعية أخرى.

٤ - تناقش الخطة الموضوعة على مختلف المستويات، بدءاً من الشركة وإنتهاءً بالمجلس الأعلى للتخطيط.

ـ أهم المشاكل التي يصادفها تخطيط القوى العاملة  
في ضوء ما تقدم، يمكننا تحديد أهم المشكلات التي يصادفها تخطيط القوى العاملة في الجمهورية العربية السورية كما يلي:

١- نقص في معلومات القوى العاملة والتشغيل في القطاع الزراعي والقطاع الخاص الصناعي، فالبيانات المتوفرة غير كافية لتكوين قاعدة يمكن الاعتماد عليها في تحديد القوى العاملة، الأمر الذي يتطلب تطوير أنظمة المعلومات القائمة وإيجاد نظم معلومات تتناسب مع التغيرات الحاصلة في القطاعين الزراعي والصناعي.

٢- قصور في معلومات القوى العاملة في القطاع الهامشي، المسمى بالقطاع غير المنظم، علماً بأن توفر المعلومات حول هذا القطاع هو من الأمور التي يجب أن تهتم بأولوية خاصة وأن نصيبه من القوى العاملة يتزايد باستمرار، بعد تغذير القطاع الحديث والقطاع التقليدي في استيعاب الأعداد الجديدة من القوى العاملة.

٣- عدم تسجيل البيانات الخاصة بالعرض والطلب من قوة العمل بالدقة المطلوبة من قبل مكاتب الاستخدام والتشغيل لاعتبارات، قد يكون من أهمها:

(أ) عدم وجود نظام للتعويض عن البطالة، مما يجعل الغالبية العظمى من العاطلين عن العمل يعزفون عن ممارسة حقهم في التسجيل لدى هذه المكاتب؛

(ب) الطابع الاختياري لأصحاب الأعمال في تسجيل ما لديهم من شواغر رغم النص في العديد من التشريعات على الزامهم بالإعلان عن هذه الشواغر دوريًا وباستمرار؛

(ج) عجز مكاتب الاستخدام القائمة، وفي وضعيتها الحالي، عن تغطية كافة المناطق الجغرافية، إلى جانب عدم توفر الكادر البشري الفني قادر على جمجمة وتحليل وبث معلومات سوق العمل بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب في هذه المكاتب، التي ما زال وجودها مقتصرًا على مراكز المدن، ويغلب على عملها الطابع الإداري والخدمي؛ فهي بهذا الشكل غير قادرة وغير مؤهلة لأداء دورها الكبير كمصدر رئيس لمعلومات سوق العمل، ولهذا فإن البيانات المتاحة عن العجز أو الفائض في قوة العمل مازالت ناقصة بشكل دائم، ولا تعبر مطلقاً عن الواقع، وقد تكون مضللة في كثير من الأحيان.

٤- ضعف الإمكانيات اللازمة، على الصعيدين المالي والبشري، لتحديث وتنفيذ وتتبع تنفيذ برامج معلومات القوى العاملة والتشغيل. فالحاجة ماسة لإجراء تطوير في برامج المعلومات بأسلوب الخطوات المتتابعة، بما يحقق التلاقي مع الاحتياجات الفعلية للمعلومات التي يحددها التصنيص الدقيق والمترافق لتلك الاحتياجات من

جهة، ومع المتوفر من الامكانيات الحالية والقدرات الفنية والبشرية من جهة أخرى.

### المبحث الثاني - تجربة تخطيط القوى العاملة في المملكة العربية السعودية

بدأت المملكة العربية السعودية باعتماد أسلوب التخطيط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مطلع السبعينات، وقادت حتى الان بإصدار أربع خطط خمسية للتنمية آخرها خطة التنمية ١٤٠٥-١٤١٠هـ . ونظرًاً للمستوى المتدني للقوى العاملة الذي انطلق منه التخطيط في أوائل السبعينات، فقد اقتصر تخطيط القوى العاملة في بادئ الأمر (في الخطتين الأولى والثانية) على هدف تنمية الموارد البشرية المحلية وخصوصاً على تكثيف التعليم والتدريب، في حين كان الاعتماد الأساسي في عملية التنمية المتسرعة على القوى العاملة الوافدة من الخارج. وبقيت تنمية الموارد البشرية تشكل المحور الرئيس لتخطيط القوى العاملة في الخطط التالية، إلا أن ذلك أخذ يتلازماً مع هدف التقليل من الاعتماد على القوى العاملة الوافدة. ومن الناحية الفنية أخذت هذه الخطط (خصوصاً الثالثة والرابعة) تتضمن تقديرات للعرض والطلب على القوى العاملة، إلا أن هذه التقديرات بقيت على المستوى الجمالي، أي أن ملامح تخطيط القوى العاملة لم تظهر في الخطط المتعاقبة كبيانات منشورة تعرض للطلب على القوى العاملة بالتفصيل، طبقاً للقطاعات الاقتصادية والأنشطة التفصيلية والمستويات التعليمية والمهنية وما يقابلها من عرض للقوى العاملة بنفس التفصيات، وقد تكون مثل هذه الإجراءات تتخذ قبل إعداد الخطة وتظهر بصورة جمالية. ونستطيع من خلال نصوص الخطط نفسها أن نتبين إلى أي حد لا يزال تخطيط القوى العاملة في المملكة العربية السعودية بعيداً عن المستوى المطلوب من الناحية الفنية؛ فالخطة الثالثة نصت على ضرورة التوسيع في الإبحاث لتوفير المعلومات الاحصائية الأساسية والمعلومات العامة المتعلقة بالتوزيع الحالي للقوى البشرية وتنميتها مستقبلاً، كما نصت على وجوب إجراء مسح شامل للقوى البشرية وتأليف لجنة لتحديد أسس عمل المرأة و مجالاته (اسكوا ١٩٨٧ (١)، ص. ٨٦)، ونصت الخطة الرابعة للتنمية على «ضرورة دراسة وتخطيط صحيح للقوى العاملة» (المرجع نفسه، ص. ٩٥).

#### ألف- الإطار المؤسسي لتخطيط القوى العاملة

بدأ التعامل مع تخطيط القوى العاملة في المملكة العربية السعودية من خلال لجنة العمال المشكّلة في عام ١٩٦٦ لبحث المشاكل القائمة بالنسبة للقوى العاملة ووضع الخطوط العريضة لتنميتها.

وقد تألفت بعد ذلك اللجنة العليا للقوى العاملة في عام ١٩٦٧، وأنطط بها مهمة تنسيق الجهود والبرامج الخاصة بتنمية القوى البشرية، وذلك من خلال التأكيد من تمثيل البرامج التعليمية والتدريرية مع متطلبات تطوير القوى العاملة وقدرتها على تنمية المهارات الالازمة لاحتياجات المملكة الحاضرة والمستقبلية، كما تحقق اللجنة الاتفاف الكامل والسليم من القوى البشرية المتوفرة.

كما أنطط بالهيئة المركزية للتخطيط إعداد تقديرات احتياجات المملكة من القوى البشرية في القطاعات المختلفة خلال فترة التنمية، وقد ساعد الهيئة في ذلك ديوان الموظفين الذي شُكل في عام ١٩٧١<sup>(١)</sup>.

وتم تشكيل عدة لجان وزارية لدراسة العديد من الموضوعات المتعلقة بالقوى العاملة في مختلف القطاعات وهي: اللجنة الوزارية المشكّلة في عام ١٩٧٦ لتطوير القوى البشرية في القطاع الصحي، وللجنة الوكالاء المشكّلة في عام ١٩٧٨ لدراسة أوضاع القوى العاملة وطريقة توزيعها بما يكفل الاستفادة منها وعدم تبديدها، وللجنة الوزارية المشكّلة في عام ١٩٧٩ لدراسة موضوع نقص الطاقة البشرية بالقوات المسلحة، ثم اللجنة الوزارية المشكّلة في عام ١٩٧٩ لدراسة أهمية التدريب وتطوير القوى البشرية في المملكة العربية السعودية<sup>(٢)</sup>.

ثم تشكلت لجنة وزارية لتوحيد اللجان في لجنة واحدة، وكان الهدف الأساسي من إنشاء هذه اللجنة دراسة مشاكل وأوضاع القوى العاملة (السعودية وغير السعودية)، واقتراح انساب الوسائل لتنمية القوى العاملة الوطنية وتطويرها والأساليب التي يجب اتباعها لتخطييها<sup>(٣)</sup>. وقد اقترحت اللجنة تشكيل مجلس القوى العاملة يرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء بالمملكة ويكون مسؤولاً عن تخطيط القوى العاملة وتنميتها وتدريبها وتطويرها.

وتشكل مجلس القوى العاملة في عام ١٩٨٠ برئاسة صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام رئيساً،

(١) الشقاوي، عبد الرحمن عبد الله: ١٩٧٥ - تخطيط القوى البشرية في المملكة العربية السعودية (معهد الادارة العامة - مجلة الادارة العامة، نيسان/ابريل ١٩٧٥)، ص. ١٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص.ص. ١٣٧-١٤١.

(٣) الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة ١٩٨٦: مجلس القوى العاملة مهامه - تنظيمه - انجازاته. ص. ٥.

وقد ضم إلى عضويته عدداً من الوزراء المعنيين بقضايا القوى العاملة، وهم وزراء الداخلية والخارجية والتعليم العالي والعمل والشؤون الاجتماعية والتخطيط الصناعة والكهرباء والمعارف والمالية والاقتصاد الوطني، وآخرون مثل نائب وزير الداخلية ورئيس الاستخبارات العامة ونائب رئيس الحرس الوطني المساعد ورئيس ديوان الخدمة المدنية ومحافظ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني<sup>(١)</sup>. وقد تشكلت بالمجلس أمانة عامة ارتبطت مالياً بوزارة التخطيط باعتبار أن أمينها العام من وزارة التخطيط، ثم استقلت الأمانة المالية وارتبط أمينها إدارياً مباشراً برئيس مجلس القوى العاملة في عام ١٩٨٢.

#### مهام وصلاحيات المجلس

نص نظام مجلس القوى العاملة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٢ بتاريخ ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) على الآتي:

أولاً - ينشأ مجلس للقوى العاملة يرتبط مباشراً برئيس مجلس الوزراء ويكون مسؤولاً عن تخطيط القوى العاملة وتنميتها وتطويرها ويشكل بقرار من مجلس الوزراء.

ثانياً - تشمل مهام مجلس القوى العاملة ما يلي:

١- دراسة الاحتياجات القائمة للقوى العاملة بمختلف فئاتها من السعوديين والجانب وفق متطلبات وخطط برامج التنمية، ووضع السياسات التي يجب على جميع أجهزة الدولة التمشي بموجبها في تنفيذ مسؤولياتها في هذا القطاع.

٢- اقتراح التنسيق بين البرامج الحكومية المختلفة لتنمية طاقات المملكة العربية السعودية البشرية، بالتأكد من كون البرامج التعليمية والتدريبية المتصلة بهذا الحقل متماشية ومتطلبات تطوير القوى العاملة وقدراتها على تنمية المهارات الالزمة لاحتياجات المملكة العربية السعودية مستقبلاً.

٣- رسم السياسات لتوزيع القوى العاملة السعودية وغير السعودية في المملكة العربية السعودية بما يكفل الاستفادة القصوى منها، واتخاذ الخطوات التي تكفل التقليل من استقدام الأيدي العاملة غير السعودية.

(١) المرجع السابق، ص. ٦.

- ٤- وضع السياسات لتنويع مهارات القوى العاملة السعودية ورفع مستواها.
- ٥- رسم السياسات في مجال زيادة مساهة السعوديين في مجموع القوى العاملة، لزيادة عدد السعوديين من جميع الأعمار من يشاركون بفعالية في مجهودات التنمية.

- ٦- رسم السياسات الكفيلة بإعطاء العمالية الحافز المادي والمعنوي التي تشجع على العمل.

باء - تقييم إنجازات الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة

لمجلس القوى العاملة أمانة عامة أصبحت منذ ١٤٠٢ هـ مستقلة مالياً وادارياً في مهامها:

- إعداد الدراسات الفنية التي يتطلبها المجلس في أي مجال من مجالات اختصاصه؛

- تجميع المعلومات والدراسات والتقارير التي تقدم من الجهات المختصة للقوى العاملة ورفع ما تدعو الحاجة إليه إلى المجلس.

وقد يكون تقييم إنجازات الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة، وهي حلقة الاتصال بين الوزارات والأجهزة المختلفة اعتباراً من عام ١٤٠٠ هـ، هو تقييم لتجربة تخطيط القوى العاملة خلال ثماني سنوات متصلة. ويمكن أن يتلخص هذا التقييم فيما يلي:

١- حق مجلس القوى العاملة بداية الوسيلة المنشودة في تخطيط القوى العاملة، إلا وهي واجب التناسق والتعاون بين الوزارات والأجهزة المختلفة المعنية بتخطيط القوى العاملة وتنميتها ورعايتها.

٢- شملت أعمال الأمانة عدداً من الابحاث المبدئية الضرورية في سبيل تخطيط القوى العاملة، وأهمها دراسات تتعلق بالجوانب المختلفة لعمل المرأة في المملكة العربية السعودية (أربع دراسات)، وامتدت الدراسات إلى ظاهرة استخدام العمالة غير السعودية في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، وهي ظاهرة

سائدة سوف تظهر أهميتها عند دراسة الخطط المختلفة للقوى العاملة. ثم شملت الدراسات للقوى العاملة عرضاً وطلبها في المملكة العربية السعودية، كما شملت أيضاً دراسة إجراءات استقدام العمالة الأجنبية والاستخدام الأمثل لسوق العمالة الأجنبية المحلي في المملكة العربية السعودية. وركزت بعض الدراسات على تتبع أثر العمالة الأجنبية المنزليه على الأسرة السعودية، بجانب دراسة انتشار اللغة الأجنبية المصاحبة للعمالة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية. وفي مجال تنمية القوى العاملة، بدأت دراسة استخدام وسائل المعلومات والاتصالات الموسعة في تنمية موارد القوى البشرية في المملكة، وهي دراسة ممتدة لما فيها من جانب المتابعة للأجهزة المختلفة<sup>(١)</sup>.

٣- لما كانت الدراسات المتصلة بتخطيط القوى العاملة وتنميتها دراسات مستمرة، فإن قياس العرض من القوى العاملة والطلب عليها هو إجراء مستمر ليكشف نقط الفائض في التخصصات المختلفة من خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ونقط العجز في بعض التخصصات، توطئة لوضع السياسات التي يتم بمقتضاها امتصاص الفائض وسد العجز، وثبت أن الأمانة تواصل أعمالها في هذا الصدد.

٤- وعلى العموم فإن تجربة تخطيط القوى العاملة لازالت في بدايتها، وقد يظهر بوضوح مدى فاعليتها عند إعداد الخطة الخمسية الخامسة للمملكة العربية السعودية. وفيما يلي يتم تناول ثلاث من أبرز النقاط في تخطيط القوى العاملة في المملكة العربية السعودية.

#### جيم- أهم المشاكل التي يصادفها تخطيط القوى العاملة

قد يكون تحديث البيانات من المشاكل العامة في المملكة العربية السعودية؛ فليس هناك بيانات دورية حديثة توضح العرض والطلب على القوى العاملة في كل القطاعات الاقتصادية، وتوضح العاطلين عن العمل والوظائف المنتظر إنشاؤها أو شغلها خلال مرحلة زمنية معينة، وتمكن الباحثين من قياس البطالة في الدولة وحجمها والمدى الذي سيتحققه التقدم الاقتصادي في استيعاب العاطلين.

(١) المرجع السابق، ص. ٢٤.

ونتيجة ذلك أصبح ضرورياً أن يكون هناك تصور كامل عن أوضاع العاملة السعودية وغير السعودية في المملكة العربية السعودية لدى مجلس القوى العاملة والأجهزة المعنية الأخرى. وقد رُئي توفير نظام متكامل من المعلومات وأحصائيات العاملة، لاغراض دراسات القوى العاملة ولتمكين الباحثين والمخططين من استنتاج التوصيات والقرارات المناسبة. لذلك تم إنشاء مركز للمعلومات بأمانة مجلس القوى العاملة عام ١٩٨٦.

ومن أهم مهام هذا المركز ما يلي:

- ١ وضع الخطط والبرامج لنشاطات المركز ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها.
- ٢ التنسيق مع الوحدات الادارية للأمانة لتحديد احتياجاتها من المعلومات والنظم والعمل على تلبيتها.
- ٣ التنسيق مع الجهات الأخرى للحصول على البيانات المتوفرة لديها واتخاذ الترتيبات بالتعاون معها لجمع البيانات غير المتوفرة.
- ٤ تزويد فرق البحث الداخلية والمشتركة بالمعلومات المتوفرة لديه ومساعدتها في اختيار طرق التحليل المناسبة.
- ٥ إصدار نشرات بمعلومات وبيانات عن القوى العاملة في المملكة العربية السعودية.
- ٦ تزويد الباحثين من خارج الأمانة بالمعلومات المتوفرة.
- ٧ دراسة طلبات الوحدات الادارية للأمانة من النظم والتطبيقات وإبداء الرأي بشأنها.
- ٨ تصميم النظم والبرامج الخاصة بإدخال البيانات في الحاسب الآلي وإجراء عمليات التحليل الرياضي والاحصائي عليها.
- ٩ إدخال البيانات في الحاسب الآلي وفقاً للبرامج والتطبيقات المعتمدة بالشكل الذي يضمن تسهيل أعمال الأمانة ويساعدها في تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها.

١٠ - صيانة أجهزة ومعدات الحاسوب الآلي والإشراف على تنفيذ عقود الصيانة الخاصة بها.

١١ - متابعة التطورات الحديثة في مجال الحواسيب وتطبيقاتها وتقديم تقارير بما يناسب الأمانة منها.

ورغم حداثة إنشاء مركز المعلومات، إلا أنه بواسطة استخدام التقنية المتطورة لتنظيم المعلومات الآلية، أمكن إنشاء قاعدة معلومات وطنية، وهو قيد الاستخدام الفعلي اعتباراً من شباط/فبراير عام ١٩٨٨.

القاعدة الأولى، وتعرف بقاعدة معلومات التسجيل والتشغيل، تستخدم من قبل مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل وكذلك الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة، وذلك لتسجيل كافة المنشآت وما يرتبط بها من معلومات عن العاملين فيها وأنشطة وطبيعة الأعمال والوظائف الشاغرة والمشغولة، وامكانيات سد الشواغر من سوق العمل المحلي أو عن طريق استقدام عماله أجنبية. كما تشتمل هذه القاعدة على تسجيل الباحثين عن عمل لتشغيلهم وتوجيههم إلى الوظائف الشاغرة التي تتلاءم مع مؤهلاتهم وخبرتهم.

والقاعدة الثانية، وتعرف بقاعدة معلومات التأهيل والتحويل، تستخدم من قبل الجهات الحكومية المسؤولة عن التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية، وذلك لمتابعة التدفق الطلابي من المؤسسات التعليمية والتدريبية المختلفة، مما يسمح بإعطاء صورة كاملة عن العرض المتوقع للقوى العاملة بالتفصيل. وكلا القاعدتين يكملان بعضهما البعض في توفير المعلومات اللازمة لتقرير سياسات العرض والطلب وضرورة التوازن بينهما.

كما يواجه تحطيط القوى العاملة في المملكة قضية تعتبر من أخطر القضايا، إلا وهي إحلال السعوديين في الوظائف بدلاً من الوافدين. إذ كما يتضح فيما بعد فإن القوى العاملة السعودية تمثل نسبة ضعيفة بالمقارنة بالقوى العاملة غير السعودية خاصة في القطاع الخاص. وقد أجمعت الدراسات والتقارير التي أُعدت عن القوى البشرية، على أن أهم مشكلة تواجهها المملكة العربية السعودية في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية هي مشكلة النقص في القوى العاملة، بالإضافة إلى أن بعض القوى العاملة السعودية المدرسبة لا تضيف إلا القليل إلى مجمل الانتاج بسبب ضعف الحوافز

أو تكونها في غير موضعها<sup>(١)</sup>. وتستوفي المملكة العربية السعودية النقص من العمالة الأجنبية، ذلك لأنها لا تتمكن من الوفاء بالخصائص المختلفة من العمالة الوطنية. وقد يرجع السبب في ذلك إلى ضعف مهارات العمالة الوطنية أو قلة المتاح منها في تخصص معين. كما لا تستطيع برامج التعليم والتدريب تخريج الأعداد المطلوبة في الوقت المناسب، بسبب ضخامة العجز في التخصصات وكذلك بسبب كثرة المشاريع سواء استندت إلى تكنولوجيا عادية أو متقدمة.

وقد تشكلت لجنة في الآونة الأخيرة من وزارات التخطيط والصناعة والكهرباء والعمل والشؤون الاجتماعية والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني والأمانة العامة لمجلس القوى العاملة والقطاع الخاص، ممثلاً بالمجلس الأعلى للغرفة التجارية والصناعية السعودية، لدراسة كيفية تحقيق التوافق المطلوب بين احتياجات القطاع الخاص من حيث التخصص والعدد مع مخرجات التعليم والتدريب.

ولعل المشكلة الأخرى التي تواجه تخطيط القوى العاملة في المملكة العربية السعودية هي قضية اشتغال المرأة، إذ ازدادت في الآونة الأخيرة أعداد المتخرجات من الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية بالمملكة، ويطالب بعضهن بالاشتغال في التعليم. وإذا كانت المشروعات الحكومية تستوعب الجزء الأكبر منهن، فإن المشروعات الخاصة لم تفتح أبوابها بعد إلا في المستشفى أو المؤسسات التعليمية الخاصة. وسوف يشكل هذا الوضع في المستقبل ضغطاً كبيراً على الدولة في سبيل إيجاد وظائف مناسبة لهذا العدد الكبير من المتخرجات، علما بأن عمل المرأة في المملكة العربية السعودية يتلزم مواصفات خاصة تتفق والشريعة الإسلامية والتقاليد الموروثة.

---

(١) الشقاوي، عبد الرحمن عبد الله، المرجع السابق، ص. ١٤١.

## الفصل الثاني

### تخطيط الصناعة في الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية

هناك اختلاف واضح بين مساري التصنيع في كل من البلدين، فالجمهورية العربية السورية كانت تملك في أوائل السبعينيات قاعدة من الصناعات وخبرة في مجال التصنيع متقدمة نسبياً، وركزت خطط التنمية منذ البداية على تنمية القطاعات الانتاجية السلعية: الزراعة والصناعة. لكنها أعطت دوراً مميزاً للقطاع الصناعي في مسيرة التنمية الشاملة، فجعلت من التنمية الصناعية العامل الأساسي في تحقيق معدلات نمو الناتج الإجمالي المستهدفة وامتصاص البطالة وتنويع الاقتصاد وزيادة درجة تكامله. هذا من الناحية النظرية، أما عملياً فقد استمر البلد في نمط التصنيع الذي كان يؤخذ به قبل مرحلة التخطيط، وهو نمط تصنيع بدائل الاستيراد، ولم يستطع الذهاب بعيداً في تحقيق الآمال المعقودة على التصنيع.

أما المملكة العربية السعودية فقد انطلقت في بداية السبعينيات في تخطيط التنمية من قاعدة صناعات وخبرة في مجال التصنيع محدودتين جداً، ولم تكن التنمية الصناعية من الأولويات في خطط التنمية الأولى. وعندما أصبحت من الأولويات في الخطة التالية كانت وسيلة فحسب من الوسائل الرئيسة لتنويع مصادر الدخل، بعدما زاد الوعي بخطورة الاستمرار في الاعتماد على تصدير النفط كمصدر وحيد للدخل، فجرى مباشرة التركيز على الصناعات الثقيلة التي تقوم على التكنولوجيا المتقدمة والتي تنتج لأجل التصدير.

### المبحث الأول - تخطيط الصناعة في الجمهورية العربية السورية

تعتبر الجمهورية العربية السورية من البلدان القليلة في المنطقة (مع مصر ولبنان) التي عرفت الصناعة الحديثة بشكل مبكر نسبياً، إلا أن عملية التصنيع في مرحلة ما قبل التخطيط بقيت مقتصرة على عدد محدود من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، التي تقوم على تحويل مواد أولية محلية وتنتج لاحتياجات السوق المحلي والذري يمكن إدراجها في ثلاثة فروع رئيسية: صناعة المواد الغذائية والمشروبات وصناعة الغزل والنسيج وصناعة مواد البناء. وبما أن الزراعة بقيت عماد الاقتصاد السوري، تعطي الجزء الأكبر من الناتج المحلي وتستوعب القسم الأعظم من القوى العاملة، فإن خطط التنمية المتعاقبة اعتبرت التنمية الصناعية قاعدة التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة ومحركها الرئيس، وراهنـت بشكل خاص على أن

التنمية الصناعية هي التي ستقوم بتحقيق أعلى معدلات النمو، وهي التي ستقوم بامتصاص البطالة وتأمين فرص الاستخدام للأفواج الداخلة بشكل متزايد في سوق العمل. إلا أن عوامل عديدة جعلت الصناعة في الجمهورية العربية السورية لا تحقق الآمال المعقودة عليها، وفي طليعتها ضعف معدلات الاستثمار بشكل عام وتزايد الإنفاق على نواحي الأمن والدفاع من جهة، وتخصيص القسم الأكبر من الاستثمارات المتاحة لتجديد وتوسيع الهياكل الأساسية وشبكات المرافق والخدمات العامة بشكل مستقل في أحيان كثيرة عن الضرورات الاقتصادية. وهكذا لم تتسع شبكة الصناعات كثيراً، فبقيت صناعات استهلاكية خفيفة بشكل رئيس؛ وفي مجال الصناعات الوسيطة أضيفت بعض الصناعات البتروكيمياوية إلى صناعات مواد البناء الموجودة. وبشكل عام بقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي وفي تشغيل القوى العاملة متدايرة نسبياً.

#### الف- الصناعة في الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥-١٩٦١

وضعت أول خطة خمسية للتنمية في الجمهورية العربية السورية في إطار خطة عشرية تهدف إلى مضاعفة الدخل القومي بمعدل نمو قدره ٧٪ في المائة سنوياً، وتأمين المساواة في توزيع هذا الدخل على مختلف فئات السكان والمناطق بالإضافة إلى تدعيم القاعدة الانتاجية. لكن الخطة بحد ذاتها ركزت بالدرجة الأولى على البنية التحتية من هياكل أساسية ومرافق عامة وبالدرجة الثانية على قطاع الزراعة. أما قطاع الصناعة فلم يحصل إلا على ٣٥٪ في المائة من مجمل الاستثمارات. هذا وتتجدر الإشارة إلى أن برنامج الاستثمارات العام لم ينفذ إلا بنسبة ٥٥٪ في المائة لأن الجمهورية العربية السورية لم تحصل إلا على ثلث ما كانت تتوقعه الخطة من مساعدات خارجية (اسكوا ١٩٨٧ (٢)، ص. ٥).

وفيما يتعلق بالصناعة بشكل خاص فقد لاحظت الخطة عدداً من المشاريع منها مشاريع تكميلية لتركيز النفط كصناعة الأساسية وغيرها، غير أن معظم هذه المشاريع قد أوكل أمر تنفيذه للقطاع الخاص الذي بقي متخوفاً وعجزاً فلم يقم بالدور المنظر منه، فبقيت تلك المشاريع حبراً على ورق. ومع ذلك فقد زاد الدخل الناتج عن النشاط الصناعي خلال سنوات الخطة بمعدل وسطي قدره ٨٪ في المائة بالأسعار الثابتة، علماً بأنه لم يتجاوز ٤٪ في المائة في المتوسط خلال الأعوام ١٩٥٦-١٩٥٩. إلا أن النمو المذكور لم يحدث سوى أثر محدود في بنية الصناعة الوطنية التي حافظت على هيكلها بصورة عامة حتى نهاية الخطة، باستثناء فرع جديد واحد هو تكرير النفط.

باء - الصناعة في الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٦-١٩٧٠

استهدفت هذه الخطة، بالإضافة إلى تحقيق معدل النمو السنوي نفسه المستهدف في الخطة السابقة، رفع الانتاجية الزراعية وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج عن طريق تصنيع بدائل الاستيراد، وتركزت الاستثمارات في هذه الخطة في الزراعة حيث نالت ٢٨ في المائة من مجموع الاستثمارات المرصودة وحصل قطاع النقل والمواصلات على نسبة ١٨ في المائة. أما الصناعة التحويلية فكان نصيبها ٨ في المائة فقط من مجموع استثمارات الخطة (المرجع نفسه، ص. ٥)، وإذا أخذنا قطاع الصناعة بجميع فروعه، بما فيها الصناعة الاستخراجية والطاقة والنفط، نجد أن نصيبه من استثمارات الخطة كان حوالي ٢٠ في المائة، وكان على القطاع العام أن يؤمن ٩٥ في المائة منها. وفي حين نال قطاع الطاقة الكهربائية والنفط والوقود ٦٣٪ في المائة من الاستثمارات التي خصصتها الخطة لمجموع الفروع الصناعية، حظيت الصناعات الهندسية والكيماوية بـ ١٤٪ في المائة من الاستثمارات الصناعية خُصصت بمعظمها لصناعات الأسمدة والمواد الكيماوية، ونالت الصناعات الغذائية والمشروبات ٨٪ في المائة وصناعة استخراج الفوسفات والملح ٦٪ في المائة وصناعة الغزل والنسيج وحلج القطن ٤٪ في المائة.

جيم- الصناعة في الخطة الخمسية الثالثة ١٩٧٠-١٩٧١

ركزت هذه الخطة على القطاع الصناعي وجعلت منه المحرك الرئيس للنمو المستهدف؛ ففي حين استهدفت تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٨٪ سنوياً، طلبت من القطاع الصناعي أن ينمو بمعدل ١٥٪ سنوياً، في المائة سنوياً، ومن قطاع الزراعة أن ينمو بمعدل ١٪ في المائة سنوياً، ومن قطاع البناء والتشييد أن ينمو بمعدل ١١٪ في المائة (المرجع نفسه، ص. ٦). ونالت مجموع الفروع الصناعية (بما فيها الصناعة الاستخراجية والطاقة والنفط) حوالي ٢٩٪ في المائة من استثمارات الخطة، لكن قطاع الطاقة الكهربائية والنفط والوقود حظي بـ ٤٪ في المائة من مجموع الاستثمارات المخططية للصناعة، وحظي استخراج الفوسفات والملح بـ ٥٪ في المائة منها، في حين كان نصيب صناعة الغزل والنسيج وحلج القطن ١٪ في المائة، ونصيب الصناعات الغذائية والمشروبات ٨٪ في المائة. أما الصناعات الهندسية والكيماوية فقد نالت ٢٢٪ في المائة، خصص أكبر قسم منها لصناعة الأسمنت ومواد البناء، تلتها صناعة الأسمدة الكيماوية.

الاستثمارات المحققة وهيكل الصناعة في الخطط الأولى دال -

نشير بدايةً إلى أن مقارنة أرقام الاستثمارات المنفذة فعلاً وأرقام الاستثمارات المخطط لها لا تعني بالضرورة أن نسبة التنفيذ المالي تعادل نسبة التنفيذ المادي، فهذه الأخيرة تنخفض في كثير من الأحيان وبشكل ملموس عن أرقام الإنفاق المالي لأسباب عديدة ومعروفة أهمها: تأخير تنفيذ معظم المشاريع والارتفاع الكبير في تكاليفها بالنسبة للتکاليف المقدرة لها وارتفاع نسبة الهدر والإسراف والإنفاق الضخم على الأعبية والتشييدات. خلال أعوام الخطة الخمسية الثانية بلغت نسبة التنفيذ المالي ٦٢ في المائة في القطاع العام و ٧٩,٦ في المائة في القطاع الخاص و ٦٧ في المائة في القطاعين مجتمعين. وقدرت النفقات الفعلية للقطاعين العام والخاص في الصناعة بشكل عام ٧٥,٧ في المائة و ٥٦,٧ في المائة فقط في قطاع الصناعة التحويلية. وخلال أعوام الخطة الثالثة بلغت نسبة التنفيذ المالي حوالي ٦٤ في المائة من الاعتمادات المخططة للقطاع العام. أما نسبة التنفيذ في قطاع الصناعة والطاقة والوقود فقد بلغت ٨٦,٣ في المائة من الاعتمادات المخططة للقطاع العام.

هذا ويبين الجدول ١ النمو السريع الحاصل في تكوين رأس المال الثابت في القطاع الصناعي الذي يشتمل أيضاً على استخراج النفط وتكريره، حيث بلغ متوسط التزايد السنوي للاستثمارات في هذا القطاع ١٥ في المائة فيما بين ١٩٦٥-١٩٧٠ و ١٩٦٦-١٩٧٠، كما بلغ ٢٠ في المائة ونحوه فيما بين ١٩٧٥-١٩٧١.

أما معدل تزايد الناتج الصناعي الصافي، فبعد أن ارتفع من ٨ في المائة (١٩٦٥-١٩٥٩) إلى ١٠ في المائة (١٩٦٦-١٩٧٠)، نجد أنه ينخفض إلى ٩,٣ في المائة فقط في الفترة الأخيرة، وذلك بالرغم من دخول النفط السوري في مرحلة الاستثمار وارتفاع انتاجه من أقل من مليون طن عام ١٩٦٩ إلى ٩٥ مليون طن عام ١٩٧٥. وإذا استثنينا استخراج النفط، وأخذنا الصناعات التحويلية وحدها، نجد أن الرقم القياسي لانتاج هذه الصناعات قد ارتفع إلى ١٤٣ مليون طن عام ١٩٧٥ بالنسبة لعام ١٩٧٠ كأساس، أي أن معدل التزايد السنوي لم يبلغ سوى ٧ في المائة فقط خلال هذه الفترة.

**الجدول ١ - تطور بعض المؤشرات خلال الخطط الخمسية (١٩٦١-١٩٧٥)**

(بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٣ في القطاع الصناعي بالجمهورية العربية السورية)  
(بملايين الليرات السورية)

الفترة	مجمل تكوين رأس المال الثابت				
	المتوسط السنوي من المجموع	النسبة المئوية (%)	المتوسط السنوي	الناتج الصناعي بسعر السوق	التزايد السنوي (%)
١٩٦٥-١٩٦٦	(١) (١٣٢) (٢) (١١١)	٢٢	٤٠٦	٨	(٣) (١٥٦)
١٩٧٠-١٩٧١	٢٠٣	٢٨٤	٨١٢	١٠	(٤) (١٩)
١٩٧٥-١٩٧٦	٥٠٨	٤١٥	١٤١٠	٩٣	(٥) (٢١)

المصدر: المجموعة الاحصائية السنوية: ١٩٦٨-١٩٧٧.

(١) بالحسابات السابقة لعام ١٩٦٩.

(٢) بالأرقام المعدلة وفق طريقة الحساب الجديدة المعتمدة عام ١٩٦٩ (متوسط الأعوام ١٩٦٥-١٩٦٣).

(٣) لعام ١٩٦٥.

(٤) لعام ١٩٧٠.

(٥) لعام ١٩٧٤.

(\*) من مجموع تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد الوطني.

(\*\*) من مجموع الناتج المحلي الصافي.

ما هو الاستنتاج الموضوعي لهذه الأرقام؟

وماذا يعني أن يتزايد معدل تراكم رأس المال بنسبة ١٥ إلى ٢٠ في المائة سنويًا بينما لا يتزايد الانتاج الصناعي إلا بمعدل ٧ إلى ١٠ في المائة سنويًا، أي بنسبة أقل من نصف معدل زيادة الاستثمار؟

يعني هذا ببساطة أننا ننفق مزيداً من رأس المال لتكوين رأس المال، لكي نحصل على نسبة شبه ثابتة من الانتاج أو القيمة المضافة، وبالتالي هناك هدر كبير في عملية التراكم، وخطأ جسيم في عملية تشغيل القطاع الصناعي، والاستفادة من الطاقة الانتاجية المتكونة، وفي استراتيجية التنمية الصناعية ولدينا أكثر من سبب أو مؤشر يجعلنا نعتقد ذلك:

- ارتفاع تكاليف تنفيذ المشاريع وتأخر دخولها في مرحلة الانتاج الفعلي؛

- سوء تشغيلها وضالة الاستفادة من طاقاتها (نحو ٥٠ في المائة من الطاقة الصناعية تبقى معطلة دون فائدة)، لأسباب عديدة أهمها الدوران السريع لليد العاملة، هجرة الكوادر الادارية والفنية، وإنخفاض مستوى الادارة والتنظيم، وغياب الرقابة والمحاسبة؛

- الخطأ في استراتيجية الاستثمارات وفي توزعها النوعي، حيث أن ٥٤ في المائة من مجموع الاستثمارات في الخطة الثالثة ذهب إلى البنى والتسيير مقابل ٣٤ في المائة فقط للآلات والتجهيزات الأخرى.

صحيح أن حصة الناتج الصناعي خلال هذه الفترة قد ارتفعت من ٦٥٪ في المائة من مجموع الناتج المحلي إلى ٢١ في المائة منه، إلا أن هذا يعود بالدرجة الأولى إلى تخلف الزراعة وتزايد انتاجها بمعدلات متدنية لا تتجاوز ٣٪ في المائة سنوياً.

على كلٍّ نلاحظ من الجدول ٢ أن خطط التنمية لم تتحقق حتى سنة ١٩٧٧ أي تغيير جوهري في هيكل الصناعة التحويلية، إذ استمرت سيطرة الفروع التقليدية؛ ففي تلك السنة أعطت صناعات النسيج والألبسة والجلود ٤١ في المائة من انتاج الصناعة التحويلية واستوطعت ٤٢٪ في المائة من العاملين فيها، وأعطت الصناعات الغذائية والمشروبات ٢٢٪ في المائة من هذا الانتاج واستوطعت ٢٥٪ في المائة من العاملين. وإذا ما أضفنا الفروع التقليدية الأخرى كصناعات مواد البناء والخشب والاثاث والزجاج وغيرها، لاصبحت نسب الصناعات التقليدية ٧٥٪ في المائة من الانتاج و ٨٢ في المائة من العاملين.

بالمقابل، نلاحظ ضالة حصة الصناعات المعدنية ومنتجاتها، لاسيما المعدات والآلات، إذ تبلغ حصتها ١٠ في المائة من قيمة الانتاج و ١٠ في المائة من عدد

العاملين. أما الصناعات الكيماوية وصناعات تكرير النفط والمطاط والبلاستيك فقد شكلت ١٢ في المائة من الانتاج و٦٥ في المائة فقط من عدد العاملين. هنا ونلاحظ بالإضافة إلى ذلك أن العديد من الصناعات، لا بل أغلبها في الفروع المعدنية والكيماوية، هي من نوع «اللمسات الأخيرة» التي تعتمد على نسبة كبيرة من مستلزمات الانتاج المستوردة نصف أو شبه الجاهزة، وبالتالي فإن نسبة القيمة المضافة فيها تكون ضئيلة جداً.

#### هاء - تخطيط الصناعة في الخطة الرابعة ١٩٧٦-١٩٨٠

رفعت هذه الخطة معدل نمو الناتج المستهدف إلى ١٣ في المائة سنوياً إنتظاراً لمزيد من المساعدات العربية. وكما حدث في الخطة السابقة، ركزت اهتمامها على قطاع الصناعة والطاقة والوقود فأنابت به تحقيق معدل نمو سنوي قدره ٤٥ في المائة بحيث ترتفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٢٪ في المائة إلى ٢٦ في المائة (في حين أعادت بالزراعة مثلاً أن تنمو بمعدل ٨ في المائة سنوياً فتبخض بذلك مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ١٦٪ في المائة إلى ١٣٪ في المائة). وخصت الخطة قطاع الصناعة المذكور بما يزيد على ثلث مجموع الاستثمارات التي رصدتها (٣٦ في المائة)، إلا أن الكهرباء استأثرت بـ ٣٧٪ في المائة من هذه الأخيرة. أما الصناعات الكيماوية فحصلت على ١٩ في المائة منها وحصلت صناعة الأسمدة على ١٤٪ في المائة وصناعة استخراج النفط على ٩ في المائة والصناعات الغذائية على ٨ في المائة وتوزع الباقي على مختلف الصناعات الأخرى. (اسكوا ١٩٨٧ (٢)، ص. ٧).

ويشير تحليل نتائج الخطة إلى أنها قصرت عن تحقيق معدل النمو العام المستهدف، فلم يتتجاوز المعدل المحقق ٨٥ في المائة في السنة. كما أن القطاعات الخدمية نمت بمعدلات أعلى من معدلات نمو القطاعات السلعية. ونلاحظ بشكل خاص عدم التنااسب الكلي والهيكلية بين الاستثمار والناتج المحلي بسبب التشتت في توزيع الاستثمارات وعدم تكاملها سواء من حيث الطاقات وبرامج ومتىرة التنفيذ، أم من حيث التوسيع في الاستثمار بما لا يتلاءم مع الطاقات الاستيعابية للقطر. كما نلاحظ تركيز الاهتمام على حجم الاستثمار ورفع معدلاته دون الاهتمام الكافي باختيار أشكال الاستثمار وأساليب الانتاج المؤدية إلى الاقتصاد في الإنفاق الاستثماري القادر على خلق فرص العمل المنتج والمجزي، أضف إلى ذلك قلة التنااسب في توزيع الاستثمارات بين ما يلزم من الطاقات لانتاج سلع مستلزمات الانتاج وسلع التكوين الرأسمالي الثابت وبين ما يلزم لانتاج سلع وخدمات الاستهلاك النهائي.

**الجدول ٢ - بنية الصناعة التحويلية السورية في عامي ١٩٧٧-١٩٧٨**

الصناعة المنسوجات والثاث والطباعة والنشر وال بلاستيك والمطاط و تكرير النفط و الكيماوية و غير المعدنية ع دا البترول و الفحم	قيمة الانتاج الاجمالي عام ١٩٧٧ أسعار جارية (بملايين الليرات السورية)	نسبة النوع العام خاص المجموع المئوية	نسبة النوع العام خاص المجموع المئوية	قطاع (١) خاص (١) المجموع المئوية		النوع العام خاص المجموع المئوية	نسبة النوع العام خاص المجموع المئوية	قيمة الانتاج الاجمالي عام ١٩٧٨ أسعار جارية (بملايين الليرات السورية)	نسبة النوع العام خاص المجموع المئوية	عدد العاملين عام ١٩٧٨ (ألف عامل)	
				قطاع	قطاع						
١- الصناعات الغذائية و المشروبات والتبغ	٨٦٠	٩٣٢	١٧٩٢	٢٢٥	١٨٧	٣٥٦	٥٤٢	٢٥٧	٥٤٢	٢٥٧	١٩٧٨
٢- الصناعات النسجية و الألبسة الجاهزة	٦٢٨	١٦٠٦	٣٢٣٤	٤١	٢٩٦	٦٠١	٨٩٧	٤٢٥	٨٩٧	٤٢٥	١٩٧٧
٣- صناعة الخشب والاثاث	٣٧	٥٧٥	٦٠٢	٧٥	٠٧	١٦٥	١٧٢	٨٢	٨٢	٨٢	١٩٧٢
٤- صناعة الورق والطباعة والنشر	٧٧	٥٥	١٣٢	١٦٧	٢٥	٢	٢٥٥	١١	٢٥٥	٢٥٥	١٩٧١
٥- الصناعات الكيماوية و تكرير النفط والمطاط والبلاستيك	٨٤٣	٩٢	٩٣٥	١١٥	٦٧	٦٧	١١٥٨	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
٦- الصناعات غير المعدنية ع دا البترول و الفحم	١٤٣	٣٩٦	١٤٣	٦٤	٦٤	٦٤	١٢٥٨	٦١	٦١	٦١	٦١
٧- الصناعات المعدنية الأساسية	١١٤	-	١١٤	٦٠	٦٠	-	٠	٦	٦	٣٠	٠
٨- صناعات المنتجات المعدنية والمعدات والآلات	٢٥٨	٢٩٥	٦٥٣	٨٤	٤٣	١٦٣	٢٠٦	٩٧	٢٠٦	٢٠٦	٩٧
٩- صناعات أخرى	-	٥٠	٥٠	-	٦٠	١٦	١٦	٠٨	٠٨	٠٨	٠
مجموع الصناعات التحويلية	٤١٦٠	٣٧٤٨	٧٩١٠	٦٧٥	١٤٣٦	٢١١١	١٤٣٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٧٨

المصدر: المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٠.

(١) لأرقام القطاع العام - وتقرير هيئة تخطيط الدولة (تحليل الوضع الراهن، ١٩٧٤-١٩٧٨)،  
وكانون الثاني/يناير ١٩٨٠ لأرقام القطاع الخاص.

### وأو - تنطيط الصناعة في الخطة الخامسة ١٩٨٥-١٩٨١

وضعت هذه الخطة في إطار تصور استراتيجي عام للتنمية يمتد حتى العام ٢٠٠٠، نص القسم المخصص منه لاستراتيجية القطاع الصناعي على ما يلي:

- ١- إعادة بناء القطاع من خلال إقامة وتنشيط الصناعات التي تتسم بقدرتها على تشجيع التنمية الصناعية بحيث تحتل مكاناً رئيساً في القطاع، وذلك بما ينسجم مع منطلقاته.
  - ٢- الانتفاع الأمثل من الطاقات الإنتاجية بما يكفل رفع الإنتاجية وزيادة الانتاج، وذلك بأقل التكاليف.
  - ٣- إقامة المشاريع المكملة للصناعات القائمة في الاتجاهين الخلفي والأمامي، والمقصود هنا إقامة معامل لتصنيع وتجهيز المادة الخام قبل استخدامها في الصناعات القائمة، وكذلك معامل للاستفادة من المواد المصنعة في مجالات أخرى.
  - ٤- إقامة القاعدة المالية والبشرية اللازمة للتطور الصناعي.
  - ٥- تصنيع المواد الخام المحلية في حال ثبوت الجدوى الاقتصادية بما يلبي احتياجات الاستهلاك النهائي وزيادة الصادرات وتنويعها، والحد من إقامة الصناعات التي تعتمد على استيراد مستلزمات الانتاج من المواد الأولية والمواد الوسيطة.
  - ٦- رسم إطار لدور القطاع الخاص في التنمية الصناعية وتشجيعه ليرافق ويكمel القطاع العام في أداء رسالته التنموية.
  - ٧- إرساء قواعد نمط إنتاجي مستقل، يرسم أساساً الاحتياجات الأساسية ويوفر الموارد المحلية الطبيعية والبشرية.
  - ٨- تطوير تقنيات الانتاج المستوردة وإجراء البحوث والاختبارات لابتكار التقنيات التي تتسم بملاءمتها للتوازن النسبي لعوامل الانتاج.
- أما فيما يتعلق بالخطة الخمسية نفسها فقد استهدفت تحقيق معدل نمو للناتج الإجمالي أكثر تواضعاً من المعدل الذي استهدفتة الخطة السابقة (٧٪ في

المائة فقط). لكنها استهدفت أن يحقق قطاع الصناعات التحويلية أعلى معدلات النمو (١٥ر٣ في المائة سنويًا) فترتفع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٩ر١ في المائة إلى ١٢ر٨ في المائة، في حين استهدفت أن يحقق قطاع الصناعات الاستخراجية معدل نمو سلبياً قدره ١ر١ في المائة سنويًا، فتهبط مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ١٢ر٥ إلى ٨ر٢ في المائة. واستهدفت أن يحقق قطاع الزراعة معدل نمو قدره ٨ر٧ في المائة سنويًا، فتبقى مساهمته في الناتج الإجمالي تقريباً هي نفسها (حوالي ٢٠ في المائة). كذلك توقعت أن تبقى مساهمة القطاعات الخدمية بمجملها في الناتج الإجمالي تقريباً كما هي (الجدول ٣).

ولتحقيق هذه الأهداف، رصدت الخطة المذكورة حوالي ١٠١٥ مليار ليرة سورية من الاستثمارات الإجمالية، خصص للصناعات التحويلية ١٢ر٢ في المائة منها وللصناعات الاستخراجية ٤ر٥ في المائة وللكهرباء والغاز والمياه ١٠ في المائة، في حين خصصت للزراعة ١٦ر٩ في المائة وللبناء والتسييد ٢٥ر٢ في المائة والباقي توزعته مختلف القطاعات الخدمية (الجدول ٤).

وبخصوص الصناعات التحويلية، تحديداً، تضمنت الخطة الخامسة بعض الأهداف العامة منها:

- استمرار الدور الرائد للقطاع العام؛
- إدخال تعديل على البنية الهيكلية للقطاع الصناعي باتجاه التركيز على إقامة وتطوير الصناعات المشجعة لعملية التنمية؛
- التركيز على انتاج سلع الاحتياجات الأساسية؛
- زيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي للعامل والانتاجية؛
- تحقيق التكامل مع القطاع الزراعي من حيث تصنيع المنتجات الزراعية المحلية وتزويده بالمستلزمات الوسيطة.

وعلى الصعيد الكمي نلاحظ من خلال الجدول ٥ أن الخطة خصت الصناعات الكيماوية بأعلى نسبة من الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية (حوالي ٢٥ في المائة)، تليها الصناعات الغذائية (٢٢ر٥ في المائة) ثم صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات (١٣ر٣ في المائة) ثم صناعة المنتجات غير المعدنية فالصناعات النسجية (٦ر١١ في المائة) ... الخ.

أما على صعيد التنفيذ فلم يتحقق فعلاً سوى ٥٧٥ في المائة من الاستثمارات المرصودة للصناعة التحويلية، فكانت الزيادة المحققة في ناتج هذا القطاع خلال سنوات الخطة حوالي ٥٠ في المائة بدلًا من نسبة ١٠٤ في المائة المستهدفة.

**الجدول -٣ - الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في الخطة الخامسة (١٩٨١-١٩٨٥) بالجمهورية العربية السورية**

القطاع	ناتج المئوية ١٩٨٠	نسبة المئوية ١٩٨٠	نسبة المئوية ١٩٨٥	١٩٨٠		الناتج المئوية ١٩٨٠ (وسطي)	نسبة المئوية ١٩٨٥ السنوي
				الناتج	المئوية		
الزراعة والغابات والاسماك	١٤٥,٨	٢٠,٠	١٥٩,٤٦	١٩,٩	١٠٩٣٥	١٠٩٣٥	٧,٨
الصناعات الاستخراجية	٨,٢	٦٤٩٨	٦٨٦٠	١٢,٥	٦٤٩٨	١٢,٥	١,١-
الصناعات التحويلية	٥٠٠٦	١٠٢١٠	٩,١	١٠٢١٠	٩,١	٢٠٤,٠	١٥,٣
الكهرباء والغاز والماء	١١,٨	١٧٤,٦	١٢١٥	١٣,٣	١٢١٥	١٢١٥	٦,٩
البناء والتشيد	٩,٦	٧٦٢٤	٩,٤	٥٢٠٧	٥٢٠٧	١٤٦,٤	٧,٩
التجارة	١٨,٤	١٤٦٢٤	١٩,٥	١٠٧١٣	١٠٧١٣	١٣٦,٥	٦,٤
النقل والمواصلات والتخزين	٤,٤	٤٣١٥	٥,١	٢٩٧٦	٢٩٧٦	١٥٤,٣	٩,١
المال والتأمين والعقارات	٤,٩	٣٩٣٤	٥,٠	٢٧٤٠	٢٧٤٠	١٤٣,٦	٧,٥
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	١٨,٢	١٠٣٠٤	١٠٠٩٢	١٠٠٩٢	١٠٠٩٢	١٥١,٦	٨,٧
المجموع	٥٥,٤٥	٧٩٦٧٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٤٤,٧	٧,٧

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، قانون الخطة الخامسة، الجمهورية العربية السورية.

رزي - تخطيط الصناعة في الخطة السادسة ١٩٨٦-١٩٩٠  
 استهدفت الخطة الخامسة السادسة تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ٧,٢ في المائة سنويًا، وهذا المعدل هو نفسه الذي استهدفته الخطة لنمو

كل من قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة، في حين استهدفت تحقيق نمو في ناتج الصناعة الاستخراجية قدره ٩٪ في المائة سنويًاً ونمو في ناتج قطاع الكهرباء والمياه قدره ٢٪ في المائة. ولا يترتب على معدلات النمو المستهدفة في مختلف القطاعات تغيير واضح في تركيب الناتج المحلي الإجمالي، فمساهمة الصناعة التحويلية في هذا الناتج تبقى بنسبة ١٥٪ في المائة، ومساهمة الزراعة تبقى بنسبة ٢٠٪ في المائة، في حين ترتفع مساهمة الصناعة الاستخراجية من ٧٪ إلى ٨٪ في المائة ومساهمة الكهرباء والمياه من ١٪ إلى ٢٪ في المائة (الجدول ٦).

**الجدول ٤- استثمارات الخطة الخامسة حسب القطاعات وأشكال الملكية**

**بالملايين الليرات السورية**

**(بملايين الليرات السورية)**

القطاع	مجموع الاستثمار	القطاع العام والتعاوني المشترك	القطاع الخاص
الزراعة والغابات والأسماك	١٥٠٠٠	١٩٢١٧	١٧٠٠
الصناعات الاستخراجية	٤٤٠٤	٤٥٥٤	٤٥٠٧
الصناعات التحويلية	١٣٤١٠٨٤٥	١٢٣٤٥	١٢٢٧٢
الكهرباء والغاز والماء	١٠١٥١٠٠	-	١٠١٥١٠
البناء والتشيد	١٨٢٨٢٣	٧٤٧٣	٣٦٢٥
التجارة	٢٤٠٧٣٠	٥٩٣٢٩	٣٠٠٢٩
النقل والمواصلات والتخزين	١١٣٥١٤٠٧٠	١٤٠٧٠	١٢٨٠٠٧٠
المال والتأمين والعقارات	٤٠٦١٤٣٢٠	١٤٣٢٠	٦٩٢١٨٣٨١
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	٢٥١٢٠٢٨٨	٢٤٥١,٢	٢٠٥٣٣٢٠,٢
المجموع	١٠١٤٩٣١٠٠٠	٢٠٧٥٠	٨٠٧٨٨

**المصدر:** هيئة تخطيط الدولة، قانون الخطة الخامسة، الجمهورية العربية السورية.

أما الاستثمارات التي رصدها الخطة فلم تحصل الصناعة التحويلية إلا على نسبة ٤٠ في المائة منها وحصل قطاع الصناعة الاستخراجية على نسبة ٦٧ في المائة وقطاع الكهرباء والماء على ١١ في المائة، في حين كان نصيب الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية ٢٠ في المائة ونصيب الزراعة ١٧ في المائة وقطاع المال والتأمين والعقارات ١٦ في المائة وقطاع النقل والمواصلات ٩٥ في المائة وقطاع التجارة ٤ في المائة وقطاع البناء والتشييد ٣٢ في المائة.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة التحويلية، تحديداً، فقد تضمنت الخطة المذكورة الأهداف العامة التالية:

- ١- زيادة الانتاج الصناعي وتنوعه وتحسين مواصفاته.
- ٢- تعزيز دور القطاع الصناعي العام لاستمراره في قيادة هذا القطاع.
- ٣- تشجيع عمل القطاع المشترك والتعاوني والخاص في المجالات الانتاجية ضمن إطار خطة الاقتصاد الوطني على أساس تكاملي وليس تنافسي.
- ٤- استغلال الطاقات المتاحة ورفع نسبة الاستفادة منها.
- ٥- اعتماد معايير للاستخدام تربط ما بين عدد المستغلين الفعلي واحتياجات العملية الانتاجية في المنشآت الصناعية القائمة والجديدة.
- ٦- التوجه نحو إقامة الصناعات المترابطة خلفياً وأمامياً مع الصناعات والنشاطات المنتجة القائمة حالياً، بهدف التكامل وتأمين المواد ومستلزمات الانتاج محلياً للصناعات القائمة، والتي تستوردها حالياً وذلك على أساس معايير الجدوى الاقتصادية.
- ٧- التركيز على تصنيع المواد الأولية المحلية.
- ٨- توسيع قاعدة الصناعات الغذائية وتوزيعها وخاصة التي تعتمد على المواد الأولية الزراعية المحلية.
- ٩- تطوير وتوسيع قاعدة صناعة المواد الأولية الالازمة للبناء والتشييد.

١٠- التوجه نحو تصنيع وسائل الانتاج.

١١- انتاج سلع ذات مواصفات عالمية بقصد التصدير واستهلاك الفائض منها محلياً.

**الجدول ٥- استثمارات الصناعة التحويلية في الخطة الخامسة موزعة على مختلف الفروع بالجمهورية العربية السورية  
(بملايين الليرات السورية)**

النشاط	الصناعة	القطاع	الخاص	عام	مجموع	النسبة
الصناعات الغذائية	الصناعات النسجية	٢٤٣٠	٢٤٩	٢٧٧٩	٢٢٥	٢٢٥
صناعة الخشب	صناعة الورق	١١٢٩	٣٠٧	١٤٣٦	١١٦	١١٦
الصناعات الكيماوية	صناعة المنتجات غير المعدنية	٢٨١٣	٢٨٨	٣١٠١	٢٥١	٢٥١
الصناعات المعدنية الأساسية	صناعات المنتجات المعدنية والمصنعة والآلات	١٤٩٤	٨٣	١٥٧٧	١٢٨	١٢٨
صناعات متعددة	المجموع	١١٧٧	-	١١٧٧	٩٥	٩٥
		١٣٧٨	٢٥٨	١٦٣٦	١٣٣	٦٠
		٤٩	١٩	١٢٣٤٥	١٠٠	١٠٠

أما الأهداف المحددة في الخطة للقطاع الصناعي، فقد تضمنت تحقيق زيادة في انتاج هذا القطاع قدرها ١٥١ مليون ليرة سورية خلال سنوات الخطة بمعدل نمو سنوي قدره ٣,٧% في المائة، وذلك بزيادة انتاج الصناعات المختلفة على النحو التالي:

٥٤	في المائة	الصناعات الغذائية
٢٨	في المائة	المنسوجات والملابس والجلود
٥٧	في المائة	الخشب ومنتجاته
١١٤	في المائة	الورق والطباعة والنشر
١٧	في المائة	الصناعات الكيماوية
٥٤	في المائة	الصناعات غير المعدنية
٦٣	في المائة	الصناعات المعدنية الأساسية
٨٥	في المائة	المنتجات المعدنية المصنعة والآلات
٦٢	في المائة	الصناعات الأخرى المتنوعة

الجدول ٦- الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في الخطة  
ال السادسة (١٩٨٦-١٩٩٠) بالجمهورية العربية السورية  
(بملايين الليرات السورية)

القطاع	سنة الأساس ١٩٨٥		١٩٩٠		النسبة معدل النمو
	القيمة المئوية	النسبة	القيمة المئوية	النسبة	
الزراعة والغابات والاسماك	٢٤٥٨٥	٢٠	١٧٣٠٩	٢٠	٧٣
الصناعات الاستخراجية	٩٥٨٠	٨	٦٠٠٨	٧	٩٨
الصناعات التحويلية	١٨٨٤٥	١٥	١٣٣٠٩	١٥	٧٢
الكهرباء والغاز والماء	٢٦١٥	٢	١٢٣٦	١	١٦٢
البناء والتشييد	٨٨٠٠	٧	٦٣٦٥	٧	٦٩
التجارة	٢٥٩٨٠	٢١	١٨٨٦١	٢١	٦٦
النقل والمواصلات والتخزين	٨٧١٠	٧	٥٦٤٢	٧	٩١
المال والتأمين والعقارات	٥٨١٠	٥	٤٥١٥	٥	٥٢
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	٢٠٢٠٥	١٥	١٥٠٩٧	١٧	٦٠
المجموع	٨٨٣٤٢	١٠٠	١٢٥٢٢٠	١٠٠	٧٢

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، قانون الخطة الخمسية السادسة، الجمهورية العربية  
السورية.

هذا وقد تم تحديد الأهداف التالية:

- ١- رفع نسبة مساهمة صناعة الغذاء في إجمالي انتاج القطاع من ٢١ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٠، باعتبارها تأتي في مقدمة الصناعات التي تلبي الحاجات الأساسية.
- ٢- رفع نسبة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات من ١١.٥ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٠، وسينشأ ذلك بصورة رئيسية عن طريق التوسيع في انتاج قطع الغيار ووسائل الانتاج محلياً ودخول مراحل تصنيعية متخصصة في مجالات تتلاءم وأهداف المرحلة القادمة، كالتوسيع في انتاج مجمعات الطاقة الشمسية والجرارات ذات القدرات العالية وانتاج جرارات قدرة ٤٥ حصان.
- ٣- تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها ٥٣٦ مليون ليرة سورية، وبمعدل نمو سنوي إجمالي قدره ٢٪ في المائة، سيتم بلوغه وفقاً لمعدلات نمو الأنشطة المكونة للقطاع، والتي تتراوح ما بين ٢٪ في المائة في الصناعات الكيماوية ومشتقات البترول و ١٢٪ في المائة في صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر.
- ٤- زيادة متوسط انتاجية العامل في القطاع الصناعي (الناتج المحلي الإجمالي/العاملون) من ٤٥٤٢ ألف ليرة سورية في عام ١٩٨٥ إلى ٤٨٦٩ ألف ليرة سورية في عام ١٩٩٠.
- ٥- استثمار ١١٩٩٠ مليون ليرة سورية في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، تنصب أساساً على استكمال مشاريع مرحلة من الخطة الخمسية الخامسة، والمضي في تنفيذ برامج التجديد والاستبدال التي تهدف إلى تحسين الانتاج كماً ونوعاً وتخفيف نسب الهدر الناشئة عن قدم الآلات في بعض الفعاليات الانتاجية وإزالة الاختناقات الواقعة في بعض مراحلها.

٦ - فسح المجال أمام القطاع الخاص والتعاوني للاستثمار في مجال الصناعات التحويلية بما يعادل ٣٥٠ مليون ليرة سورية خلال هذه الفترة.

### المبحث الثاني - تخطيط الصناعة في المملكة العربية السعودية

جاء نمو الصناعة في المملكة العربية السعودية في سياق من التطور الاقتصادي والاجتماعي العام مغایر تماماً للسياق الذي جاء فيه في الجمهورية العربية السورية. فلم تسع المملكة العربية السعودية على الأقل في بدايةأخذها بأسلوب التخطيط وراء الأهداف التي سعت إليها الجمهورية العربية السورية والبلدان النامية بشكل عام والتي كانت تدفع إلى تنمية قطاعي الانتاج السمعي: الزراعة وخصوصاً الصناعة. وهذه الأهداف متمثلة بشكل رئيس فيما يلي:

- تحقيق زيادة مقبولة في ناتج الفرد؛
- خلق فرص عمل كافية لامتصاص جميع أشكال البطالة؛
- تنوع الاقتصاد.

لقد كانت المسألة الرئيسة المطروحة على التخطيط في المملكة العربية السعودية منذ البداية هي كيفية الاستعمال الأمثل للعوائد المالية التي يدرها تصدير النفط الخام بحجم كبير نسبياً مع العلم بأن جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى خصوصاً الصناعة التحويلية والخدمات بمختلف أقسامها كانت كماً ونوعاً محدودة جداً بالإضافة إلى أن مستوى القوى العاملة المحلية كان بدوره، كماً ونوعاً أيضاً منخفضاً جداً. وهذا ما جعل خطط التنمية في المملكة العربية السعودية تضع على رأس أولوياتها توسيع وتحديث الهياكل الأساسية والمرافق والخدمات العامة من جهة وتنمية الموارد البشرية المحلية من جهة ثانية؛ فتركزت الاستثمارات المخطط لها ارتفاعاً هائلاً ابتداءً من سنة ١٩٧٤ في هذه المجالات.

وبعد أن أقامت المملكة العربية السعودية شبكة واسعة وحديثة جداً من الهياكل الأساسية والخدمات والمرافق العامة مستخدمة لذلك عماله وافدة، واصلت خطط التنمية تركيزها على تنمية الموارد البشرية المحلية مولية في الوقت نفسه المزيد من الأهمية لهدف تنوع الاقتصاد، مع العمل على تقليص الوزن النسبي للعمالة الوافدة في مجموعة القوى العاملة. وهذا ما دفعها إلى التركيز في عملية التصنيع على الصناعات التي تستلزم النفط كمادة أولية أو كمصدر للطاقة

والتي تستخدم أقل عدد ممكن من القوى العاملة. فكان أن دخلت المملكة العربية السعودية عصر التصنيع مباشرة بالصناعات الرسمالية الثقيلة ذات التكنولوجيا العالية والتي عليها أن تنتج من أجل التصدير بشكل رئيس نظراً لصغر حجم السوق المحلي، وهي الصناعات البتروكيميائية والصناعات المعدنية الثقيلة، خصوصاً صناعة الحديد والصلب.

ألف - تخطيط الصناعة في الخطة الأولى (١٣٩٠-١٣٩٤ هـ) (١٩٧٥-١٩٧٠)

تضمنت الخطة الخمسية الأولى الأهداف الرئيسية التالية:

- ١- زيادة معدل نمو الانتاج الإجمالي.
- ٢- تطوير الموارد البشرية لتتمكن عناصر المجتمع المختلفة من زيادة المساهمة الانتاجية وتمكينها من المشاركة في عملية التنمية.
- ٣- تنويع مصادر الدخل القومي وتخفيف الاعتماد على البترول.

وقد شجعت الحكومة القطاع الخاص على أن يشق طريقه في المجال الصناعي عن طريق الاستثمار في قطاع الصناعات الوطنية، وقدمنت إليه الحوافز الكثيرة لتنمية حماية وتشجيع الصناعات الوطنية، وتقديم الدراسات الاقتصادية للمشروعات بمركز الأبحاث والتنمية الصناعية، كما أقامت المناطق الصناعية حتى يتتسنى إقامة المصانع عليها مقابل أجور رمزية، وقدمنت القروض المختلفة لتمويل القطاع الصناعي.

ويلاحظ مثلاً أن المواطنين اقبلوا على التعاقد على استئجار الأراضي داخل المناطق الصناعية (استؤجرت ٢٠٩ قطع في كل من الرياض وجدة والدمام، وأقيمت ٧٤ مصنعاً حتى نهاية الخطة الأولى).

كما ساهم صندوق الاستثمارات العامة بمبلغ ٢٣٧٨ مليون ريال في سبيل تمويل بعض الصناعات<sup>(١)</sup>.

(١) المرجع السابق، ص. ٣٨-٤٠.

وي يمكن استخلاص دور الصناعة في خطة التنمية الأولى (١٩٧٥-١٩٧٠) على النحو التالي:

- ١- تشجيع وتوسيع مجالات الصناعات التحويلية والصناعات المعتمدة على الزراعة.
- ٢- المنافسة الحرة بين المؤسسات التجارية والصناعية.
- ٣- المنافسة لصالح المستهلكين بتخفيض تكاليف الانتاج والأسعار العادلة لكل من المنتج والمستهلك.
- ٤- تقديم الحكومة الحوافز التشجيعية والمالية المختلفة لكل القطاعات الصناعية، كتقديم القروض والمشاركة الرأسمالية وإعفاء حصن الشركاء الأجانب في رؤوس أموال المشاريع من الضرائب على الربح، وإعفاء المكائن والمعدات والمواد الخام من الرسوم الجمركية، وإعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية وفرض الضرائب الجمركية على المنتجات الأجنبية المنافسة حماية للمنتجات المحلية<sup>(١)</sup>.
- ٥- تجنب اللجوء إلى فرض القيود الكمية أو تحديد الأسعار.
- ٦- كفالة حق القطاع الخاص العامل في حقل الصناعة في اختيار واستغلال وادارة الموارد الاقتصادية والتي تشمل القوى البشرية العاملة في هذا الحقل بهدف رفع مستوى الكفاءة الانتاجية الصناعية إلى أقصى حد ممكن.
- ٧- الترحيب بمساهمة رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية في قطاع الصناعة بالمملكة.
- ٨- توفير المرافق العامة والتجهيزات الأساسية من جانب الدولة لقيام الصناعات ذات الجدوى الاقتصادية.

ويلاحظ أن هناك محددات عوّقت من تحقيق معدل النمو المرتفع في الصناعة تمثلت في نقص الأيدي العاملة السعودية وضعف خبرة الجهاز الفني

(١) المرجع السابق، ص. ٤٠-٤١.

والإداري، واتجاه أصحاب الأعمال إلى مجال التجارة والمتاجرة بالعراضي والعقارات. لذلك فقد قصرت الخطة عن تحقيق معدل النمو الذي كان مستهدفاً للقطاع الصناعي (١٤ في المائة سنوياً) ولم يتجاوز المعدل الفعلي ١٠٨% في المائة. وقد بلغ عدد المؤسسات الصناعية الحاصلة على تراخيص ٤٩٢ مؤسسة بلغ رأسها المستثمر ٦٨١ مليون ريال سعودي وبلغ عدد العاملين فيها ٦٩٥٢ عاملاً وموظفاً.

بناء - تخطيط الصناعة في الخطة الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠ هـ ) (١٩٧٥-١٩٨٠)

بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي رصدت في هذه الخطة، قياساً على الخطة السابقة، يمكن اعتبارها من حيث توجهاتها العامة امتداداً للأولى، إذ وضعت أربعة أهداف عامة رئيسة على النحو التالي:

- ١- تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي.
- ٢- تنمية القوى البشرية.
- ٣- تحقيق الرخاء الاجتماعي.
- ٤- بناء التجهيزات الأساسية المادية وتحسينها.

أما على صعيد الأهداف المحددة فقد استهدفت الخطة تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي قدره ١٠٢% في المائة سنوياً (٧% في المائة للقطاع البترولي و ١٣% في المائة للقطاع غير البترولي) وقد حدّدت معدلات النمو السنوي لانتاج القطاعات الصناعية كما يلي: ١٠ في المائة للبترول الخام والغاز الطبيعي ٥ في المائة لتكريير البترول و ١٥ في المائة للكهرباء والغاز والمياه و ١٤ في المائة للصناعات التحويلية، في حين حدّدت معدل نمو الانتاج في الزراعة بـ ٤ في المائة سنوياً ومعدلات نمو مختلف القطاعات الخدمية بما يتراوح بين ١٤ و ١٥ في المائة في السنة.

وفيما يتعلق بالصناعة التحويلية تحديداً، ادخلت الخطة الثانية للمملكة هذا القطاع فعلياً بإنشاء القاعدتين الصناعيتين (الجبيل وينبع) لإنشاء مرفق الصناعات الهيدروكربونية (البتروكيميائية) وذلك في عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م، ثم أنشئت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) برأس مال قدره عشرة مليارات ريال في عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م، وتمثل الشركة القطاع الحكومي في حقل الاستثمار الصناعي في مجال البتروكيميائيات والصناعات الثقيلة. كما دخلت المملكة في الخطة الثانية عصر التصنيع الثقيل بتوسیع وتحديث مصنع درفلة

الصلب بجدة وبيانشاء مجمع جديد للحديد والصلب في الجبيل (تم إنجاز هذا المشروع في عام ١٩٨٢) وخططت شركة سابك للجيل الثاني من الصناعات الذي يركز على الصناعات الوسيطة في مجال انتاج البتروكيماويات والمعادن معتمداً على استخدام منتجات الصناعات الأساسية الثقيلة.

واستمر أسلوب دعم القطاع الخاص كما كان في الخطة الأولى في قطاع الصناعات المجدية والقادرة على المنافسة بالإضافة إلى برنامج آخر تنفيذه وزارة الصناعة والكهرباء عن طريق التسهيلات الائتمانية التي يقدمها صندوق التنمية الصناعية.

وبشكل عام فقد كان معدل النمو المحقق لانتاج الصناعات التحويلية أعلى من المعدل المستهدف (٤٥٪ في المائة سنوياً بدلاً من ١٤٪ في المائة)، في حين كان معدل النمو الفعلي لقطاع النفط ٤٨٪ في المائة سنوياً عوضاً عن المعدل المخطط وهو ٧٪ في المائة.

#### جيم - تخطيط الصناعة في الخطة الثالثة (١٤٠٠-١٩٨٥هـ)

تتلخص الأهداف العامة للخطة الثالثة بإحداث تغيرات في بنية الاقتصاد الوطني ومشاركة المواطنين في التنمية والرفاهية الاجتماعية بالإضافة إلى زيادة الفعالية الإدارية وتشبيث حجم القوى العاملة على ما هي عليه.

أما أهداف الخطة المحددة فكانت: تأمين معدل نمو لانتاج المحلي الاجمالي قدره ٣٪ في المائة سنوياً (٣٪ في المائة لقطاع النفط بما فيه التكرير و ٦٪ في المائة للاقتصاد غير النفطي) وضمن الاقتصاد غير النفطي، تأمين معدل نمو للصناعات التحويلية، باستثناء تكرير النفط، قدره ٨٪ في المائة سنوياً، في حين حددت لقطاع الزراعة معدل نمو قدره ٤٪ في المائة في السنة ولقطاع البناء والتشييد ٥٪ في المائة سنوياً وللقطاعات الخدمية معدلات نمو تتراوح بين ٨٪ و ١٣٪ في المائة سنوياً (الجدول ٧) وعلى أساس هذه المعدلات كان على مساهمة الصناعات التحويلية في الاقتصاد غير النفطي أن ترتفع من ٦٪ في المائة في سنة الأساس إلى ٩٪ في المائة في آخر سنوات الخطة، في حين كان على سنة انتاج قطاع البترول، بما فيه التكرير إلى الانتاج غير البترولي، أن تهبط خلال الفترة نفسها من ٥٪ في المائة إلى ٤٪ في المائة (الخطة الثالثة، ص. ٤).

**الجدول ٧- الناتج المحلي الاجمالي في الخطة الثالثة  
بالمملكة العربية السعودية**

القيمة - مليون ريال (النسبة المئوية) (بالأسعار الجارية) ١٣٩٩ / ١٤٠٤ هـ	متوسط النمو السنوي (النسبة المئوية) (على أساس أسعار ١٣٩٩ / ١٤٠٠ هـ)	المخطط العام

**١- الاقتصاد غير البترولي**

**القطاعات الانتاجية**

٨,٧	٥,٤	١٠٥٧٥,٣	٦٤٨,٣	الزراعة
٥,٧	٩,٨	١٠٩٤,٥	١٣٦,٧	التعدين
١٤,١	١٨,٨	١٣٥٣,٦	٦٤٦,٥	الصناعات التحويلية
٢٤,٠	٢٩,٥	(١٤٨٦,٩)	٢٧٠,٨	المرافق العامة
(١١,٤)	(٢,٥)	٤٥٥٤,٤	٤٣١٠,٧	البناء والتشييد

**قطاع الخدمات الخاصة**

٨,٨	٨,٤	٢٧٥٩١,٥	١٧٧٥٩,٧	التجارة
٧,١	١٢,٩	٢٣٤٣٠,٦	١٥٧٤٨,٦	النقل والمواصلات
٢,١	-	١٢٣٩٤,٩	١٠٩٦٢,٣	ملكية دور السكن
١٣,١	٧,٣	١٦٦٩٥,٦	٤٥٧٤,٥	الخدمات المالية
٧,٩	٣,٠	١١٠٥٧,١	٥٢٦٠,٤	خدمات أخرى
٥,٨	٧,٢	٥٤٧٠٠,١	٢٣٢٨٣,٨	خدمات الحكومة

**المجموع الفرعى:**

٥,١	٦,٢	٢١٥٦٢٧,٧	١٣٣٥٤٣,٢	القطاعات غير البترولية
(١٤,٦)	١,٤	١٤٢٤٨٨,٥	٢٥٠٤٦,٤	- القطاع البترولي

**٢- الناتج المحلي الاجمالي**

(٥,٨)	٣,٢	٣٥٨١١٦,٢	٢٨٣٥٨٩,٦	(غير شامل لرسوم الواردات)
-------	-----	----------	----------	---------------------------

**المصدر:** خطة التنمية الرابعة، ص. ٥٢

أما على صعيد التنفيذ فإن معدل نمو انتاج الصناعات التحويلية كان ١٤% في المائة سنوياً بدلاً من ١٨.٨% في المائة في حين كان معدل النمو الفعلي لانتاج الزراعة ٨.٧% في المائة سنوياً عوضاً عن ٤.٥% في المائة. وكان معدل النمو الفعلي للقطاع البترولي ٨% في المائة عوضاً عن ٣.٢% في المائة (الجدول ٧).

وخلال سنوات هذه الخطة انجزت الدولة في المملكة العربية السعودية مراحل متقدمة من إنشاء المدن الصناعية في كل من الرياض والدمام وجدة والقصيم والهفوف، حيث بلغت الزيادة في مساحة المدن الصناعية ١٨.٢ مليون متر مربع وبذلك أصبحت المساحة الإجمالية للمدن الصناعية حوالي ٣١.٨ مليون متر مربع أي بنسبة ١١.٣% في المائة من المستهدف.

#### دال - تطور حجم الاستثمارات في الصناعة وتوزيعها على مختلف الفروع الصناعية

يتضح التطور الفعلي في حجم الاستثمارات في الصناعة من خلال تطور عدد المصانع المرخصة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤. وقد تم تقسيم هذا التطور إلى فترتين حتى تتفق كل فترة مع خطة خمسية (الثانية والثالثة).

وتظهر الفترة الأولى (١٩٧٥-١٩٨٠) أن عدد المصانع قد زاد من ٤٧٢ مصنعاً مرخصاً في عام ١٩٧٥ إلى ١٨٣١ مصنعاً في عام ١٩٨٠ أي بمعدل نمو ٢٥.٨% في المائة سنوياً في المتوسط. ومعنى ذلك أن عدد المصانع قد تزايد بمقدار ٢.٥ مرة ما كان عليه في عام ١٩٧٥. وقد اختلفت معدلات نمو المصانع المرخصة من نشاط صناعي إلى آخر. وتراوحت بين ٤١.٤% في المائة في صناعة الصيني والخزف والفالخار (ويلاحظ أن عدد المصانع لم يزيد عن ثلاثة فقط) وبين ١٢.٥% في المائة في صناعة المنتجات الخشبية (زيادة بمقدار ١٥ مصنعاً). وقد ظلت الصناعات المعدنية تمثل أعلى الصناعات نسبة من مجموع عدد المصانع المرخصة في كل عام من الأعوام الثلاثة (٣٣.٧% في المائة و٢٩.٥% في المائة و٢٧.٦% في المائة على التوالي). ثم انتقل الشكل النسبي إلى صناعة مواد البناء في العاشرين التاليين (٦٢.٦% في المائة و١٣.٠% في المائة على التوالي) (الجدول ٨).

أما خلال الفترة الثانية (١٩٨٠-١٩٨٤) فقد زاد عدد المصانع تدريجياً من ١٣٨٣ مصنعاً مرخصاً في عام ١٩٨٠ إلى ١٧٦٧ في عام ١٩٨٤، أي بمعدل نمو متوسط قدره ٣.٦% في المائة سنوياً. ولكن كانت زيادة عدد المصانع بمقدار ١٣% من المثل خلال هذه الفترة. وقد كانت أعلى معدلات النمو في الصناعات الجلدية (٢١.٨% في المائة) (زيادة بمقدار ستة مصانع فقط)، بينما كان أدنى معدلات في

صناعة المواد الغذائية (٤٤ في المائة) (زيادة بمقدار ٤٥ مصنعاً). وهناك أنشطة كانت زيادة عدد المصانع فيها أكثر من ذلك، مثل الصناعات الكيماوية (٧٥ مصنعاً) وصناعة مواد البناء (٨١ مصنعاً) والصناعات المعدنية (١١٧ مصنعاً) بينما في الفترة الأولى كانت الأنشطة التي نمت فيها أعداد المصانع صناعة المواد الغذائية (١٤١ مصنعاً) والصناعات الكيماوية (٩١ مصنعاً) وصناعة مواد البناء (٣٦٦ مصنعاً) والصناعات المعدنية (١٥٥ مصنعاً).

**الجدول ٨ - تطور عدد المصانع المرخصة خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٧٥)**  
**بالمملكة العربية السعودية**

النشاط الصناعي	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٩ السنوي المتوسط	معدل النمو
صناعة المواد الغذائية	٣٠٨	٢١٤	١٧٢	١٣٩	٨٨	٧٣	
المنسوجات والملابس	٢٠٤	٢١	١٧	١٤	١١	١٠	
الصناعات الجلدية	١٨٩	٤	٣	٢	٢	٢	
صناعة المنتجات الخشبية	١٢٥	٤٠	٣١	٣١	٢٩	٢٥	
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	١٠٧	٧٩	٧٦	٥٩	٥٠	٤٦	
الصناعات الكيماوية	٢٥٠	١٥٤	١٣٤	١٠٦	٧٩	٦٣	
صناعة الصيني والخزف والفخار والقيشاني والزجاج ومنتجاته	٤١٤	٤	٣	٣	٣	١	
صناعة مواد البناء	٤١٠	٣٥٦	٢٩٦	٢٥٣	١٨٠	٩٠	
الصناعات المعدنية	١٨٥	٣١٤	٢٧٣	٢٢٣	١٨٦	١٠٩	
صناعات أخرى	٢٣٦	٧	٤	٣	٣	٣	
الاجمالي	٢٥٨	١١٨٣	٩٩٩	٨٤٣	٦٣٠	٤٧٣	

المصدر: وزارة الصناعة بالمملكة العربية السعودية، النشرة الإحصائية لعام ١٩٨٥/١٩٨٤.

الجدول ٩ - تطور عدد المصانع المرخصة خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤)  
بالمملكة العربية السعودية

النشاط الصناعي	السنوي المتوسط					معدل النمو
	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	
صناعة المواد الغذائية	٢٤٢	٢٥٨	٢٦٩	٢٧٧	٢٨٧	٤٤%
المنسوجات والملابس	٢٤	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٪
الصناعات الجلدية	٥	٨	٨	٩	١١	٢١٪
صناعة المنتجات الخشبية	٤٧	٥٣	٥٩	٦٠	٦٠	٦٪
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٧٩	٩٣	١٠٢	١٠٢	١٠٦	٧٪
الصناعات الكيماوية	١٨٤	٢٢٧	٢٤٢	٢٥٣	٢٥٩	٨٪
صناعة الصيني والخزف والفخار والقيشاني والزجاج ومنتجاته	٤	٤٠	٤٣٤	٤٧٦	٤٨٦	٥٪
صناعة مواد البناء	٤٠٥	٤٣٤	٤٥٨	٤٧٦	٤٨٦	٤٪
الصناعات المعدنية	٤٦٢	٤٣٩	٤٣٢	٤٢٣	٤٣٣	٦٪
صناعات أخرى	١٠	١٤	١٦	٢٠	٢٠	١٨٪
الاجمالي	١٧٦٧	١٧٢١	١٦٥٢	١٥٦١	١٣٨٣	٦٪

وقد كانت صناعة مواد البناء، مرة أخرى، لها التقلل النسبي خلال الفترة الثانية في عام ١٩٨٠ فقط (٢٩٪ في المائة) ثم عاد التقلل النسبي إلى الصناعات المعدنية، (٢٧٪ في المائة و٢٧٪ في المائة و٢٨٪ في المائة و٢٨٪ في المائة على التوالي خلال الأعوام (١٩٨٤-١٩٨١)، (الجدول ٩). وبطبيعة الحال فإن حجم تمويل الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤ قد تلقى بعداً جديداً على تطور الاستثمارات في مجال الصناعة.

ولمعرفة معدل النمو خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ في الأنشطة الصناعية المختلفة يتضح الآتي (الجدول ١٠):

معدل النمو (بالنسبة المئوية)	النشاط الصناعي
٣٩.٩	صناعة المواد الغذائية
٧٠.٤	صناعة المنسوجات والملابس
١٨.٩	الصناعات الجلدية
١٤.٥	صناعة المنتجات الخشبية
٢٦.٣	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة و النشر
٦٤.٠	الصناعات الكيماوية
٣٤.٣	صناعة الصيني والخزف والخخار والقيشاني والزجاج ومنتجاته
٤٠.٦	صناعة مواد البناء
٤١.٨	الصناعات المعدنية
١٢.٨	صناعات أخرى
٤٣.٣ في المائة	اجمالي الصناعات التحويلية

فتكون صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة أعلى الصناعات معدلاً، بينما صناعة المنتجات الخشبية أدنى المعدلات. وكانت أعلى قيم الزيادة في النمو في التمويل خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ في صناعة مواد البناء حيث تمثل صناعة مواد البناء ٣٦٪ في المائة من مجموع قيم الزيادة في التمويل في الصناعات المختلفة، أما أدنى قيم التمويل فكانت في الصناعات الجلدية، حيث شكلت ٩٪ في المائة من مجموع تلك القيم.

الجدول ١٠ - تمويل الأنشطة الاقتصادية الصناعية خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٧٥)  
بالمملكة العربية السعودية

النشاط الصناعي	قيمة الزيارة خلال الفترة					
	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤
صناعة المواد الغذائية	٣٢٣	٤٣٧	٣٧٣٠	٢٨٤٣	١٧٠٧	١١٤٤
المنسوجات والملابس	٣٨٦	٤٢٨	٤٢١	١٠٨	٦٤	٥٢
الصناعات الجلدية	٢٨	٤٢	٢٩	١٤	١٤	١٤
صناعة المنتجات الخشبية	٥٢١	٨٠٩	٧٩٠	٥٤٠	٤١٧	٣٢٨
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	١٦٧	٣٩٩	٣٥٩	٢٧٦	٢٥٧	٢٣٢
الصناعات الكيماوية	٩١٠٢	١٠٥٦٢	٣٢٥٧	٢١٦٦	١٧٣٥	١٤٦٠
صناعة الصيني والخزف والخخار والقيشاني والرجاج ومنتجاته	٦١	٣٩٦	٣٩٦	٣٩١	٣٧٠	٣٢٥
صناعة مواد البناء	١١٦٩٣	١٥٧١٧	١٤٩٩١	١٠٩٢٣	٦٧٠١	٤٠٢٤
الصناعات المعدنية	٦٥٦٨	٨٧٧٢٧	٧٦٦٩	٢٩٩١	٢٢٥١	٢١٥٩
صناعات أخرى	٧٥	١٩٧	١٦٣	١٢١	١٢١	١٢١
الاجمالي	٣١٨٣٤	٤١٧١٣	٣١٧٠٥	٢٠٣٧٣	١٣٧٣٧	٩٨٧٩

المصدر: وزارة الصناعة بالمملكة العربية السعودية، النشرة الإحصائية لعام ١٩٨٥/١٩٨٤.

ومن ناحية أخرى فإن صناعة مواد البناء كانت تمثل أعلى قيم التمويل خلال الفترة المذكورة في أعوامها الخمسة (١٩٨٠-١٩٨٤) في المائة و٤٨٪ في المائة و٥٢٪ في المائة و٣٧٪ في المائة (٣٧٪ في المائة) وذلك من مجموع قيم تمويل العنشطة لكل سنة على حدة. أما خلال الفترة الثانية (١٩٨٤-١٩٨٠) فقد كانت معدلات النمو كالتالي:

معدل النمو (بالنسبة المئوية)	النشاط الصناعي
٤٠٪	صناعة المواد الغذائية
٦٧٪	المنسوجات والملابس
٢٤٪٨	الصناعات الجلدية
٧٪٨	صناعة المنتجات الخشبية
٧٪٨	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة و النشر
١٧٪٤	الصناعات الكيماوية
٠٪١	صناعة الصيني والخزف والفخار والقيشاني والزجاج ومنتجاته
١٪٧	صناعة مواد البناء
٣٪٨	الصناعات المعدنية
٣٪٧	صناعات أخرى
٧٪٢	اجمالي الصناعات التحويلية

(معدل النمو محسوب من الجدول ١١).

ولو قورنت معدلات النمو في الفترة الأولى بمعدلات النمو بنظائرها في الفترة الثانية من حيث التمويل يتضح أن الفترة الثانية كانت أكثر انخفاضاً من الفترة الأولى فيما عدا الصناعات الجلدية. وقد تراوحت معدلات في العنشطة الصناعية المختلفة بين ٢٤٪ في المائة من مجموع قيم الزيادة في الصناعات الجلدية و١٪ في المائة في صناعة الصيني والخزف والفخار. وقد انخفض الاجمالي من ٣٪٤ في المائة في الفترة الأولى إلى ٢٪٧ في المائة في الفترة الثانية، (الجدول ١١).

كذلك انخفضت قيمة الزيادة في التمويل خلال الفترة الأولى من ٣١٨٣٤ مليون ريال سعودي إلى ١٣٣٨٩ مليون ريال سعودي في الفترة الثانية. وقد كانت الصناعات الكيماوية تمثل النسبة الأعلى من مجموع قيم الزيادة في التمويل بن العام الأخير والعام الأول من الفترة الثانية ٧٠٪ في المائة. علماً أن صناعة مواد البناء استمرت عاماً واحداً تمثل النسبة الأعلى من مجموع قيم التمويل حيث كانت تشكل ٣٧٪ في المائة ثم أصبحت الصناعات الكيماوية تمثل أعلى نسبة من مجموع قيم الأعوام التالية (٣٧٪ في المائة و ٣٦٪ في المائة و ٣٦٪ في المائة على التوالي) (الجدول ١١).

**الجدول ١١ - تمويل الأنشطة الاقتصادية الصناعية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤)**  
**بالمملكة العربية السعودية**

النشاط الصناعي	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	قيمة الزيادة
صناعة المواد الغذائية	٤٣٧٧	٤٧٢١	٤٩١٧	٤٩٧١	٤٩١٧	٤٧٢١	٤١٢٨	٤٩٧١	٤٩١٧	٤٧٢١	٤٣٧٧	٧٥١
المنسوجات والملابس	٤٣٨	٥٦٣	٥٦٥	٥٦٣	٥٦٥	٥٦٣	٥٠٠	٥٦٣	٥٦٥	٥٦٦	١٢٩	٣٠٣
الصناعات الجلدية	٤٢	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	١٠٢	٧٧	٧٠	٧٠	٦٠	١٤٠
صناعة المنتجات الخشبية	٣٩٩	٥٣٩	٥٣٦	٤٨٨	٤٨٨	٥٣٩	٥٣٩	٥٣٦	٤٨٨	٣٩٩	٧٥١	٣٠٣
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٨٠٩	١٠٧٩	١١٤٣	١١٤٣	١١٦٢	١١٦٢	١٠٧٩	١١٤٣	١١٤٣	١٠٧٩	٨٠٩	١٢٩
الصناعات الكيماوية	٩٤٨١	٢٠٠٤٣	١٩٩٨٤	١٩٦٠٦	١٩٤٥٩	١٠٥٦٢	١٠٥٦٢	١٩٤٥٩	١٩٦٠٦	١٩٩٨٤	٩٤٨١	٣٠٣
صناعة الصيني والخزف والفخار والقيشاني والزجاج ومنتجاته	٣٩٦	٣٩٨	٣٩٨	٣٩٨	٣٩٨	٣٩٨	٢	٣٩٨	٣٩٨	٣٩٨	٣٩٦	٣٠٣
صناعة مواد البناء	١٥٧١٧	١٦٤٠٠	١٦٥٨٧	١٦٤٠٠	١٦١٢٥	١٦١٢٥	١٦٤٠٠	١٦٥٨٧	١٦٤٠٠	١٦١٢٥	١٥٧١٧	١١٠٥
الصناعات المعدنية	٨٧٢٧	٩٢٥٤	٩٦٧٤	٩٦٧٤	٩٠٦٠	٩٠٦٠	١٠٠٦٠	٩٦٧٤	٩٢٥٤	٩٠٦٠	٨٧٢٧	١٣٨٧
صناعات أخرى	١٩٦	٢١٥	٢٢٧	٢٢٧	٢٠٦	٢٠٦	٢١	٢٢٧	٢٢٧	٢١٥	١٩٦	٣٠٣
الاجمالي	٥٠١	٥٣٥٢٢	٥٣٥٢٢	٤١٧١٣	٤١٧١٣	٥٠١	٥٣٥٢٢	٥٣٥٢٢	٤١٧١٣	٤١٧١٣	٥٠١	١٣٣٨٩

أما فيما يتعلق بالصناعات الأساسية فقد قدرت الاستثمارات الإجمالية لمؤسسة سابك في خطة التنمية الثالثة بحوالي ٣٦٩ مليون ريال (حسب الأسعار الثابتة لعام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ) وتم في نهاية فترة الخطة استكمال تشغيل ثمانية مشروعات للصناعات الأساسية من عشرة مشروعات مستهدفة. وبالإضافة إلى إنشاء المرحلة الأولى من الصناعات الأساسية والمتوقع استكمالها في عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ، تم إبراز تقدم كبير في إرساء قواعد المرحلة الثانية التي تتمثل في مشروعات الصناعات المتكاملة التي تستخرج منتجات الصناعات الأساسية كمدخلات صناعية أولية (وثيقة الخطة الرابعة، ص. ٢٢٦). وأخذت مصانع سابك بأحدث التقنيات وأساليب التصنيع العالمية. وقد نمت سابك وازدهرت صناعتها بتعاون شركاتها وبحصولها على التقنيات المتقدمة، واستيعاب تلك التقنيات وتطوريها، والعمل على تطويرها بتقنيات جديدة، واستنباط تطبيقات أحدث. وهي لذلـك أنشأت مراكز للبحث والتطوير بمدينة الرياض وعملت على توفير الجو العلمي والأمكانات البشرية والتقنية والباحثين والفنـيين من ذوي الخبرات والطاقـات الـبدعة الـقادرة على الـابتكار التقـني والـتطبيقي. كما أن شركة سابك لها عـلاقات وطيدة تتعاون من خلالها مع سائر الجهات والهيئـات الوطنية التي تـعنى بالـتقـنيات والأبحـاث، فضلاً عن عـلاقاتها المستمرة بمراكز الـأبحـاث والـمختـبرات الفـنية العالمية بكل من الولايات المتحدة وأوروبا.

والآن هناك شركـات كثـيرة تابـعة لـشـركة سـابـك تـعمل بأـحدث أسـاليـب التقـنيـة

وهي:

- شركة درفلة الصلب: وتعمل على توسيع نشاطها وتحديثه بتعاون مع شركة هاندل الألمانية.
- الشركة السعودية للحديد والصلب.
- شركة الجبيل للأسمدة.
- شركة الأسمدة العربية السعودية.
- الشركة الوطنية للأسمدة الكيماوية.
- الشركة السعودية للميثanol.
- الشركة الوطنية للميثanol.
- الشركة السعودية للبتروكيماويات.
- شركة الجبيل للبتروكيماويات.
- شركة ينبع السعودية للبتروكيماويات.
- الشركة العربية للبتروكيماويات.

- الشركة الشرقية للبتروكيماويات: تستخدم التقنية الحديثة والأكثر تقدماً لانتاج الايثيلين جلايكول والبولي ايثيلين منخفض الكثافة.
- الشركة الوطنية للغازات الصناعية.
- الشركة الوطنية للبلاستيك.
- الشركة السعودية الأوروبية للبتروكيماويات.

هاء - تخطيط الصناعة في الخطة الرابعة (١٤٠٥-١٤١٠ هـ) (١٩٨٥-١٩٩٠)

وردت في هذه الخطة أهداف عامة أكثر وضوحاً من الأهداف السابقة وهي تتمثل فيما يلي:

- التركيز على النوعية وكفاءة التشغيل وتحسين استغلال الموارد والمرافق واكتشاف وتطوير بدائل جديدة؛
- زيادة التركيز على تنويع القاعدة الانتاجية، خاصة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات المالية؛
- الالتزام بتخفيف عدد العمال غير السعوديين في المملكة بمقدار يزيد عن نصف مليون شخص؛
- تعزيز دور القطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية في الدولة؛
- دفع الحركة الثقافية إلى المستوى الذي يجعلها تسخير التطور الذي تعشه المملكة؛
- تنمية الثروات المعدنية وتشجيع استكشافها واستثمارها؛
- التركيز على التنمية النوعية بتحسين وتطوير أداء ما تم إنجازه من مرافق وتجهيزات خلال الخطط السابقة؛
- تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أما على صعيد الأهداف المحددة، فبسبب انخفاض أسعار النفط الخام اعتمدت الخطة معدلاً لنمو الناتج المحلي الإجمالي أدنى بشكل واضح من المعدلات التي استهدفتها الخطة السابقة، فلم يتجاوز المعدل المستهدف في هذه الخطة ٤ في المائة سنوياً (٦٥٪ في المائة للقطاعات البترولية و ٢٩٪ في المائة للقطاعات غير البترولية)، وفي حين استهدفت معدل نمو ١٥٪ في المائة سنوياً لمجموع الصناعات التحويلية (١٠٪ في المائة للصناعات التحويلية باستثناء البتروكيميائيات)، استهدفت تحقيق معدل نمو لناتج الزراعة قدره ٦٪ في المائة سنوياً ومعدل نمو لقطاعات الخدمات قدره ٣٨٪ في المائة سنوياً. أما معدل النمو المستهدف لقطاع البناء والتشييد فكان سلبياً قدره -٢٨٪ في المائة في السنة (الجدول ١٢).

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة التحويلية تحديداً فقد حددت له الخطة الأهداف العامة التالية:

- الاسهام في عملية النمو وتنويع مصادر الانتاج للمملكة من خلال الاستمرار في برامج التصنيع؛
- تنمية الموارد (الهيروكربونية) والمعدنية للمملكة واستغلالها لتحقيق زيادة القيمة المضافة لهذه الموارد وتخفيض تكاليف البناء والتشييد والصناعة المرتبطة بها وزيادة استثمارات القطاع الخاص.

الجدول ١٢ - الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي في الخطة الرابعة  
بالمملكة العربية السعودية

معدل النمو السنوي (بالنسبة المئوية)	الناتج المحلي الاجمالي بعواملين الريالات حسب أسعار عام ١٤٠٩/١٤١٠ هـ	الناتج المحلي الاجمالي بعواملين الريالات حسب أسعار عام ١٣٩٩/١٤٠٠ هـ	القطاع
٢٣	٧٣ ١٥٢,٣	٦٢ ٣٢٨,٠	<u>القطاعات الانتاجية</u>
٦٠	٩٤٤٢,٩	٧٠٥٦,٣	- الزراعة
٣٠	٢٠٨١,٠	١٧٩٥,٠	- القطاعات التعدينية الأخرى والمحاجر
(٣) ١٠٥	٢٠٦١٢,٠	١٢٥١١,٤	- الصناعات الأخرى
(٣) -	٥١٤٩,٢	-	-
٥٠	١٠١٤,٣	٧٩٤,٧	- البتروكيماويات
٢٨-	٣٤٨٠٢,٩	٤٠١٧٠,٦	- الكهرباء والغاز والمياه
٣٨	٩٣ ٢٣٩,٦	٧٧ ٥٥٢,٨	<u>قطاعات الخدمات</u>
٢٥	٣٠ ٦٢٦,٢	٢٧ ٦٩١,١	- التجارة والمطاعم والفنادق
٥٠	٢٨ ٣٠٤,٠	٢٢ ١٧٧,٦	- النقل والتخزين والمواصلات
٠٠	١٢ ١٧١,٠	١٢ ١٧١,٠	- ملكية دور السكن
٩٠	١٣٠ ١٧٢	٨٤٦٠,٣	- المالية والتأمين وخدمات الأعمال (١)
٣٥	٩ ١٢٠,٢	٧ ٦٧٤,٨	- الخدمات الاجتماعية الشخصية
٠٠	٣٠ ٩٤٤,٢	٣٠ ٩٤٤,٢	<u>الحكومة</u>
٢٩	١٩٧ ٣٣٦,١	١٧٠ ٨٢٥,٠	المجموع الفرعى:
٥٦	١٤٨ ٥٦٢,٢	١١٣ ٢٨٩,٩	القطاعات غير البترولية
٤٠	٣٤٥ ٨٩٨,٣	٢٨٤ ١١٤,٩	القطاعات البترولية
			<u>الناتج المحلي الاجمالي (٢)</u>

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة، (١٤٠٥-١٤١٠ هـ)، ص. ١٠٩.

(١) مطروح منها رسوم الخدمات البنكية المفترضة.

(٢) باستثناء رسوم الواردات.

(٣) يبلغ معدل النمو الموحد لكلا الفرعين ٥,١٥% في المائة سنويًا.

### الفصل الثالث

#### تخطيط القوى العاملة في الصناعة في الجمهورية العربية السورية

سبق وذكرنا أن خطط التنمية في الجمهورية العربية السورية لم تتضمن تخطيطاً للقوى العاملة بالمستوى المطلوب لا من الناحية الفنية ولا من حيث المضمون. فتقديرات العرض والطلب على القوى العاملة التي تتضمنها هذه الخطط تأتي على المستويين الكمي والتوعي، وبشكل اجمالي يتناول مختلف القطاعات مجتمعة. ولا يتناول التفصيل سوى الجانب الكمي للطلب. هذا مع العلم بأن توزيع الطلب الاجمالي على القوى العاملة لا يتعدى مستوى القطاعات الرئيسية. أما السياسات والإجراءات التي تتناول القوى العاملة في الخطط خصوصاً في مجال التعليم والتدريب فكانت بشكل عام ضعيفة الارتباط بالأهداف العامة والمحدة التي تنص عليها هذه الخطط.

إن تخطيط القوى العاملة في القطر حتى الماضي القريب وقبل الثمانينات لم يكن يرتبط بأية سياسة أو خطة مرسومة، ارتباطاً وثيقاً يمكن من مواجهة المشاكل الناجمة عن تنظيم وإعداد وتوزيع هذه القوى، وقد اتسمت أغلب الحلول في الماضي والتي جاءت خوفاً من تفاقم مشكلة المتعطلين المتذمرين بكثير من السطحية، سواء في الدراسة أو العلاج، وافتقدت تلك الحلول صفة الجذرية، لتها لم تكن ترتبط بالسياسة التعليمية أو بالتوزيع الجغرافي للقوة البشرية، أو بسياسة إعداد القوى العاملة الالزمة لمختلف فروع الأنشطة الاقتصادية أو بأهمية المناطق الصناعية أو بالسياسة التجارية والصناعية التي يلتزم بها البلد. فكل جهاز كان يعمل تقريباً باستقلال شبه تام عن الأجهزة الأخرى، بغض النظر عن العوامل والمؤثرات العامة وسوق العمل. فالسياسة التعليمية مثلاً لم تبن عند إعداد مناهج التعليم في مراحله المختلفة على دراسة دقيقة وصحيفة لحاجة سوق العمل الصناعية إلى أعداد وأنواع الخريجين، الذين كان يتدفق أغلبهم سنة بعد أخرى دون أعمال تلائم خبرتهم وتأهيلهم العلمي.

لكن مع بداية الثمانينات، تم في إطار إعداد الخطة الخمسية الخامسة وضع تصورات لتطور قطاع القوى العاملة والتعليم العالي والفنى لعام ٢٠٠٠. وهذه التصورات قد بنيت على دراسة التطور السابق والوضع الراهن واحتمالات وأمكانات المستقبل، وفي ضوء ما أريد تحقيقه من تناسبات وتوابعات على المستويين الاجمالي والقطاعي. إلا أن القطاع الصناعي لم يتمتع داخل التصورات المذكورة بمزايا خاصة. فجاءت كتصورات شاملة للقوى العاملة والتعليم العالي والفنى على مستوى القطر ككل. والآفكار الرئيسة الواردة عند تحليل الوضع

الراهن وتحديد المنطلقات الأساسية والاتجاهات العامة ورسم الاستراتيجية العامة للقوى العاملة في القطر هي أفكار تشمل القطاع الصناعي وتنطبق عليه كما تنطبق على النشاطات الاقتصادية الأخرى.

إذن ليس لدينا بالإضافة إلى تصورات العام ٢٠٠٠ هذه والجوانب المتعلقة بالقوى العاملة ككل في خطط التنمية، سوى بعض المعلومات المتعلقة بواقع القوى العاملة في الصناعة تحديداً لكي نستطيع بطريقة غير مباشرة تكوين فكرة عامة عن تخطيط القوى العاملة في قطاع الصناعة في القطر.

### المبحث الأول - تخطيط القوى العاملة في خطط التنمية الأربع الأولى

فيما يتعلق بالقوى العاملة، اكتفت الخطة الأولى (١٩٦١-١٩٦٥) باستهداف تأمين أكبر عدد ممكن من فرص العمل الجديدة من أجل استيعاب المتعطلين والداخلين الجدد إلى سوق العمل خلال سنوات الخطة. وتم تقدير الحجم الإضافي للمعرض من القوى العاملة خلال سنوات الخطة بحوالي ١٩٠ ألفاً ( بمعدل نمو متوسط قدره ٤% في المائة سنوياً ) تم توزيعهم على القطاعات الاقتصادية بنسبة ٤% في المائة في قطاعات الصناعة والزراعة والتشييد والباقي في الخدمات. وفي حين حدد للقوى العاملة في قطاع الصناعة والتعددين معدل نمو سنوي قدره ١١% في المائة، حدد للقوى العاملة في الزراعة في الزراعة معدل نمو قدره ١٨% في المائة سنوياً وللقوى العاملة في باقي القطاعات معدل نمو قدره ١٣% في المائة سنوياً.

أما على صعيد التنفيذ فقد بلغت الزيادة الفعلية في عدد المشغلين خلال سنوات الخطة ضعفي عدد فرص العمل المخطط لها، لأن زيادة عدد المشغلين في الزراعة بلغت ثلاثة أضعاف الزيادة المتوقعة (اسكوا ١٩٨٧ (١)، ص. ٣٨ و ٣٩).  
واكتفت الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦-١٩٧٠) بتحديد ثلاثة أهداف عامة

هي:

- القضاء على البطالة الظاهرة والمتقدمة؛
- تأمين فرص استخدام جديدة لجميع الراغبين في العمل؛
- رفع الانتاجية عن طريق التعليم والتدريب وتحسين وسائل الانتاج.

واستهدفت الخطة خلق ٢٣٠ ألف فرصة عمل جديدة، إلا أن الزيادة الفعلية في فرص العمل المتاحة لم تتجاوز ١٠٨ ألف فرصة بسبب الانخفاض غير المتوقع لعدد العاملين في الزراعة (اسكوا ١٩٨٧ (١)، ص. ٣٩).

أما في الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧٥-١٩٧١) فقد أصبح الجزء المخصص للقوى العاملة أقرب إلى الخطة فلم يعد حجم الاستثمارات هو المحدد الوحيد لحجم العمالة. وأخذت بعين الاعتبار مسألة التطوير التكنولوجي. كذلك لم يقتصر هذا الجزء على تحديد بعض الأهداف العامة، بل تضمن بعض الاجراءات التي تشكل بدايات سياسة في مجال القوى العاملة، إلا أنه لم يتحقق أي تقدم يذكر من الناحية الفنية، أي تقدير العرض والطلب كماً ونوعاً وإجراء الموازنة بينهما.

وتوقعت هذه الخطة أن يبلغ حجم القوى العاملة في سنة ١٩٧٥ حوالي ٢٥٤٧ ألفاً بزيادة قدرها ٥٧٩ ألفاً عن سنة ١٩٧٠ (أي بمعدل نمو وسطي قدره ٥٪ في المائة سنوياً)، وزعتها كالتالي: ١٤٣ ألفاً للصناعة والتعدية (بمعدل نمو وسطي قدره ١٠٪ في المائة سنوياً) و٢٦٨ ألفاً للزراعة (٤٪ في المائة سنوياً) والباقي توزع على بقية القطاعات (معدل نمو ٧٪ في المائة سنوياً).

بالاضافة الى ذلك تضمنت الخطة عدداً من الاجراءات في مجال التعليم والتدريب من شأنها تأمين الحاجات من المهارات والمستويات الازمة أهمها:

- التوسيع في التعليم المهني ومراكز التدريب وتنوع الاختصاصات في هذه المراكز؛
- التوسيع في المدارس التدريبية ضمن المنشآت الانتاجية نفسها؛
- توجيه الطلاب في الخارج نحو الاختصاصات المطلوبة.

إلا أن الحاجات التي أتت على ذكرها الخطة بقيت دون تحديد كمي ونوعي.

وعلى صعيد التنفيذ، بلغت الزيادة الفعلية في عدد العاملين حوالي ٣٢١ ألف عامل (عوضاً عن ٥٧٩ ألفاً)، واستواعبت الصناعة ٣٧ ألفاً (عوضاً عن ١٤٢ ألفاً) والزراعة ١٠٠ ألف (عوضاً عن ٢٦٨ ألفاً) والبناء والتشييد ٢١ ألفاً (عوضاً عن ٧٩ ألفاً) (اسكوا ١٩٨٧ (١)، ص. ٤٠ و(٢)، ص. ١٤).

وفي الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦-١٩٨٠) بقي تخطيط القوى العاملة، من حيث الاتجاه التقني، على مستواه في الخطة السابقة، مع تفصيل أكثر في السياسات المرافقية وتعيين لبعض الأهداف المحددة في عدد من المجالات بالنسبة للأهداف. وكانت أهم الأهداف العامة التي تضمنتها الخطة كالتالي:

- التوظيف الأمثل للقوى العاملة المتوفرة؛

- توفير الأطر العلمية الملائمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاستفادة  
التدربيجي عن الخبراء الأجانب؛

- تطوير التركيب الهيكلي للمهارات بحيث تزيد نسبة الاختصاصيين  
والتقنيين من ذوي المؤهلات العالية والمتوسطة الى مجموع القوى  
العاملة؛

- تحقيق الربط الوثيق بين العجور من جهة والاحتياجات الأساسية وتكليف  
المعيشة وانتاجية العامل؛

-- إجتذاب المرأة الى العمل المنتج ... الخ.

وبشكل محدد، استهدفت الخطة رفع عدد العاملين الاجمالي بمعدل ٩٤ في  
المائة سنوياً، بحيث يرتفع حجم القوى العاملة من ١٧٥٨ ألف في سنة ١٩٧٥ الى  
٢٣٢٠ ألفاً في سنة ١٩٨٠، أما معدلات نمو القوى العاملة السنوية حسب القطاعات  
فحددتها الخطة كما يلي: ٤٩ في المائة للصناعة والتعددين، ١١ في المائة للزراعة  
و٧٩ في المائة لباقي القطاعات. باستثناء ذلك لا تجد توزيعاً للزيادة الاجمالية  
المستهدفة لـأعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة ولـأعلى المجموعات الوظيفية  
والمستويات التعليمية.

اما أبرز السياسات والإجراءات المرافقة التي تضمنتها الخطة فكانت كما

يليه:

ألف - في مجال التعليم العام والفنى

١- توزيع خريجي المرحلة الاعدادية بنسبة ٥٠ في المائة على التعليم  
الثانوي العام لكل من الذكور والإناث، وبنسبة ٢٥ في المائة على  
التعليم الفني ودور المعلمين للذكور و٢٠ في المائة للإناث، وعلى  
التعليم المهني بنسبة ٧ في المائة للذكور و٣٠ في المائة للإناث.

٢- البدء بإدخال الفتاة صيدان التعليم الصناعي.

٣- تسهيل شروط الالتحاق الى المدارس الفنية.

٤- تشييد وافتتاح ٨ مدارس ثانوية صناعية.

٥- استحداث ثلاثة معاهد صناعية.

باء - في مجال التدريب والتوجيه

- ١ توسيع نطاق مرافق التدريب من مختلف المستويات.
- ٢ إعداد البرامج الازمة لتأمين الاحتياجات التدريبية سواء داخل القطر أو خارجه.
- ٣ التركيز على التدريب أثناء العمل.
- ٤ استقطاب المترسلين من النظام التعليمي في مراكز خاصة للتدريب المهني.
- ٥ إنشاء حرف مهنية في كل محافظة تتناسب ومشاريع التنمية فيها.
- ٦ إجراء التدريب على العمل لطلاب المعاهد المتوسطة والثانويات والمدارس الفنية والمهنية في نفس الوحدة التي سيعين فيها هؤلاء الطلاب بعد تخرجهم.
- ٧ خلق محيط ملائم لنشوء جيل جديد ميال الى التكنولوجيا.

جيم - في مجال التشغيل

- ١ إعادة النظر في قواعد الاستخدام بهدف القضاء على البطالة المؤقتة.
- ٢ نقل القوى العاملة الفائضة من القطاعات التي تعاني من البطالة المقنعة والاستخدام غير الكامل الى القطاعات التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة.
- ٣ تخفيض معدل دوران العمل في القطاع العام.
- ٤ تأمين حسن استخدام كافة خريجي المعاهد والمدارس الفنية والمهنية ومدارس التدريب المهني لدى القطاع العام.

DAL - في مجال الانتاجية والأجور

- ١ ربط الأجر بالانتاج والكفاءة لا بالعقدية والدرجة.
- ٢ إعادة النظر في سلم الأجر والرواتب.
- ٣ السعي لجعل سرعة زيادة انتاجية العمل أكبر من سرعة زيادة الأجور.

هاء - في مجال التخطيط والاحصاء

- ١ تكوين جهاز وطني كامل ومؤهل في مجال تخطيط القوى العاملة واقتصاديات العمل.

- ٢- إعداد تصنيف وتوصيف مهني على مستوى القطر.
- ٣- إجراء مسح شامل للقوى البشرية في القطر.
- ٤- إجراء مسح شامل لاحتياجات التدريبية (اسكوا ١٩٨٧ (١)، ص. ص. ٤٦-٤).

أما على صعيد النتائج فنلاحظ ما يلي:

- ١- تزايد فرص الاستخدام لقوة العمل بمعدل متوسط قدره ٢٧٪ في المائة سنوياً (مقابل ٩٪ في المائة للمعدل المخطط).
- ٢- عدم مواكبة التطور في التركيب الهيكلي لقوة العمل لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث أنواع المهارات والاختصاصات والمستويات التعليمية والتدريبية الالزامية لتحقيق زيادة الانتاج بأعلى كفاءة اقتصادية.
- ٣- تركز الاهتمام بحجوم الاستثمار ورفع معدلاته دون الاهتمام الكافي باختيار اشكال الاستثمار وأساليب الانتاج المؤدية الى الاقتصاد في الانفاق الاستثماري القادر على خلق فرص العمل المنتج والمجزي لبلغ اهداف الاستخدام الكامل لقوة العمل المتاحة وتحقيق أقصى انتاجية من العمل وأقصى ريعية للأموال المستثمرة.

**المبحث الثاني - تصورات عام ٢٠٠٠ للقوى العاملة والتعليم العالي الفني**  
في ضوء الاستراتيجية العامة للدولة في مجال تخطيط القوى العاملة، صدر عن هيئة تخطيط الدولة في بداية ١٩٨١وثيقة تتضمن بعض التصورات لعام ٢٠٠٠ بالنسبة للقوى العاملة والتعليم العالي والفنى. واستهدفت هذه التصورات رسم صورة لتركيب قوة العمل حسب الحالة التعليمية والاختصاصات المهنية استناداً إلى بعض الافتراضات الأساسية التي بنيت على تحليل بعض المتغيرات والمؤشرات، مع محاولة لتصحيح مسارات بعض الاتجاهات التي لا تتلاءم مع أهداف واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### ألف - نتائج تحليل الوضع الراهن

شملت هذه النتائج:

- ١ تدني مستوى التعليم في قوة العمل بالقطر. حيث أن مستوى الشهادة الابتدائية فما دون كان يشكل ٨٩ في المائة من مجموع قوة العمل عام ١٩٨٠، علمًا بأن نسبة الأميين من قوة العمل بلغت ٣٧٪ في المائة ونسبة الملمين بالقراءة والكتابة ٤٦٪ في المائة.
- ٢ تدني مستوى التأهيل والتدريب الفني لقوة العمل، حيث بلغت نسبة المؤهلين فنياً ومهنياً مع الشهادة الإعدادية حوالي ٣٦٪ في المائة من قوة العمل عام ١٩٨٠.
- ٣ اختلال التركيب الهرمي التعليمي بين الكوادر الدنيا والوسطى والعليا لقوة العمل، حيث أن الكوادر الدنيا تشكل قاعدة عريضة جداً في هذا الهرم، تصل نسبتها إلى ٩٣ في المائة من قوة العمل، بينما تشكل الكوادر الوسطى ٦٤٪ في المائة، أما ذروة الهرم من الكوادر العليا فلا تشكل أكثر من ٤٪ في المائة من قوة العمل.
- ٤ عدم التوازن بين العرض والطلب في بعض الاختصاصات العلمية، حيث ظهر فائض كبير في بعضها مثل الهندسة المدنية العامة والهندسة الزراعية العامة، بينما ظهرت ندرة في البعض الآخر من الاختصاصات مثل الهندسة الالكترونية والكهربائية والميكانيكية.
- ٥ ظاهرة التسرب القوي في بعض الاختصاصات المهنية والعلمية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حيث بلغ متوسط معدل التسرب السنوي من كتلة الجامعيين والمهندسين ما يزيد عن ٦ في المائة، ومن كتلة الثانويات الفنية ما يقارب ١٠ في المائة.
- ٦ ظاهرة تزايد حركة دوران القوى العاملة في بعض الاختصاصات العلمية والمهنية، مثل المهندسين والجامعيين وعمال الانتاج والاقسام المساعدة للانتاج.
- ٧ وبشكل عام فإن أوضاع قوة العمل، تعليمياً وفنياً ومهنياً لا تتلاءم مع المتطلبات الحالية والمستقبلية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر.
- ٨ عدم التناسب في التوزيع القطاعي لقوة العمل. فمثلاً كان يعمل في قطاع الزراعة عام ١٩٨٠ ما يعادل ٣٩٪ في المائة من قوة العمل، بينما أعطي هذا القطاع ١٧٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، في حين كان يعمل في قطاع

النقل والمواصلات ٦٥٪ في المائة من قوة العمل وأعطي ٧٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعمل في قطاع التجارة ١٠٪ في المائة من قوة العمل، وأعطي هذا القطاع ٢٥٪ في المائة من الناتج.

باء - المنطلقات الأساسية والاتجاهات العامة للتصورات

١- العمل حتى عام ٢٠٠٠ على تشغيل كامل قوة العمل، إعداداً ونوعاً وزمناً، والتي سيصل عددها إلى ٦٤ مليون عامل تمثل ١٣٪ في المائة من مجموع السكان في ذلك العام، في حين أنها كانت تشكل عام ١٩٨٠ حجماً قدره مليوناً عامل تمثل ٣٪ في المائة من مجموع السكان.

٢- إزالة الخلل الحالي لتوزيع قوة العمل قطاعياً، وذلك بإعادة توزيعها بين القطاعات الاقتصادية، بشكل يحقق الهدف المتمثل بالتقريب بين مستوى الانتاجية العام ومستوى الانتاجية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بحيث يتم رفع الانتاجية في بعض الأنشطة كالزراعة والخدمات بمعدلات أعلى من معدلات نموها في بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

٣- إعادة بناء الهرم التعليمي لقوة العمل بشكل يجعله متناسقاً مع المهام الموكلة لأهداف التنمية العامة والقطاعية.

٤- العمل على توفير الاختصاصات التعليمية والمهارات المهنية المطلوبة لدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل يؤمن المطلوب عدداً ونوعاً لكافة قطاع، والعمل قدر الامكان على امتلاك الاختصاصات والمهن الفائضة حالياً، وذلك عن طريق إعادة تدريبيها التعليمي والمهني وإعادة توزيعها قطاعياً.

٥- تنامي الانتاجية الإجمالية القطاعية بالتوسيع في التدريب المهني والتعليم الفني ورفع زمن العمل الصافي ورفع نسب الاستفادة من طاقات الانتاج والتعامل العقلي مع مستلزمات الانتاج وتحسين أعمال الصيانة الدورية والوقائية والعمل على تعزيز الموقف الايجابي في العلاقة بين العامل والآلة، مما يؤدي إلى ربط القيم الحضارية والأخلاقية بالعمل والانتاج.

٦- إيجاد الظروف الاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى استقرار قوة العمل في مكان عملها، وذلك بهدف الإقلال من التسرب والدوران في حركة قوة العمل.

جيم - الاستراتيجية المطلوبة لتحقيق التصورات

١- محو الأمية بشكل نهائياً في كتلة قوة العمل الموجودة حالياً أو في الكتلة المحتمل دخولها مستقبلاً في قوة العمل.

٢- تحقيق الزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الاعدادية.

٣- التدخل في التعليم اعتباراً من نهاية المرحلة الاعدادية مروراً بكافة مراحل التعليم حتى نهاية المرحلة الجامعية بشكل تدريجي للوصول عام ٢٠٠٠ إلى تحقيق ما يلي:

(أ) ٦٠ في المائة من خريجي المرحلة الإعدادية سيتوجهون إلى سوق العمل بعد تأهيلهم فنياً ومهنياً؛

(ب) ٤٠ في المائة من خريجي المرحلة الإعدادية سيدخلون الأول الثانوي موزعين إلى ٧٥ في المائة للأول الثانوي العام و٢٥ في المائة للأول الثانوي الفني؛

(ج) ٧٠ في المائة من خريجي الثانوية العامة ستتوجهون إلى التعليم العالي، منهم ٦٥ في المائة للجامعات و٣٥ في المائة للمعاهد المتوسطة؛

(د) ٣٠ في المائة من خريجي الثانوية العامة سيتوجهون إلى سوق العمل بعد تأهيلهم التأهيل المناسب؛

(هـ) خريجو الجامعات سيتوزعون في الكتل الرئيسية التالية:

١٤ في المائة علوم هندسية؛ -

٣٠ في المائة علوم أساسية؛ -

٥٦ في المائة علوم اجتماعية وإنسانية؛ -

(و) توزيع المدارس المهنية ومراكز التدريب في أنحاء القطر بما يتواافق مع متطلبات إعادة توزيع قوة العمل بين الأنشطة الاقتصادية وضمن فروع النشاط الواحد، بما يتواافق أيضاً مع اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ز) توزيع المؤسسات التعليمية الفنية العليا والجامعات في مختلف أنحاء القطر، في ضوء الخصائص البيئية والاقتصادية والبشرية؛

(ج) اعتماد البرامج التخصصية المرنة المتحركة في المؤسسات التعليمية  
الفنية العليا والجامعات بما يتلاءم مع تطورات العلم واتجاهات التنمية؟

(ط) إعداد برامج الإيفاد الخارجي للتخصصات الجامعية الأولى التي لا يوجد لها نظير في جامعات القطر، والتي لا تقتضي الضرورة إحداث فروع لها في القطر وكذلك الأمر بالنسبة للتخصصات العليا.

(ي) تحديد مستويات الأجر ب بصورة تحقق الأجر المجزي المرتبط بالانتاج وتكليف المعيشة، وكذلك تنظيم الخواص الانتاجية بصورة تتماشى مع كمية وجودة الانتاج.

دال - التصورات الرقمية لمختلف المؤشرات والمتغيرات

١- التشغيل الكامل وتوزيع قوة العمل والانتاجية قطاعياً:

كما يبين الجدول ١٢، فقد استهدفت التصورات ما يلي:

(ا) ارتفاع حجم قوة العمل من مليوني عامل في عام ١٩٨٠ إلى ٦٤ مليون عامل في عام ٢٠٠٠، وبذلك لن يكون هناك متعطلون في ذلك العام؟

(ب) تخفيض نسبة العاملين في الزراعة من ٣٩ في المائة في سنة ١٩٨٠ إلى ٤٢٪ في المائة في سنة ٢٠٠٠

(ج) زيادة نسبة العاملين في القطاعات الأخرى بين العاملين المذكورين، باستثناء قطاع التشييد والبناء الذي سيحتفظ بنفس النسبة؟

(د) زيادة عدد العاملين في الصناعة التحويلية بنسبة ٢٣٪ في المائة بحيث يرتفع العدد من ٢٤٠ ألف عامل في سنة ١٩٨٠ إلى ٨٠٠ ألف عامل في سنة ٢٠٠٠.

٢- إعادة بناء الهرم التعليمي لقوة العمل في مختلف المستويات التعليمية بالنسبة للبنية الإجمالية لقوة العمل. وقد استهدفت التصورات ما يلي:

(ا) إختفاء فئة الأميين من قوة العمل في سنة ٢٠٠٠ بعد أن كانت تشكل في سنة ١٩٨٠ ما يعادل ٣٧٪ في المائة؛

(ب) انخفاض نسبة فئة المامين بالقراءة والكتابة الى ٤٪ في المائة؛

(ج) ارتفاع نسبة حاملي الشهادة الابتدائية من ١٥٪ في المائة الى ٢٠٪ في المائة؛

(د) ارتفاع نسبة حاملي الشهادة الإعدادية والمؤهل الفني الى مجموع قوة العمل الى ما يزيد عن سبعة أضعاف؛

(هـ) ارتفاع نسبة الكوادر الوسطى من حملة الشهادة الثانوية العامة والفنية والمعاهد المتوسطة الى قوة العمل حوالي أربعة أضعاف (من ٦٪ في المائة الى ١٧٪ في المائة)؛

(و) ارتفاع نسبة فئة الجامعيين الى حوالي مرتين ونصف (من ٤٪ في المائة الى ٣٪ في المائة).

وبالنسبة للبنية التفصيلية لقوة العمل فقد استهدفت التصورات ما يلي:

- إنفاص معدل المقبولين في الصف الأول الثانوي (العام والفنى) من ٩٠ في المائة من خريجي المرحلة الإعدادية في سنة ١٩٨٠ الى ٤٠ في المائة في سنة ٢٠٠٠ وإدخال الذين لم يتم قبولهم الى سوق العمل بعد تأهيلهم في المدارس المهنية ومراكز التدريب؛

- ارتفاع نسبة المقبولين في الصف الأول الثانوي الفني من ١٧٪ في المائة من مجموع المقبولين في الصف الأول الثانوي في سنة ١٩٨٠ الى ٢٥٪ في المائة في سنة ٢٠٠٠؛

- توجيه ٧٠٪ في المائة من خريجي الثانوية العامة الى التعليم العالي بحيث يدخل ٦٥٪ في المائة منهم الجامعات والباقي (٣٥٪ في المائة) يتوجه نحو المعاهد المتوسطة؛

- توجيهه ٥٨ في المائة من خريجي الثانوية الصناعية الى سوق العمل  
مباشرة و٤٢ في المائة يتبعون دارستهم في المعاهد المتوسطة  
الصناعية؟

- ارتفاع فرص العمل لخريجي الثانوية العامة والفنية من ١١٦١١ فرصة  
عمل في سنة ١٩٨٠ الى ٣١٣٢٣ فرصة عمل في سنة ٢٠٠٠، أي بزيادة  
٧١٢ فرصة عمل من بينها ٣٢٧٤ فرصة عمل إضافية لخريجي  
الثانوية الصناعية الذين سيرتفع عددهم الاجمالي من ١٥٧٨  
سنة ١٩٨٠ الى ٤٨٥٢ عامل في سنة ٢٠٠٠ (الجدول ١٤)؛

- ارتفاع أعداد الداخلين الى سوق العمل من خريجي المعاهد المتوسطة  
من ٨٧١٧ متخرج في سنة ١٩٨٠ يشكل خريجو المعاهد المتوسطة  
الصناعية ٢٠٪ في المائة منهم الى ١٣٢٨٣ ألف متخرج في سنة  
٢٠٠٠ يشكل خريجو المعاهد المتوسطة الصناعية ٢٣٪ في المائة منهم،  
أي بزيادة ٥٦٦٤ فرصة عمل لمجموع خريجي المعاهد المتوسطة  
وزيادة ٢٨٢ فرصة عمل لخريجي المعاهد الصناعية منها (الجدول  
٤)؛

- ارتفاع عدد الداخلين الى سوق العمل من خريجي الجامعات من ٦٦١٩  
ألف متخرج في سنة ١٩٨٠ (يشكل خريجو العلوم الهندسية منهم ١٩٪)  
في المائة وخريجو العلوم الأساسية ١٥٪ في المائة وخريجو العلوم  
الاجتماعية والانسانية ٣٨٪ في المائة) الى ٦٠٩٤ ألف متخرج (يشكل  
خريجو العلوم الهندسية ١٤٪ في المائة منهم وخريجو العلوم الأساسية  
٣٪ في المائة وخريجو العلوم الاجتماعية ٥٦٪ في المائة).

**الجدول ١٣ - توزيع قوة العمل والانتاجية حسب القطاعات عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠**  
**بالمملكة العربية السورية**  
**(قوة العمل والسكان (بالآلاف) والانتاجية (بالمليارات السورية)**

القطاع	١٩٨٠			٢٠٠٠		
	العمل	المئوية	الانتاجية	العمل	المئوية	النسبة
زراعة وغابات وأسماك	٧٨٠	٣٩٠	٦١٤٣	١٢٥٠	٢٧٢	١٤٠٤٠
صناعة استخراجية	٢٥	١٠٣	٩٢٦٨٠	٧٠	١٠٥	٧٤٥٧١
صناعة تحويلية	٢٤٠	١٢٠	١٢٧٦٧	٨٠٠	١٧٤	١٩٥٨٨
كهرباء وماء وغاز	٢٥	١٣	١٦٨٠٠	١٠٠	٢٢٢	٢٢٠٠٠
بناء وتشييد	١٧٥	٨٧	١١٨٤٠	٤٠٠	٨٧	١٠١٥٠
مجموع قطاعات سلعية	١٢٤٥	٦٢٥٢	١٠١٧٣	٢٦٢٠	٥٧٠	١٧٨٢٤
تجارة وفنادق ومطاعم	٢٠٠	١٠٠	٣٤٩٦٥	٥٠٠	١٠٩	٤٠٨٠٠
نقل ومواصلات وتخزين	١٣٠	٦٥	١٦٢٢٣	٤٠٠	٨٧	٢٤٦٠٠
مال وتأمين وعقارات	٢٥	١٣	٨٦٥٠٠	٨٠	١٧	١٠٤٥٠٠
مجموع قطاعات خدمات وانتاج	٣٥٠	١٧٨	٣١٧٢٤	٩٨٠	٢١٥٣	٣٩٣٨٨
خدمات اجتماعية وشخصية	٤٠٠	٢٠٠	١١٣٣٥	١٠٠	٢١٥٧	١٨٧٠٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠	١٤٢٣١	٤٦٠٠	١٠٠	٢٢٦٠٩
السكان	٨٩٧٩	-	-	١٧٠٠٠	-	-
النسبة المئوية لقوة العمل إلى السكان	٢٢٥٣	-	-	٢٧١	-	-

الجدول ١٤ - أعداد الداخلين في سوق العمل من خريجي الثانوية العامة والفنية  
٢٠٠٠-١٩٨٠  
بالجمهورية العربية السورية  
(الوحدة: شخص)

المؤشر	العدد	النسبة المئوية	١٩٨٠		٢٠٠٠	
			العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الثانوية العامة	٨٢٠٠	٧٠٦	١٦٦١٢	٥٣	١٦٦١٢	٥٣
الثانوية الفنية:						
الصناعية	١٥٧٨	٤٦٣	٤٨٥٢	٣٣	٤٨٥٢	٣٣
التجارية	١٢٥٦	٣٦٨	٥٨٤٧	٣٩٧	٥٨٤٧	٣٩٧
الشرعية	٢٢٠	٦٤	٥٧	٠٤	٥٧	٠٤
الفنون النسوية	٢٤٠	٧١	٥١٦	٣٥	٥١٦	٣٥
الزراعية	٦٢	١٨	٢٤٨٤	١٦٩	٢٤٨٤	١٦٩
البيطروية			٩٠٥	٧٥	٩٠٥	٧٥
مجموع الثانوية الفنية	٣٤١١	٢٩٤	١٤٧١١	٤٧	١٤٧١١	٤٧
مجموع الثانويات	١١٦٦١	١٠٠	٣١٣٢٣	١٠٠	٣١٣٢٣	١٠٠

الجدول ١٥ - أعداد الداخلين إلى سوق العمل من خريجي المعاهد المتوسطة حسب  
الاختصاص عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ بالجمهورية العربية السورية  
(الوحدة: شخص)

المؤشر	العدد	النسبة المئوية	١٩٨٠ (سنة الأساس)		٢٠٠٠	
			العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
المعهد متخصص هندسي	٨٠٢	٩٢	٣٩٥	٣	٣٩٥	٣
المعهد متخصص لمراقبين فنيين	٧٢١	٨٣	٣٦٥	٢٧	٣٦٥	٢٧
المعهد متخصص صناعي	١٧٨	٢٠٣	١٧٨	٢٢٠	٣٠٠	٣٠٠
المعهد متخصص كيميائي	١٦١	١٨	١٨	٠٥	٧٩	٠٥
المعهد متخصص غزل ونسيج	٧١	٨	٨	٠٨	١٠٩	٠٨
المعهد متخصص غذائية	٥١	٦	٦	٠٥	٦٠	٠٥
المعهد متخصص طبى وصحى	٣٢٥	٣٧	٣٧	٤٩	٦٥٣	٤٩
المعهد متخصص زراعي	٢٩٢	٣٣	٣٣	٢٤	٣١٧	٢٤
المعهد متخصص تجاري ومصرفي	٢٨٠	٤٤	٤٤	٥٤	٧٢٠	٥٤
المعهد متخصص إعداد المدرسين	٣٢٠	٣٧١	٣٧١	٤٥٤	٦٠٣٤	٤٥٤
المعهد متخصص صف، خاص	٧٩٢٧	٩٠١	٩٠١	٩٢١	١٢٢٣٦	٩٢١
المجموع	٧٩٠	٩٩	٩٩	٧٩	١٠٤٧	٧٩
باقي المعاهد المتوسطة						
المجموع العام	٨٧١٧	١٠٠	١٣٢٨٣	١٠٠		

### المبحث الثالث- تخطيط القوى العاملة في خطتي التنمية الخامسة وال السادسة

#### ألف- تخطيط القوى العاملة في خطة التنمية الخامسة ١٩٨٥-١٩٨١

استهدفت الخطة الخامسة بصورة عامة تحقيق التشغيل الكامل لقوة العمل، التي قدر أنها ستشكل ٢٢٪ في المائة من مجموع السكان في سنة ١٩٨٥، واعادة بناء قوة العمل تعليمياً بشكل يتوافق ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من مختلف الاختصاصات التعليمية والمهارات الفنية كماً ونوعاً، وكذلك اعادة توزيع قوة العمل بين القطاعات وضمن القطاع الواحد بشكل يحقق التناسب بين الجوانب المادية والمالية والبشرية، ورفع مستوى انتاجية العمل وتحديد سن الدخول الى سوق العمل.

أما على صعيد الأهداف المحددة فقد استهدفت الخطة تحقيق معدل نمو في مجموع المشتغلين قدره ٤٪ في المائة سنوياً بحيث يرتفع عددهم الاجمالي من مليوني مشتغل في سنة ١٩٨٠ (يشكل المشتغلون في الزراعة ٣٩٪ في المائة منهم والمشتغلون في الصناعة التحويلية ١٢٪ في المائة والمشتغلون في الصناعة الاستخراجية ١٣٪ في المائة) الى ٢٤٥٨٠٠٠ مشتغل في سنة ١٩٨٥ (منهم ٣٥٨٪ في المائة في الزراعة و١٤٪ في المائة في الصناعة التحويلية و١٢٪ في المائة في الصناعة التحويلية) أي أن الخطة المذكورة استهدفت تحقيق معدل نمو للمشتغلين في الصناعة التحويلية الاستخراجية قدره ٨٪ في المائة سنوياً وللمشتغلين في الصناعة الاستخراجية معدل نمو قدره ٣٪ في المائة سنوياً في حين استهدفت تحقيق معدل نمو للمشتغلين في الزراعة قدره ٤٪ في المائة سنوياً للمشتغلين في البناء والتشييد معدل نمو قدره ٢٪ في المائة سنوياً (الجدول ١٦).

وتضمنت الخطة بالإضافة الى ذلك توزيعاً لعدد المشتغلين الاجمالي والمشتغلين في القطاع العام حسب الحالة التعليمية في سنة الأساس (١٩٨٠). وفي السنة الاخيرة للخطة (١٩٨٥). ويبين (الجدول ١٧) أن الخطة استهدفت، فيما يتعلق بمجموع المشتغلين، ما يلي:

١- تخفيض نسبة المميين بالقراءة والكتابة والأميين بين المشتغلين من ٦٪ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٨٪ في المائة في عام ١٩٨٥.

٢- زيادة نسبة حاملي الشهادة الاعدادية والمؤهل المهني والشهادة الابتدائية من ٩٪ في المائة في سنة ١٩٨٠ الى ٧٪ في المائة في سنة ١٩٨٥، وكذلك زيادة

نسبة حاصل الشهادة الثانوية والفنية من ٣٤% في المائة في سنة ١٩٨٠ إلى ٦% في المائة في سنة ١٩٨٥.

٣- زيارة نسبة الجامعيين وحاصل الشهادات، وخريجي المعاهد المتوسطة من ٢٤% في المائة في سنة ١٩٨٠ إلى ٦% في المائة في سنة ١٩٨٥.  
وتحقيقاً لخطة القوى العاملة في الخطة رأت الدولة ضرورة تنفيذ وتضمنت الخطة كذلك قائمة «باليقين الداخلي والخارجي» موزعة على مختلف الاختصاصات وفيها نلاحظ غلبة الاختصاصات النظرية (الجدول ١٨).

وتحقيقاً لخطة القوى العاملة في الخطة رأت الدولة ضرورة تنفيذ السياسات والإجراءات التالية:

- ١- تحديد سياسة واضحة للاستخدام وفق مجموعة الأسس التالية:
  - (أ) توزيع خريجي المؤسسات التدريبية والتعليمية المحلية والخارجية (بالنسبة للموفدين) على مؤسسات الاقتصاد الوطني، وذلك وفق خططها للطلب على القوى العاملة من مختلف الاختصاصات، والزام هذه المؤسسات بالتعيين من هؤلاء الخريجين فقط؛
  - (ب) اعتبار خطة الطلب على القوى العاملة خطة تأشيرية ولا يجوز ادخال أي تعديل عليها الا بعد تقديم دراسات فنية تبرر هذا التعديل، وبالاتفاق مع هيئة تخطيط الدولة؛
  - (ج) اعطاء الأولوية في الاستخدام لبعض المناطق التي تتتوفر فيها فرص العمل اذا كانوا من تتوفر لديهم الاختصاصات العلمية والمهنية المطلوبة؛
- ٢- دراسة إنشاء وزارة متخصصة للقوى العاملة تتولى مهام اعداد خطط القوى العاملة والشراف على تنفيذها.
- ٣- اعادة النظر في أنظمة الحوافز القائمة حالياً (حوافز الانتاج، بدل التخصص، بدل طبيعة العمل). وذلك بشكل يتلاءم مع هدف زيارة الانتاج وعامل الندرة في الاختصاص وظروف العمل.
- ٤- العمل على رفع زمن العمل الصافي في الوردية الواحدة.

الجدول ١٦- المشتغلون حسب القطاعات الاقتصادية في الخطة الخامسة  
بالمملكة العربية السورية (١٩٨٥-١٩٨١)  
(بالألف)

معدل النمو السنوي (وسطى)	الرقم القياسي	النسبة المئوية	١٩٨١		١٩٨٠		القطاع
			العدد المئوية	النسبة المئوية	العدد المئوية	النسبة المئوية	
٢٤	١١٢٨	٣٥٨	٨٨٠	٣٩٠	٧٨٠	٧٨٠	الزراعة والغابات والأسمدة
٣٧	١٢٠٠	١٢	٣٠	١٥٣	٢٥	٢٥	الصناعات الاستخراجية
٧٨	١٤٥٨	١٤٣	٣٥٠	١٢٠	٢٤٠	٢٤٠	الصناعات التحويلية
٩٩	١٦٠٠	١٦	٤٠	١٥٣	٢٥	٢٥	الكهرباء والغاز والمياه
٣٢	١١٧١	٨٤	٢٥٠	٨٧	١٧٥	١٧٥	البناء والتشييد
٦٣	١٢٥٠	١١٠	٢٧٠	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	التجارة
٦١	١٣٤٦	٧١	١٧٥	٦٥	١٣٠	١٣٠	النقل والمواصلات والتخزين
٨٧	١٥٢٠	١٦	٣٨	١٢	٢٥	٢٥	المال والتأمين والعقارات
٣٢	١١٧٥	١٩١	٤٧٠	٢٠٠	٤٠٠	٤٠٠	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
٤٢	١٢٢٩	١٠٠	٢٤٥٨	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	المجموع

المصدر: هيئة تخطيط الدولة، قانون الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨٥-١٩٨١).

الجدول ١٧- المشتغلون في الخطة الخامسة حسب الحالة التعليمية لعام ١٩٨٥-١٩٨١ (\*)  
بالمملكة العربية السورية  
(ألف مشتغل)

العاملة	تركيب الزيادة في القوى العاملة ١٩٨٥-١٩٨١	الزيادة في القوى العاملة لـ١٩٨١	١٩٨٥		١٩٨٠		التعليمية التعليمية
			العدد المئوية	النسبة المئوية	العدد المئوية	النسبة المئوية	
٩	٤١	٣٧	٩٠	٢٤	٤٩	٤٩	جامعيون فما فوق
٧٦	٣٥	٢٩	٧٢	١٨	٣٧	٣٧	معاهد متوسطة
١٠٧	٤٩	٤٦	١١٢	٣٢	٦٣	٦٣	ثانوية عامة
٧٤	٣٤	٢٣	٥٦	١١	٢٢	٢٢	ثانوية فنية
٢٩٥	١٣٥	٨٤	٢٠٧	٣٦	٧٢	٧٢	اعدادية ومؤهل مهني
٤١٥	١٩٠	١٩٣	٤٧٥	١٤٣	٢٨٥	٢٨٥	ابتدائية
٢٠٥	٩٤	٣٣٤	٨٢٢	٣٦٤	٧٢٨	٧٢٨	مُكمِّل
٢٦٢	١٢٠	٢٥٤	٦٢٤	٣٧٢	٧٤٤	٧٤٤	أمسي
١٠٠	٤٥٨	١٠٠	٢٤٥٨	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠	المجموع

(\*) قانون الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨٥-١٩٨١).

الجدول ١٨ - الإيفاد الداخلي والخارجي في الخطة الخامسة ١٩٨٥-١٩٨٦  
بالمملوكة العربية السورية

العدد المطلوب في الخطة	سنة الأساس	الاختصاص
الخمسية الخامسة ١٩٨٥-١٩٨٦	١٩٨٠	

-١- الإيفاد الداخلي

(أ) لحملة الثانوية

٧٠٥	٣٢٩	علوم هندسية
١٧١١	٢٦	علوم أساسية
١٩١٤	٢٠٤	علوم انسانية

(ب) للجامعية الأولى

١٤٩	١٦١	علوم هندسية
٤٥	-	علوم أساسية
٤٥٢٤	٧٢٠	علوم انسانية

مجموع الإيفاد الداخلي

-٢- الإيفاد الخارجي

(أ) لحملة الثانوية

٣٩٩	٥٦	علوم هندسية
٣١	-	علوم أساسية
١٧٨	٣٣	علوم انسانية

(ب) لحملة الجامعية

٦٧٤	٥٩	علوم هندسية
١٣٧١	٨٠	علوم أساسية
٦١٥	٩٤	علوم انسانية

مجموع الإيفاد الخارجي

المجموع العام للإيفاد

-٥ تدريب المشتغلين لأول مرة، واعادة تدريب القائمين على رأس العمل بغية رفع مستوى المهارة والقدرة على التعامل مع التقنيات الجديدة.

-٦ توصيف العمل الانتاجي والاداري في مؤسسات الدولة والقطاع العام ووضع المعايير لمستويات المهارة وذلك بغية انجاز معدلات الاداء المعياري لتصبح أساساً في تحديد احتياجات التشغيل من القوى العاملة.

-٧ التقييد بالتعليمات التي تصدر عن هيئة تخطيط الدولة فيما يتعلق بالتدريب الخارجي واستقدام الخبراء الأجانب، وكذلك بالتعليمات التي تصدر عن وزارة التعليم العالي، فيما يتعلق بالإيفاد الداخلي والخارجي، وذلك بهدف تأمين الكوادر المتخصصة للقطاع العام والحكومي ضمن خطة الطلب على قوة العمل.

-٨ حصر الإيفاد الخارجي على الاختصاصات الجامعية والعليا غير المتوفرة في المعاهد الدراسية العليا والجامعات في القطر.

-٩ تدريب ١٢٥٣٧ متدربياً أو ٤٩٦٧٢ رجل/شهر داخلياً وخارجياً ولمختلف المهن والاختصاصات بهدف تحسين مستوى المهارات والاداء الانتاجي.

وفيما يتعلق بالصناعة التحويلية تحديداً، وبعد أن استهدفت الخطة زيادة عدد المشتغلين فيها من ٢٤٠ ألف في سنة ١٩٨٠ الى ٣٥٠ ألف في سنة ١٩٨٥، أي تحقيق معدل نمو قدره ٧.٨ في المائة سنوياً، قامت الخطة بتوزيع الزيادة المستهدفة في عدد المشتغلين على الصناعات المختلفة (الجدول ١٩) حيث نلاحظ ما يلي:

-١ تخفيف ملموس في نسبة المشتغلين في الصناعات النسيجية يقابلها ارتفاع ملموس في نسبة المشتغلين في الصناعات الكيميائية.

-٢ استمرار استقطاب الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية لـ أكثر من ٦٥ في المائة من مجموع المشتغلين في الصناعة التحويلية على صعيد التنفيذ، نلاحظ أن النسبة المنخفضة المتحققة في استثمارات قطاع الصناعة التحويلية لم تتمكن من زيادة عدد المشتغلين الا بمعدل ١.١ في المائة سنوياً (في القطاع العام ٢٥ في المائة سنوياً وفي القطاع الخاص ٢٠ في المائة سنوياً) قياساً على سنة الأساس المحتسبة. أما بالقياس الى سنة الأساس الفعلية، فإن معدل النمو يصبح ٧.٢ في

المائة للمجموع (كان المعدل المستهدف ٧٨ في المائة سنوياً) و ٧٤ في المائة للقطاع العام و ٦١ في المائة للقطاع الخاص.

هذا ويبيّن الجدول ٢٠ كيف اختلفت نسبة تحقيق عدد المشتغلين بين الصناعات وبين القطاع العام والقطاع الخاص ضمن الصناعة الواحدة اختلافاً بيّناً.

إن تحقيق خطة المشتغلين في الصناعات التحويلية بنسبة ٧٢ في المائة في نفس الوقت الذي تحقق فيه هدف الانتاج لعام ١٩٨٥ بنسبة ٨٤ في المائة إنما يدل على تحسن واضح في متوسط انتاجية المشتغل في هذا القطاع أو على تميز بعض المشاريع الجديدة المنفذة ومستويات تكنولوجية أكثر تقدماً في بعض النشاطات، حيث تعتمد على تكثيف رأس المال على حساب العمل. وقد يكون لهذه الظاهرة دلالة أخرى في القطاع الخاص، وهي تخفيض درجة التصنيع في المنشآة الواحدة والاستغناء عن بعض المشتغلين، والاستعاضة عنهم، بالتشغيل لدى الغير لبعض مراحل التصنيع تخفياً للتکاليف. وتبدو هذه الظاهرة أكثروضواحاً في نشاط صناعة المنسوجات الذي فشلت فيه نسبة تنفيذ خطة التشغيل لعام ١٩٨٥، مما أدى إلى جعل معدل نمو المشتغلين في هذا النشاط سالباً إلى درجة كبيرة.

الجدول ١٩- المشغلون في قطاع الصناعة التحويلية في الخطة الخامسة  
بالمملكة العربية السورية  
(عام ١٩٨٠)

النشاط	العدد	المئوية	النسبة	قطاع خاص		١٩٨٠	
				قطاع عام	ومشترك وتعاوني	المجموع	النسبة المئوية
الصناعات الغذائية	٦٠٠٠	٢٥٠	٣٦٧٠٠	٥٥٤٠٠	٩٢١٠٠	٢٦٣٠	٨٩
الصناعات النسيجية	١٠٣٢٠٠	٤٣٠	٥٦٨٠٠	٧٩٤٠٠	١٣٦٢٠٠	٣٨٩	٥٧
صناعة الخشب	١٩٢٠٠	٨٠	١٧٠٠	٢٤٩٠٠	٢٦٦٠٠	٧٦	٦٧
صناعة الورق	٢٤٠٠	١٠	١٤٠٠	٣١٠٠	٤٠٠	١٥٣	١٣٤
الصناعات الكيميائية	١٤١٦٠	٥٩	١٢٧٠٠	١٦٣٠٠	٢٩٠٠	٨٣	١٥٤
صناعة المنتجات غير المعدنية الأساسية	١٤٤٠٠	٦١	١٢٥٠٠	١٠٢٠٠	٢٢٧٠٠	٦٥	٩٥
الصناعات المعدنية الأساسية	١٨٢٠	٧	٢٠٠	-	٢٠٠	٠٦	١٩
الصناعات المعدنية المصنعة	٢٢٩٠٠	٩٥	٨٤٠٠	٢٥٨٠٠	٣٤٢٠٠	٩٧	٨٤
صناعات متنوعة	١٩٢٠	٠٨	١٥٠	٢٠٠	٢٧٠٠	٠٨	٧١
المجموع	٢٤٠٠٠	١٠٠	١٣٢٣٥٠	٢١٧٦٥٠	٣٥٠٠٠	١٠٠	٧٨

الجدول ٢٠ - نسبة تحقيق أعداد القوى العاملة في الصناعة التحويلية  
المستهدفة في الخطة الخامسة  
بالمملكة العربية السورية

تنفيذ هدف التشغيل لعام ١٩٨٥ (نسبة مئوية)

النشاط	العام	الخاص	في القطاع	في مجمل	تنفيذ هدف التشغيل لعام ١٩٨٥ (نسبة مئوية)
					الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ
					صناعات المنسوجات والملابس والجلود
					صناعة الخشب ومنتجاته والموبيليا والأثاث
					صناعة الورق والكرتون والطبع والنشر
					الصناعات الكيماوية والمنتجات الكيماوية
					صناعة منتجات غير معدنية
					الصناعات المعدنية الأساسية
					صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات
					صناعات متنوعة أخرى
					مجموع الصناعات التحويلية

المصدر: تقويم الخطة الخامسة، هيئة تخطيط الدولة.

إن ارتفاع قيمة معامل الاستخدام الحدي، والاستثمارات الازمة لخلق فرصة عمل إضافية واحدة، يلقي ضوءاً على مدى زيادة الكلفة الرأسمالية بالنسبة للمشتغل الواحد. والجدول التالي يوضح الاستثمارات السنوية وما يقابلها من زيادة في عدد المشتغلين.

معامل الاستخدام	الاستثمارات السنوية (ألف ليرة سورية) /	الزيادة في عدد المشتغلين	السنة (بملايين الليرات السورية)	
مشتغل				
١٤٩٤	١٢٥٢٩	١٨٧٢	١٩٨١	
٣٢٥٥	٤٠١٩	١٤٧١	١٩٨٢	
٣٥٦٠	٢٨٩٦	١٠٣١	١٩٨٣	
٩٧٩	١٠٥٣٩	١٠٣٢	١٩٨٤	
٢٣٢٦	٧٢٧٣	١٦٩٢	١٩٨٥	
١٨٨٠	٣٧٧٥٦	٧١٠٠		المجموع

يُستنتج من هذه الأرقام أن الجمهورية العربية السورية قد استثمرت خلال فترة الخطة ١٨٨٠٠ ليرة سورية مقابل كل فرصة عمل جديدة، غير أن معامل الاستخدام اختلف بين سنة وأخرى ، زيادة ونقصاناً، كما هو مبين. ويفسر هذا الفرق في معامل الاستخدام بالظروف الطارئة على الشركات القائمة، إذ أن فرق عدد المشتغلين لا يمثل تعبيبات على المشاريع التي أُنفق عليها استثمارياً.

كما أنه ليس بالضرورة ، أن هذا الاستخدام ناتج عن هذا الإنفاق، وبخاصة ما نعلمه من أن عدداً كبيراً من مشاريع الخطة هي مشاريع منقولة من الخطة السابقة وبالتالي فإن الاستخدام في سنوات الخطة الخامسة إنما هو نتيجة لاستثمارات أخرى منفعة منذ الخطة الرابعة. لذلك فإن معامل الاستخدام بالشكل المبين لا يعتبر ذا دلالة أكيدة.

٦- احتسبت الخطة الخامسة متوسط مساهمة المشتغل في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ ٢٠٨٥٨ ليرة سورية، وقدرت ارتفاعه في عام ١٩٨٥ إلى ٢٩١٧١ ليرة سورية بمعدل نمو سنوي قدره ٦٪٩ في المائة.

وقد اختلفت انتاجية المشتغل في واقع سنة الأساس عما هو محتمل، إذ أن الانتاجية التي تحققت فعلاً هي ١٩٠٨٤ ليرة سورية، ومع ثبات الهدف يكون معدل النمو المطلوب هو ٨٪٩ في المائة.

وقد تجاوزت انتاجية المشغل المتحققة عام ١٩٨٥ الهدف المحدد لها، حيث بلغت ٢٩٧٥٤ ليرة سورية محققة بذلك معدل نمو سنوي قدره ٣٪ في المائة، اذا حسب بالطريقة اللوغاريتمية، و ٩٪ في المائة سنوياً اذا حسب بطريقة متوسط نسب الزيادة السنوية خلال سنوات الخطة. والجدول التالي يبين تطور انتاجية المشغل في كل سنة من سنوات الخطة وبالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠:

السنة (الليرات السورية)	المشتغلين (بالليرات السورية)	الاجمالي (الملايين)	الناتج المحلي (الملايين)	النسبة المئوية للزيادة السنوية في الانتاجية
١٩٨٠	٢١٥١٥٢	٤١٦	١٩٠٨٤	-
١٩٨١	٢٢٧٦٨١	٥٦٤٥	٢٤٧٩٢	٢٩٪
١٩٨٢	٢٣٢٢٠٠	٥٩٨٦	٢٥٧٨٠	٤
١٩٨٣	٢٣٥٠٩٥	٦٨٣٤	٢٩٠٧٩	١٢٪
١٩٨٤	٢٤٥٦٣٥	٧١٦٠	٢٦١٤٩	٣٪
١٩٨٥	٢٥٢٩٠٨	٧٥٢٥	٢٩٧٥٤	٢٪

ويمكن تفسير تزايد انتاجية المشغل بشكل عام بما يلي:

- تزايد نسبة الاستفادة من طاقة بعض المعامل الجديدة مع الثبات النسبي لعدد العاملين فيها؟

- دخول مشاريع وصناعات جديدة في الانتاج مع تميّزها بمستوى تكنولوجي متقدم نسبياً بالمقارنة مع ما هو قائم ومستمر من الصناعات المعتمدة على تكنولوجيا أقل تقدماً؟

- تطوير بعض الصناعات القائمة تكنولوجياً وتزايد انتاجها دون زيادة متكافئة في عدد المشغلين، وذلك من خلال عمليات الاستبدال والتجديد والتطوير؟

- التوسع في تطبيق نظام حواجز الانتاج وشموله لجميع شركات القطاع العام.

علمًا بأن تدني معدل النمو الملاحظ في السنتين الأخيرتين (١٩٨٥-١٩٨٤) يعزى إلى توقف بعض معامل السكر عن الانتاج، وإلى تدني الانتاج في بعض الصناعات التي تعتمد على المستلزمات المستوردة بشكل أساسي.

#### باء- تخطيط القوى العاملة في خطة التنمية السادسة ١٩٩٠-١٩٨٦

استهدفت الخطة الخمسية السادسة زيادة عدد المشتغلين الاجمالي من ٢٤٠٥ ألف مشتغل في سنة ١٩٨٦ إلى ٢٧٧٤ ألف مشتغل في سنة ١٩٩٠. أي خلق ٣٦٩ ألف فرصة عمل جديدة منها ٥٩ ألف فرصة عمل جديدة في الصناعة التحويلية وألفاً فرصة عمل جديدة في الصناعة الاستخراجية و ١١ ألف فرصة عمل جديدة في قطاع الكهرباء والماء. وعلى هذا الأساس سترتفع نسبة المشتغلين في الصناعة التحويلية من ١٢٪ في المائة إلى ١٢.٧ في المائة من مجموع المشتغلين وترتفع نسبة المشتغلين في قطاع الكهرباء والماء من ١٣٪ في المائة إلى ١٥٪ في المائة من المجموع، في حين تنخفض نسبة المشتغلين في الصناعة الاستخراجية من ١٢٪ في المائة إلى ١١٪ في المائة، ونسبة المشتغلين في الزراعة من ٣١٪ في المائة إلى ٢٩٪ في المائة (الجدول ٢١).

وبخصوص الصناعة التحويلية، تحديداً، التي استهدفت الخطة أن يزيد عدد المشتغلين فيها ككل بمعدل ٧٪ في المائة سنويًا، نلاحظ أن فرص العمل الجديدة المستهدفة تتركز بشكل رئيس في فرعين: الصناعات الأساسية غير المعدنية (التي توقعت الخطة أن يزيد عدد المشتغلين فيها بمعدل ٨٪ في المائة سنويًا) والصناعات الغذائية والمشروبات (التي توقعت الخطة أن يزيد عدد المشتغلين فيها بمعدل ٦٪ في المائة سنويًا). هذا في حين أن معدلات زيادة عدد المشتغلين المستهدفة في بقية الفروع كانت أدنى من المعدل العام لزيادة عدد المشتغلين في الصناعة التحويلية ككل، بل أن الخطة استهدفت تخفيض عدد العاملين في صناعة المنسوجات والملابس والجلود بمعدل ٣٪ في المائة سنويًا.

وفيما يتعلق بالسياسات والإجراءات فقد اكتفت الخطة بالنص على ضرورة تطبيق معايير الاستخدام ووضع الضوابط التي تعتمد على الكفاءات لإشغال الوظائف الإدارية والانتاجية في المنشآت الصناعية.

وبالرغم من أنه لم يصدر حتى الآن تقويم للخطة السادسة إلا أن بعض الظواهر والسياسات والإجراءات المتخذة حتى الآن تدفع للتأكيد على أن فرص العمل لم تزد بما خطط لها. وعلى سبيل المثال فإن قراراً بعدم التعيين قد صدر مع

نهاية الربع الثالث من سنة ١٩٨٥ وما زال معمولاً به، ولم يختلف سوى في ظروف صيغة وتبعاً للحاجة الماسة. هذا بالإضافة إلى توقف بعض المعامل والشركات عن العمل لعدم توفر المواد الأولية الالزمة للعملية الانتاجية.

وختاماً لا بد من الاشارة إلى أن الجهات المعنية أخذت، بشكل خاص بعد سنة ١٩٨٤، تكشف جهودها في مجال التعليم المهني والفنى. فنلاحظ من خلال الجدول ٢٢ أن عدد المعاهد والمدارس ومراكم التدريب قد تطور بشكل ملحوظ ما بين سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٧، وأن عدد الخريجين فاق بكثير تطلعات وأهداف الخطط الخامسة وكذلك السنطين الأولى والثانية من الخطة الخمسية السادسة، مما خلق عرضاً في سوق العمل يفوق امكانيات الطلب والاستيعاب. وهذه أحدى نقاط الضعف في تحفيظ القوى العاملة في القطر، فلم يدرس بدقة توازن طرفي العرض والطلب في سوق العمل فيما يتعلق بخريجي المعاهد والمدارس ومراكم التدريب المهني والفنى، واعتمد على امكانيات القطاع الخاص في استيعاب الفائض بدون دراسة عملية لحاجة هذا القطاع.

**الجدول ٢١- المشغلون في الخطة السادسة حسب أوجه النشاط الاقتصادي  
بالمملكة العربية السعودية  
(ألف مشتغل)**

القطاع	سنة الأساس ١٩٨٥			العدد	النسبة المئوية	١٩٩٠
	٢٩٦٢	٨٠٩	٣١٧			
الزراعة والغابات والأسماك	١١	٣٢	١٦٢	٣٠		
الصناعات الاستخراجية	١٢٧	٣٥٢	١٢٢	٢٩٣		
الصناعات التحويلية	١٥٥	٤٢	١٦٣	٣١		
الكهرباء والماء	١٤٢	٣٩٣	١٤١	٣٣٩		
البناء والتشييد	١٠١	٢٨١	١٠٠	٢٤٠		
التجارة	٦١	١٦٩	٦٢	١٤٨		
النقل والمواصلات والتخزين	٠٩	٢٤	٠٩	٢٢		
المال والتأمين والعقارات						
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	٢٤٦٢	٦٧٢	٢٢٤	٥٣٩		
المجموع	١٠٠٠	٢٧٧٤	١٠٠٠	٢٤٠٥		

الجدول ٣٣ - تطور اعداد معلهد ومدارس وصراف اكاديمى والمتخرجين منها، ١٩٨٢-١٩٧٧  
بالمجموعية العربية السورية

السنن	المجموع	الذكور	الإناث	عددوها	المتخرجون		العاهد التدريسي	
					المدارس وصاراف التدريب	المدارس وصاراف التدريب	المدارس وصاراف التدريب	المدارس وصاراف التدريب
١٩٨٢	٦١٣١	٥٠١٥٢	٦١٤٣١	٦١٨٤١	٣٤٣٣	٣٨٦٣	٣٤٣٣	٨٣١٧
١٩٨٣	٥٧	٤١٩٩	٤١٩٩	٥٧٥٦	٣٠٠٥	٣١٧٦	٣١٧٦	١٠١٣٩
١٩٨٤	٦٢	٢٦٢٥	٢٦٢٥	٦٣٦١	٣٠٣٠	٣٣٠٥	٣٣٠٥	١٣١٣٩
١٩٨٥	٧٢	٣٩٢٠	٣٩٢٠	٧٠٨٦	١٠٣	٩٠٩٨	٩٠٩٨	٠٥٠٧
١٩٨٦	٧٦	٣٣٢٤	٣٣٢٤	٣٣١٧	٣٦٧٢	٣٦٧٢	٣٦٧٢	١١١٣١
١٩٨٧	٨٨	١٣٦٦	١٣٦٦	١٣٦٦	٣٣٣٢	٣٦١٣	٣٦١٣	١٠٣٥٦
١٩٨٨	٣٧٧٠	٥٠٣٥٠	٥٠٣٥٠	٥٧٦٦	٦١٣٧	٦١٥٠	٦١٥٠	٣٣٦٦
١٩٨٩	٨١	٣٣١٥	٣٣١٥	٦١٨٤	٣٣١٥	٣٣١٥	٣٣١٥	٢٠٥٣٧
١٩٧٧	٦٣٨٩٠	٥٧	٥٧	٥٧	٣٣١٥	٣٣١٥	٣٣١٥	٣٣١٥

المصدر: المجموعة الاصائية السنوية للمكتب المركزي للإحصاء، ١٩٧٧.

#### المبحث الرابع - تطور أوضاع قوة العمل في الصناعة التحويلية

##### الف - أوضاع قوة العمل في الصناعة التحويلية من خلال التعداد العام للسكان في سنتي ١٩٦٠ و ١٩٧٠

في سنة ١٩٦٠ كانت الصناعة بمجموعها، بما فيها معامل توليد الكهرباء والغاز، تستخدمن ٢٩٩ مشتغلًا من أصحاب المهن العلمية والفنية بينهم ١٢٦ مشتغلًا في قطاع البناء و ٢١ مشتغلًا في الكيمياء والجيولوجيا والبيولوجيا و ٥٣ مشتغلًا في المهن الطبية. ولم تكن الصناعة التحويلية تستخدم سوى ١١٥ شخصًا من المديرين والإداريين ومن شابههم و ٣٠٦ أشخاص من المحاسبين و ١٣٤٤ شخصًا من الكهربائيين وعمال الكهرباء.

أما المستوى التعليمي في قطاع الصناعة فكان حسب تعداد سنة ١٩٦٠ كما

يليه:

٤٢	في المائة من حملة الشهادات الجامعية
١٥٧	في المائة من حملة الثانوية والكافأة (الإعدادية)
٦١٣	في المائة من حملة الشهادة الابتدائية
٦٤٢	في المائة من المعلمين الذين لا يحملون أية شهادة
٤٢	في المائة من الأعميين (أممية مطلقة)

إن هذه الأرقام تشمل أصحاب الأعمال المكتبية الذين يشكلون ٤ في المائة تقريباً من مجموع المشتغلين و ٢٥ في المائة من المشتغلين الذين يحملون الشهادات الابتدائية فما فوق.

ونلاحظ: أن صناعة تكرير النفط التي بدأت تنتج عام ١٩٥٩ فقط، والتي لم تكن تستخدم سوى أقل من ٢ في المائة من مجموع المشتغلين في الصناعات التحويلية عام ١٩٦٠، كان يعمل فيها ٢٤ في المائة من مجموع حملة الشهادات الجامعية العاملين في هذه الصناعات و ١٥ في المائة من حملة الثانوية والإعدادية. وبالمقابل فإن صناعة النسيج التي كانت تستخدم ٢٥ في المائة تقريباً من مجموع المشتغلين في الصناعات التحويلية، لم تكن تستخدم سوى ١٦ في المائة من الجامعيين و ١٣ في المائة من حملة الشهادات الثانوية والإعدادية.

ويبين لنا الجدول ٢٣ الأهمية النسبية للفروع الصناعية الرئيسية والمستوى التعليمي للمشتغلين فيها، لعامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠. ومن قراءة متممة للجدول المذكور، يمكن استخلاص مجموعة الملاحظات الهامة التالية:

- ١- بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠، بقيت بنية الصناعة التحويلية دون تغير ملحوظ، بل ان الفروع التقليدية توسيعها، من حيث عدد المشغلين، أكثر من الفروع الأخرى، إذ كانت الصناعة النسجية تستخدم ٦٤٪ في المائة من مجموع المشغلين عام ١٩٦٠. وارتفع هذا الرقم الى ٢٦٪ في المائة عام ١٩٧٠. كذلك الصناعة الغذائية، حيث ارتفع عدد المشغلين فيها من ١٤٪ في المائة من المجموع. بينما انخفضت نسبة المشغلين في صناعة واصلاح الالات الكهربائية من ١٪ في المائة الى ٤٪ في المائة والالات غير الكهربائية من ٣٢٪ في المائة الى ٢٥٪ في المائة. وتكرير النقط من ٩٥٪ في المائة الى ١٣٪ في المائة، وهي الصناعات التكنولوجية المحركة للنمو الصناعي. وقد شهدت عن ذلك الصناعة الكيميائية وصناعة المنتجات المعدنية، غير أن الأهمية النسبية لهاتين الصناعتين تبقى ضئيلة جداً في مجموع الصناعة التحويلية، حيث شكلتا معاً ٣٪ في المائة فقط من المجموع عام ١٩٧٠.
- ٢- ارتفع المستوى التعليمي للمشتغلين في الصناعة بشكل عام، وبخاصة في مستوى التعليم المتوسط والثانوي، غير أن هذا الارتفاع كان أقل نسبياً في الصناعات التكنولوجية - الالات الكهربائية وغير الكهربائية - الكيمياء والمنتجات المعدنية، مما هو عليه في الصناعات التقليدية، مما يدل على المستوى التكنولوجي المتدني لتلك الصناعات وهي في مجملها مشاغل حرفية أو صناعات سطحية أكثر منها صناعات حديثة ومراكز متقدمة للصناعات التكنولوجية.
- ٣- كان الأعمى وأشباء الأعمى، يشكلون الغالبية العظمى من مجموع المشغلين في عام ١٩٦٠، وما زالوا كذلك في عام ١٩٧٠، رغم انخفاض نسبتهم فيما بين العامين المذكورين. وفي الصناعة التحويلية بمجملها، شكل الأعمى ٤٢٪ في المائة وأشباء الأعمى ٤٢٪ في المائة تقريباً في عام ١٩٦٠ و ٣٨٪ في المائة و ٤٠٪ في المائة تقريباً في عام ١٩٧٠. فإذا اعتبرنا الذين يحملون الشهادة الابتدائية فما فوق متعلمين، فإن عددهم الاجمالي لا يشكل سوى ١٦٪ في المائة في عام ١٩٦٠ و ٢٢٪ في المائة في عام ١٩٧٠ من مجمل المشغلين في الصناعة.

الجدول ٢٢- المشتغلون السوريون في الصناعات التحويلية وتوزعهم حسب المستوى التعليمي  
لعامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بالجمهورية العربية السورية

الفرع الصناعي	السنة	جامي	واعدادي	ابتدائي	أصي (*)	المجموع	الى الصناعي	المشغلين	العمالي	العدد	النسبة المئوية: للمشتغلين حسب المستوى التعليمي		
											الصناعي	الفنون	التجاري
١- تكرير النفط	١٩٦٠	١٩٥٠	٣٥٠٠	١٥٥٠	١٢١٩	٢٤٩	١٩٦٠	٢١٨٥	١١٣٠	٢١٨٩	٢٢٨٩	١١٣٠	٩٢٠
٢- صناعة واصلاح الالات الكهربائية	١٩٧٠	١٩٧٠	٢٣٣٦	٢٣٥٠	٢٣٣٦	٣٦٥	١٩٧٠	١١٨٠	٧٣٠	١١٨٠	١٠٤٠	١٣٠٠	٢٠٤٠
٣- الطباعة والنشر	١٩٦٠	١٩٦٠	٢٩٩٢	٣٤٦٠	٣١١٠	٣٦٥	١٩٦٠	١٩٨١	١١١٠	١١٨٠	٦٠٠	١٣٠٠	٢٧٠٠
٤- الكيمياء	١٩٧٠	١٩٧٠	١٦٨٣	١٦٨٣	٨٥٠	٣٧٠	١٩٧٠	٨٢٤	٢٣٦٣	١١٣٠	٣٤٠	٣٤٠٠	٢٢٧٠
٥- انتاج الكهرباء والغاز والبخار	١٩٦٠	١٩٦٠	١٦٧٧	٢٠٣٠	٢١٤٠	٧٨٣	١٩٦٠	٥٣٢٥	٣٠٨٨	٤٠٢	٤٠٢	٢٠٣٠	١٧٧٠
٦- الصناعات التحويلية	١٩٦٠	١٩٦٠	١٥٥٧	١٣٦٠	١٣٦٠	٣٥٣	١٩٦٠	١٨١٦٦	١١٧٤٧٣	-	-	٤٢٠٠	٣٧٦٥
٧- الصناعات الغذائية (١)	١٩٧٠	١٩٧٠	١٦٧٧	١٧٤٦	١٣٤٠	٢٩٩٢	١٩٧٠	٢٥٣٤٢	١٤٢٢٢	١٢٠٦	٥٣٠٠	٨٠٠	٥٣٠٠
٨- الصناعات النسجية (٢)	١٩٦٠	١٩٦٠	١٤١٤	١٦٢٠	١٦٢٠	٢٩٩٨	١٩٦٠	٤٨٤٥٠	٢٨٩١٢	٢٤٦٠	٥٠٠٠	١٠٢٠	٤١٢٠
٩- صناعة واصلاح آلات غير كهربائية	١٩٦٠	١٩٦٠	١٣١٣	١٥٧٠	١٥٧٠	٥٠٨	١٩٦٠	٤٥٦٨	٣٧٤٨	٣٢٠	٤٠٠٠	٣٠١٠	١٩٧٠
١٠- منتجات معدنية	١٩٦٠	١٩٦٠	٥٠٥٠	١٦٠٠	١٦٠٠	٣٤٦	١٩٦٠	١٢٨٤٦	٦٢٥٨	٥٣٠	٣٨٠٠	٧٩٠	٢٣٧٢

المصدر: التعداد العام للسكان، ١٩٦٠ و ١٩٧٠.

(١) عدا التبغ والمشروبات.

(٢) بما فيها حلنج القطن.

(\*) ما تبقى يشمل الملحقين.

وينطبق ذلك إلى حد كبير على الصناعات التكنولوجية، حيث بلغت نسبة الأئميين وأشباه الأئميين في عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ما يلي:

(بالنسبة المئوية)

١٩٧٠      ١٩٦٠

٥٥	٥٦	صناعة الآلات الكهربائية
٦٤	٧٦	صناعة الكيمياء
٧٤	٨٣	صناعة الآلات غير الكهربائية
٧٣	٨٣	صناعة المنتجات المعدنية

ولا يشذ عن ذلك سوى صناعة تكرير النفط، منها ٧٠ في المائة من الأئميين وأشباه الأئميين عام ١٩٦٠ و ٤٨ في المائة عام ١٩٧٠.

وتدل هذه الأرقام بوضوح وبشكل قاطع على البنية المختلفة للصناعات التحويلية بمجملها، وعلى انخفاض مستواها التكنولوجي وسوء تشغيلها وصيانتها وأنعدام قدرتها الذاتية على النمو. وحتى إذا أخذنا صناعة الطباعة والنشر، وهي صناعة تعتمد أساساً على العمل الذهني، نجد أن نسبة الأئميين وأشباه الأئميين تشكل ٦٢ في المائة من مجموع المشغلي فيها عام ١٩٦٠ و ٥٧ في المائة عام ١٩٧٠.

ويؤكد ذلك أن الصناعة نمت بصورة عكssية لمتطلباتها من المادة الذهنية، وأن الفروع التقليدية التي تتطلب أقل ما يمكن من الكوادر العلمية والفنية ومن المشغلي المتعلمين هي التي نمت بسرعة أكبر من الصناعات التصنيعية، أي التي تشكل القوة المحركة الأساسية لتقدم واستقرار واستقلالية عملية التصنيع.

ونتج عن هذا التطور الذي حدث في غياب استراتيجية علمية لعملية التصنيع، أمور كثيرة في غاية الأهمية:

-١- عدم قدرة الصناعة على الاستفادة من فرص الاستثمار التي تتتوفر بين حين وآخر أمام الاقتصاد الوطني.

-٢- عدم قدرة الصناعة على استقطابقوى الكافية والاحتفاظ بالكوادر الفنية والخبرات المكتسبة. فهي صناعة بالتالي فقيرة وليس باستطاعتها النمو ذاتياً وافراز فروع صناعية جديدة.

٣- تدني نوعية صيانة الالات والتجهيزات، وارتفاع التكاليف وهبوط مستوى المعايير والقواعد الفنية الصناعية.

٤- تجشّم المصاعب والمشاق من أجل انشاء أي مصنع جديد، واستحالة تنفيذه بدون المعونة الفنية الأجنبية الأساسية.

باء- واقع قوة العمل في الصناعات التحويلية من خلال التعداد العام للسكان عام ١٩٨١ ومسوح العينة السكانية للأعوام (١٩٨٧-١٩٨٤)

بلغ عدد السكان السوريين من ذوي النشاط الاقتصادي (١٠ سنوات فأكثر)، والذين يمثلون مجموع المشتغلين، ٢٠٤٩٨٧ نسمة في عام ١٩٨١ موزعين إلى ٣٠ ٤٧٨٦ ذكور و ١٧٤٩٢٥ إناث، يعمل منهم في الصناعات التحويلية ١٨٧٤٩٦٢ نسمة موزعين إلى ٢٧ ٢٢٣٤ ذكور و ٣٢ ٥٥٢ من الإناث.

وتشير هذه الأرقام إلى أن نسبة المشتغلين في الصناعة إلى مجموع المشتغلين في القطر، هي بحدود ١٤٪ في المائة.

ونسبة الإناث المشتغلات في الصناعة إلى مجموع المشتغلين فيها هي ١٢ في المائة تقريباً. وإعطاء صورة رقمية أكثر وضواحاً في الصناعة التحويلية عن المشتغلين وتوزعاتهم في هذا القطاع، نبين ما يلي:

١- المشتغلون في الصناعة التحويلية، حسب الجنس وفئات السن

٤ر ٦٣ في المائة من المشتغلين في الصناعة تتراوح أعمارهم ما بين ٣٤-١٥ سنة، ٢ر ٧ في المائة من المشتغلين في الصناعة تتراوح أعمارهم ما بين ٥٩-٣٥ سنة، ٢ر ٥ في المائة من المشتغلين في الصناعة أعمارهم ٦٠ سنة فأكثر. ٣ر ٥ في المائة من المشتغلين في الصناعة أعمارهم تتراوح ما بين ١٤-١٠ سنة، ١٦ر ٦ في المائة من المشتغلين في الصناعة ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٤-١٠ سنة هم من الإناث.

٣ر ١٧ في المائة من مجموع المشتغلين في القطر ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٤-١٠ سنة يعملون في القطاع الصناعي.

-٢-

المشتغلون في الصناعة التحويلية، حسب حالة العمل  
٧٢,٥ في المائة يعملون بأجر نقدي.

٧٥ في المائة أصحاب أعمال.

١٨,٠ في المائة يعملون لحسابهم.

١٨,٠ في المائة من مجموع المشتغلين في القطر ممّن ي عملون بأجر نقدي،  
يعملون في الصناعة.

٢١,٨ في المائة من أصحاب الأعمال في القطر، ي عملون في المجال الصناعي.

٦,٨ في المائة من المشتغلين بأجر نقدي في الصناعة، هن من الإناث.

٢٣,٣ في المائة من المشتغلين في الصناعة ويعملون لحسابهم، هن من الإناث.

٦٢,٩ في المائة من المشتغلين في الصناعة، ويعملون لدى الغير بدون أجر،  
هن من الإناث.

-٣- المشتغلون في الصناعة، حسب أقسام المهن

٩١,٢ في المائة من المشتغلين في الصناعة، هم من الصناع وسادة الآلات  
والمشتغلين بمعدات النقل والفعلة.

١٣,٣ في المائة هي نسبة الصناع وسادة الآلات العاملين في الصناعة من  
مجموع الصناع وسادة الآلات في القطر.

٤,١ في المائة من المشتغلين في الصناعة، هم من المهنيين والفنانين  
والمشتغلين المرتبطين بهم.

٥,٥ في المائة من المشتغلين في الصناعة، هم من المديرين والمشتغلين  
بالأعمال الإدارية والأعمال الكتابية.

٢,٢ في المائة من المشتغلين في الصناعة هم من العاملين في الخدمات  
والبيع والشراء.

٤- المشتغلون في الصناعة، حسب الحالة التعليمية

<u>الحالات التعليمية</u>	<u>المشتغلون في الصناعة</u> (بالنسبة المئوية)
أميون	٢١,٤
مُلِمُون بالقراءة والكتابة	٣٦,٤
يحملون الشهادة الابتدائية	٢٩,٦
يحملون الشهادة الاعدادية	٦,١
يحملون الشهادة الثانوية	٣,٨
يحملون مؤهلاً فنياً أو مهنياً	١,١
يحملون شهادة جامعية أو ماجستير	١,٢
يحملون شهادة الدكتوراه	٠,٠٢
لا يحملون أية شهادة	٥٧,٨
تحصيلهم العلمي شهادة ابتدائية فما دون	٨٧,٤
تحصيلهم العلمي شهادة الاعدادية فما دون	٩٣,٥
تحصيلهم العلمي شهادة الثانوية فما دون	٩٧,٣
أميون من الذكور	٨,٢

٥- المشتغلون في الصناعة، حسب نوع الصناعة

٣١٤ في المائة من المشغلين في الصناعة التحويلية، يعملون في صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.

١٣٣ في المائة من المشغلين في الصناعة التحويلية، يعملون في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود.

١٢٨ في المائة يعملون في صناعة الخشب ومنتجاته والمobilia والاثاث.

١٢١ في المائة في صناعة الورق ومنتجاته والطبع والنشر.

٦٦ في المائة في الصناعات الكيماوية والمنتجات الكيماوية للبتروـول والفحـم والمطـاط والبلاستـيك.

١٢,١ في المائة في صناعة المنتجات غير المعدنية عدا البترول والفحـم.

٨٠ في المائة في الصناعات المعدنية الأساسية.

١٦٪ في المائة في صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات.

٣٠٪ في المائة في صناعات متنوعة أخرى.

يلاحظ أن أكثر من ٦١٪ في المائة من المشغلي في الصناعة، يعملون في الصناعات التالية: الغذائية - النسجية - الخشب والموبيليا - الورق.

كما يلاحظ أن أكثر من ٢٢٪ في المائة من المشغلي في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة هم من الإناث. وتنخفض إلى ١٠٪ في المائة في صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ. وهي دون ذلك بكثير في باقي الصناعات التحويلية.

#### المشتغلون في الصناعة التحويلية، حسب حالة العمل لعامي ١٩٨١-١٩٨٤ -٦-

أشارت نتائج بحث العينة السكانية لعام ١٩٨٤، إلى زيادة عدد المشغلي في الصناعة التحويلية بمقدار ٣٢٢١٤ مشتغل ما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤، غير أن تغيراً قد طرأ على نسب حالة العمل، وفق ما يلي:

حالة العمل	النسبة المئوية ١٩٨١	النسبة المئوية ١٩٨٤
صاحب عمل	٥٪	٥٪
يعمل لحسابه	١٨٪	١٨٪
يعمل بأجر نقدي	٧٢٪	٧١٪
يعمل بدون أجر	٣٪	٤٪

وإذا أخذنا بصلة نتائج كل من التعداد العام للسكان عام ١٩٨١، وبحث العينة السكانية عام ١٩٨٤، نلاحظ انخفاضاً في عدد أصحاب الأعمال من المشغلي في القطاع الصناعي ما بين عام ١٩٨١ و ١٩٨٤، وكذلك انخفاضاً آخر في عدد العاملين بأجر نقدي، مقابل ارتفاع نسبي قد يوازي الانخفاض السابق وذلك بالنسبة للذين يعملون لحسابهم في القطاع الصناعي والذين يعملون بدون أجر. وهذه نتيجة طبيعية لتوقف بعض أصحاب العمل عن الانتاج، وقيام العاملين لديهم بالعمل لحسابهم، ويسري هذا الكلام على الذين يعملون بأجر نقدي وتركوا العمل فبحثوا عن أعمال أخرى لحسابهم، أو عاد بعضهم إلى القرية ليعمل لدى ذويه في الزراعة بدون أجر.

كما تشير نتائج العينة السكانية لعام ١٩٨٤ الى انخفاض نسبة العاملات في القطاع الصناعي من ١٢ في المائة عام ١٩٨١ الى ١٠ في المائة عام ١٩٨٤، من مجموع المشتغلين في هذا القطاع للعاملين المذكورين، رغم زيادة عددهن بمقابل ١٤٤٨ عاملة خلال العامين ١٩٨١ و ١٩٨٤.

-٧- المشتغلون في الصناعة، حسب القطاع والجنس، عام ١٩٨٤<sup>(\*)</sup>

وفق نتائج العينة السكانية لعام ١٩٨٤، بلغ عدد المشتغلين في الصناعة ٣٣٦٦٩٥ مشتغلًا موزعين بين القطاعين العام والخاص ، بنسبة ٣٢٪ في المائة للعام و ٦٧٪ في المائة للخاص. والأرقام المطلقة هي: ١١٠٤٢٤ - ٢٢٦٢٧١ مشتغلًا على التوالي؛ ٨٪ في المائة من المشتغلين في القطاع العام الصناعي من الإناث مقابل ١٨٪ في المائة في القطاع الخاص الصناعي.

-٨- تطور عدد العاملين في القطاع العام الصناعي خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٤

إذا اعتبرنا أن عدد المشتغلين في القطاع العام الصناعي لعام ١٩٨٤ يساوي ١٠٠، وهو يقابل ١٠٢٨٨ مشتغلًا، فإن الأرقام القياسية لتطور عدد العاملين في السنوات التالية: ١٩٨٥-١٩٨٦-١٩٨٧ تكون كما يلي:

السنة	عدد العاملين	الرقم القياسي
١٩٨٥	١٠٣٦٤٤	١٠٠٧
١٩٨٦	١٠٣٢٧٥	٤٠٠
١٩٨٧	١٠٠٣٠٨	٩٧٥

والأرقام تشير الى انخفاض عدد العاملين في القطاع العام الصناعي بعد عام ١٩٨٥. وكان هذا واضحًا بالنسبة لعام ١٩٨٧، حيث انخفض الرقم القياسي بمقابل ٢٪ في المائة مقارنة مع عام ١٩٨٤. وهذا يعني تسرب العديد من المشتغلين من القطاع العام الصناعي الى النشاطات الاقتصادية الأخرى، سواء كانت في القطاع الخاص أو العام.

(\*) لا يوجد مسح للقوى العاملة في العام ١٩٨٤، بل بحث بالعينة.

ومن خلال القراءة المتمعة لبيانات الجدول المرافق للدراسة نلاحظ أن هذا الانخفاض قد أصاب أو تناول الصناعات التحويلية التالية في القطاع العام الصناعي:

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ؛
- صناعة الغزل والنسيج واللحج والجلود؛
- صناعة الخشب والموبيليا والاثاث؛
- صناعة الورق والطباعة والتجليد؛
- الصناعات المعدنية الأساسية.

وزاد بالمقابل عدد المشغلين في صناعتي:

- الصناعات الكيميائية ومنتجاتها؛
- صناعة المنتجات غير المعدنية (عدا الفحم والبترول).

وكان عدد المشغلين في صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمعدات مستقراً تقريباً. مع التأكيد بأن المقارنة هي لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ وداخل القطاع العام الصناعي.

#### تطور كتلة الرواتب والأجور في القطاع العام الصناعي خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٤ - ٩

زادت كتلة الرواتب والأجور المدفوعة للمشتغلين في القطاع العام الصناعي ما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧، بنسبة ٥١,٥ في المائة، رغم انخفاض عدد العاملين في هذا القطاع بين العاملين المذكورين بنسبة ٢٥ في المائة كما ذكرنا في الفقرة الثامنة. والبيانات التالية توضح ذلك:

السنة	(بملايين الليرات السورية)	الرواتب والأجور	الرقم القياسي
١٩٨٤	٢٠٧٢	١٠٠	
١٩٨٥	٢٣٠٦	١١١,٣	
١٩٨٦	٢٩٠٤	١٤٠,٢	
١٩٨٧	٣١٣٩	١٥١,٥	

فالزيادة في كتلة الأجر والرواتب لا تعكس زيادة في عدد المشغلين بالقطاع العام الصناعي، إنما زيادة في دخول المشغلين القادمين الذين كانوا على رأس عملهم في السنوات المذكورة.

ويلاحظ على مستوى الصناعة الواحدة أن صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ احتلت المرتبة الأولى في تطور كتلة الأجر والرواتب للعاملين لديها، فلقد زادت هذه النسبة ما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ بمقدار ٦٢% في المائة ، تلتها الصناعات الكيميائية ومنتجاتها، (٤٧% في المائة)، فصناعة الغزل والنسيج واللحج والجلود (٤٤% في المائة) وفي باقي الصناعات بلغت الزيادة ما يلي:

(بالنسبة المئوية)

٣٩٪	- صناعة الخشب والموبيليا والأثاث
٦٦٪	- صناعة الورق والتجليد والطباعة
٣٥٪	- الصناعات المعدنية الأساسية
٤٥٪	- صناعة المنتجات غير المعدنية (عدا الفحم والبترول)
٣٩٪	- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمعدات

#### الفصل الرابع

#### تخطيط القوى العاملة في الصناعة في المملكة العربية السعودية

بالرغم من أن تخطيط القوى العاملة في خطط التنمية لا يزال في المملكة العربية السعودية كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية، تخطيطاً إجمالياً لا يظهر فيه بشكل واضح ومنفصل المستوى القطاعي، فإن قاعدة المعلومات المتوفرة في المملكة العربية السعودية تبدو أوسع و تتضمن عناصر عديدة من مقومات تخطيط القوى العاملة على الصعيد القطاعي. وهي تتضمن، على الأخص، عناصر تسمح بالقيام ببعض التقديرات لحركة العرض والطلب على القوى العاملة في قطاع الصناعة من الناحيتين الكمية والنوعية.

#### المبحث الأول - تخطيط القوى العاملة في خطط التنمية

##### ألف - الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٥-١٩٧٠

استهدفت الخطة الأولى (١٩٧٥-١٩٧٠) بشأن القوى العاملة تحقيق ما يلي:

- ١- استمرار نسبة القوى العاملة من الذكور كما هي.
- ٢- تحقيق زيادة تدريجية في نسبة اليد العاملة من الإناث في المجالات المسموح لها بالعمل فيها.
- ٣- تثبيت مستوى التوظيف المقدر لعام ١٩٦٦<sup>(١)</sup>. وكان من المتوقع أن يكون معدل نمو التوظيف في عدد من القطاعات الصناعية في حدود ٦ إلى ٩ في المائة سنوياً، إلا أن معدل نمو التوظيف في قطاعي الزراعة والبترول لم يكن ليصل إلى حدود ١ في المائة<sup>(٢)</sup>. ويرجع ذلك إلى أن صناعة البترول يمكنها تحقيق زيادة في الانتاج دون الحاجة إلى زيادة مقابلة في التوظيف، أي أنها أنشطة مكثفة لرأس المال أكثر مما هي مكثفة للعمال. أما بالنسبة للزراعة فقد كانت هناك ظروف تعوق الاستثمار فيها، مثل انصراف المستثمرين إلى الاستثمار في قطاعات أخرى غير الزراعة.

(١) الهيئة المركزية للتخطيط، خطة التنمية، ١٩٧٠، ص. ٧٧.

(٢) المرجع السابق، ص. ٥٨.

وفيما قدر عدد المشتغلين في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بـ ٢٠٩٦٠ ألف عامل في عام ١٩٦٦، كان التقدير لعام ١٩٧٠ قد بلغ ١٣٠١٨ ألف عامل، خص منها قطاع الصناعة ١٠٣ ألف عامل في العام الأول و ٦٠٢٠ ألف عام في العام الأخير<sup>(١)</sup>. أما تقدير احتياجات القطاع الخاص من القوى العاملة البشرية فقد كان في نهاية الخطة ٢٧١٨٠٠ ألف عامل، خص قطاع الصناعة ١٨٥٠٠ ألف عامل، أي ما نسبته ٦٨٪ في المائة من مجموع الاحتياجات<sup>(٢)</sup>.

وقد أوضحت الخطة الأولى (١٩٧٥-١٩٧٠) أنه سيكون هناك نقص مؤكد في القوى البشرية خلال فترة الخطة. وأن هذا العجز سيكون بالنسبة للمستويات العليا في حدود ٦٠٠٤ فرد، أما فيما يتعلق بالعمال المهرة وشبه المهرة فسوف يزيد الطلب على العرض في حدود ٤٦٠٠ ألف فرد. لذلك كانت هناك سياسات محددة تهدف إلى التغلب على العجز وإلى استخدام الموارد البشرية بشكل أفضل تتمثل فيما يلي:

- ١- تزويد سوق العمل بإعداد كافية من القوى البشرية السعودية المؤهلة تأهيلًا ملائمًا، وذلك من خلال إعادة تنظيم التعليم والتدريب الأكاديمي والفنسي وتكوين وتحسين المهارات وزيادة القوى البشرية ذات المستوى الرفيع وهي تلك المتخرجة من التعليم العالي.
- ٢- تطوير الريف من خلال تزويده بمشاريع التنمية والخدمات الريفية وتوطين البدو.
- ٣- زيادة مساهمة السكان في القوى العاملة وتنظيم توزيع القوى البشرية حسب المناطق والقطاعات والمهن، وذلك من خلال توسيع مرافق التدريب وتشجيع استبدال الأجانب في المجالات التي يتواجد فيها سعوديون لديهم التدريب اللازم والخبرة الازمة.

أما على صعيد النتائج، فمن المعلوم أنه قبل أن تنتهي فترة هذه الخطة، حدثت الفورة النفطية في أواخر سنة ١٩٧٣، فكان أن تجاوزت الاستثمارات الفعلية سقف

(١) المرجع السابق، ص. ٨٧.

(٢) المرجع السابق، ص. ٨٨.

الاستثمارات الذي حددته الخطة فزادت وتيرة استقدام العمالة من الخارج وانخفضت العمالة في الزراعة بشكل سريع (هبطت نسبتها في مجموع العمالة من ٤٠% في المائة في سنة ١٩٧٠ إلى ٢٨% في المائة في سنة ١٩٧٥) وزادت العمالة المواطنـة في قطاع خدمات الدولة والتجارة، أما الجوانب الأخرى من تخطيط القوى العاملة فقد اقتصرت على الجهود التي انصبت بشكل واضح على مجال التعليم والتدريب (اسكوا ١٩٨٧ (١)، ص. ٨٣).

باء - الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٠-١٩٧٥

استهدفت الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٥-١٩٨٠) زيادة القوى العاملة السعودية بمعدل قدره ٤% في المائة سنويـاً. وذكرت أن العنصر غير السعودي سينمو بمعدل أسرع من نمو العنصر السعودي بحيث تشكل العمالة الوافدة في نهاية الخطة ٦١% في المائة من مجموع العمالة، وبذلك استهدفت الخطة أن تنمو العمالة الكلية بمعدل ٨% في المائة سنويـاً. وأشارت إلى ازدياد نسبة مساهمة الذكور في النشاط الاقتصادي من ٤٣% إلى ٤٥% في المائة وارتفاع مساهمة الإناث من ٥% في المائة إلى ١% في المائة.

وبينما ستكون العمالة في عام ١٩٧٥ في الصناعات التحويلية ٤٦٥ ألف عامل، ستبلغ في نهاية الخطة، في عام ١٩٨٠، ٧٧٥ ألف عامل، أي ستكون نسبة التغيير ٦٦% في المائة خلال الفترة. ولن تزيد الأهمية النسبية للصناعات التحويلية (٣٠% في المائة في العام الأول و ٣٢% في المائة في العام الأخير) من مجموع العاملين (٢٢١% في العام الأول و ٣٠٦% في العام الأخير).

وقد ألمحت الخطة إلى أن العائق الكبير أمام التنمية هو ندرة القوى العاملة، سواء من حيث العدد أم الخبرة، وسواء كان ذلك في القطاع الحكومي أم في القطاع الخاص<sup>(١)</sup>. لذلك وضعت الخطة أمامها عملاً طويلاً هو «تنمية المهارات السعودية وتنويعها ورفع المستوى الثقافي والفكري لعفراد الشعب السعودي حتى يتمكنوا من الالتحاق بجهودات التنمية والإلقاء من ثمارها»<sup>(٢)</sup>. كذلك وضعت الخطة عدداً من الأهداف والسياسات تعنى بتحقيقه وإنجازه، وتمثل فيما يلي:

- ١- رفع مستوى انتاجية العمال الملتحقين حديثاً بالقوى العاملة، مع إعطاء السعوديين الأولوية في شغل المناصب الإدارية والفنية.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية، ١٣٩٥-١٤٠٠هـ، ص. ١٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص. ٣٢٧.

- ٢- زيادة معدلات مساهمة السعوديين في مجموع القوى العاملة (وهو هدف  
كان موجوداً بالخطة الأولى).
- ٣- استخدام الأيدي العاملة الأجنبية بما يكمل النقص في الأيدي العاملة  
السعودية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الثلاثة، كانت السياسات التي قدرتها الخطة  
الثانية على النحو التالي:

- ١- إعداد المواطنين الملتحقين حديثاً بسوق العمل للوظائف والمهن التي  
تتطلب انتاجية أعلى عن طريق البرامج التعليمية.
- ٢- إيجاد فرص أفضل للتدريب والتعليم لجميع مواطني المملكة العربية  
السعودية، وزيادة المكافآت حسب إنتاجية الأفراد، وتوفير ظروف عمل أفضل لجميع  
العاملين من ذكور وإناث.
- ٣- تطبيق كافة الاجراءات الضرورية والمناسبة التي تضمن استقدام العمال  
الأجانب والاحتفاظ بهم بأعداد كافية لتلبية احتياجات التنمية. (قدرت القوى  
السعودية بـ ١٢٨٦ ألف عامل في عام ١٩٧٥ و٥١٨٠ ألف عامل في عام ١٩٨٠ بمعدل  
زيادة ٢٣٢ ألف عامل خلال فترة الخطة. أما القوى غير السعودية فقد قدرت بـ  
٣١٤ ألف في العام الأول و٨١٢,٦ ألف في العام الأخير بزيادة قدرها ٤٩٨,٦ ألف  
عامل)<sup>(١)</sup>. وبالنسبة لنتائج الخطة، نلاحظ أنها حققت تقدماً واضحاً في نشر التعليم  
والتدريب؛ فزاد عدد الطالب بنسبة ٣٥ في المائة عن سنة الأساس، وزاد عدد  
مراكز التدريب والإعداد المهني من ٩ مراكز إلى ٢٦ مركزاً بطاقة استيعابية تبلغ  
حوالى ٢٠ ألف متدربي. وأصبح عدد معاهد التدريب ٢٩ معهداً طاقتها الإجمالية  
حوالى ٨٠٠٠ متدربي. (اسكوا ١٩٨٧ (١)، ص. ٨٣).

ومن جهة ثانية، هبطت نسبة العاملين السعوديين من مجموع القوى العاملة  
من ٧٢ في المائة إلى ٥٧ في المائة نتيجة لارتفاع وتيرة تدفق العمالة الوافدة  
(بمعدل ١٦٥ في المائة سنوياً)، وتعرض هيكل العمالة للتغيير واضح. ففي حين زادت

(١) المرجع السابق، ص. ٣٣٠.

العماله الاجمالية بمعدل ٧٢ في المائة سنويًا، زادت العمالة في القطاعات الخدمية بمعدل ١٥٣ في المائة سنويًا. ولم يتجاوز معدل نمو العمالة في القطاعات الانتاجية ٢٢ في المائة سنويًا، مما جعل نسبة العاملين في هذه الأخيرة تنخفض من ٥٧ في المائة إلى ٤٥ في المائة من العمالة الاجمالية (المراجع نفسه، ص. ٨٤).

### جيم - الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٥-١٩٨٠

بقيت الأولوية في الخطة الثالثة (١٩٨٥-١٩٨٠) لتنمية القوى البشرية. وفي هذا المجال حددت الخطة أربعة أهداف رئيسة على النحو التالي:

- ١- زيادة الأعداد الكلية للقوى البشرية المتاحة.
- ٢- زيادة انتاجية القوى البشرية في كافة القطاعات.
- ٣- توزيع القوى البشرية على القطاعات التي تتتوفر فيها امكانيات كبيرة للنمو وتحقيق أعلى مستويات الانتاجية.
- ٤- تقليل الاعتماد على القوى البشرية الأجنبية.

وعلى صعيد الأهداف المحددة، توقعت الخطة زيادة في حجم القوى العاملة المدنية بمعدل ٢١ في المائة سنويًا، في حين أنها توقعت زيادة العمالة في الصناعات التحويلية بمعدل ٣٦ في المائة سنويًا. وبذلك ترتفع نسبة هذه العمالة في مجموع العمالة من ٢٤ في المائة إلى ٣٦ في المائة. كذلك توقعت هذه الخطة أن يبقى معدل اشتراك المرأة السعودية في النشاط الاقتصادي تقريباً كما هو ( حوالي ٦ في المائة).

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت الخطة عدداً من السياسات والإجراءات، أهمها:

- فرض الزامية التعليم في المرحلة الابتدائية وتحديد النسب المئوية لكل مرحلة بعد المرحلة المتوسطة، بما يكفل توجيهه أعداد مناسبة من الطلاب إلى مواصلة الدراسة الرسمية أو بالمعاهد الفنية ومعاهد التدريب طبقاً لاحتياجات الاقتصاد.

تشجيع القطاع الخاص على توسيع البرامج التدريبية والتركيز على التدريب في مكان العمل ووضع الحوافز التي تحث المواطنين على التدريب على الأعمال المهنية؛

تشجيع انتقال القوى البشرية من المناطق والقطاعات التي تتمتع بوفرة منها إلى المناطق والقطاعات التي تعاني من ندرتها.

- إجراء مسح شامل للقوى البشرية وتأليف لجنة لتحديد أسس عمل المرأة ومجالاته (اسكوا ١٩٨٧ (١)، ص. ٨٦).

أما بالنسبة للنتائج، فإن ما يجب ملاحظته بشكل خاص هو التفاوت الكبير بين معدلات النمو الفعلية للعمالة والمعدلات المخططة. ففي حين توقعت الخطة الثالثة زيادة صافية في حجم القوى العاملة قدرها ١٥٥ ألفاً منهم ١٤٦ ألف سعودي و ٩ آلاف وافد، فإن الزيادة المحققة كانت أكبر بكثير، إذ بلغت حوالي ١٤٢٠ ألف مشتغل (أكثر من تسعين ضعاف). ولم يشكل السعوديون منهم سوى نسبة ٢١ في المائة، بحيث انخفضت نسبة العوالة السعودية إلى إجمالي العمالة من ٤٩ في المائة إلى ٤٢ في المائة بعد أن كان مخططًا لها أن ترتفع من ٥٧ في المائة إلى ٥٩.٥ في المائة (المراجع نفسه، ص. ٨٧).

#### دال - الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٠-١٩٨٥

أضافت الخطة الخمسية الرابعة (١٩٨٥-١٩٩٠) إلى الهدف الرئيس الذي هو «تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها» هدفًا آخر هو «تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة». أما على صعيد الأهداف المحددة فقد تضمنت الخطة ما يلي:

١ - خفض العدد الإجمالي للقوى العاملة من ٤٤٦٤ ألف عامل في سنة الأساس إلى ٢٢٠٤ ألف عامل في آخر سنوات الخطة.

٢ - سعودة الوظائف، وذلك بخفض اليد العاملة الأجنبية بنسبة ٢٢.٦ في المائة خلال سنوات الخطة (من ٢٦٦٠ ألف مشتغل إلى ٢٠٦٠ ألف مشتغل) وزيادة عدد السعوديين العاملين في الأنشطة المدنية من ١٧٨٦١ ألف فرد في عام ١٩٨٥/١٩٨٤ (أي من ٤٠٢ في المائة من مجموع العاملين) إلى ١٦٠٢ ألف فرد في عام ١٩٩٠/١٩٨٩ (أي إلى ٥١٢ في المائة من مجموع العاملين).

- زيادة الانتاجية بمعدل قدره ٤ في المائة سنويًا.
- ٤- زيادة فرص العمل للنساء بدخول خمسين ألف فتاة الى سوق العمل فترتفع نسبة السعوديات في مجموع القوى العاملة من ٧٧ في المائة الى ٨٢ في المائة.
- ٥- زيادة عدد العمال في الصناعات التحويلية من ٤١١ ألف عامل في سنة ١٩٨٥/١٩٨٤ الى ٥٣١ ألف عامل في سنة ١٩٩١/١٩٨٩، وبذلك ترتفع نسبة هؤلاء في مجموع القوى العاملة من ٣٩ في المائة في العام الأول للخطة الى ٤٦ في المائة في العام الأخير منها.
- وتشمل الخطة عدداً كبيراً نسبياً من السياسات والإجراءات التي تؤدي الى تحقيق هذه الأهداف أهمها:
- ١- رفع كفاءة التعليم العام.
  - ٢- تخفيض نسبة الأمية بين الشباب السعودي.
  - ٣- العمل تدريجياً على عدم قبول المتربين في مراكز التدريب والإعداد المهني إلا بعد ٦ سنوات من التعليم الابتدائي.
  - ٤- رفع مستوى مراكز التدريب المهني والتركيز على تدريب السعوديين على المهن التي تحتاج إلى مستوى متوسط أو عالي من التدريب.
  - ٥- تخريج ٨٠٠ شخص في مجال الإعداد المهني وحوالي ٢٥ ألف شخص في مجال التدريب المهني و ١٥٠ شخص في مجال التدريب أثناء القيام بالعمل.
  - ٦- استخدام التقنيات المتطورة.
  - ٧- تقديم حوافز المالية لرجال الأعمال في القطاع الخاص لتشجيع توظيف العمال السعوديين.
  - ٨- التأثير إيجابياً على موافق المواطنين واتجاهاتهم وتذوقاتهم بالنسبة للعمل.
  - ٩- القيام بدراسات حول القوى العاملة والتخطيط الصحيح لها (اسكوا ١٩٨٧ (١)، ص. ٩٤).

## المبحث الثاني - تقدير الطلب على القوى العاملة في الصناعة

يتم تناول تقدير الطلب على القوى العاملة في قطاع الصناعة من زاويتين.  
الزاوية الأولى تتعلق بتطور طرق وأساليب تقدير الطلب كماً و نوعاً، أما الزاوية  
الثانية فتتعلق بتطور العمالة المطلوبة كماً و نوعاً:

### ألف - طرق وأساليب تقدير الطلب كماً و نوعاً

وضع في وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية نموذج لتخفيض القوى  
العاملة تستخرج منه تقديرات العمالة المطلوبة في الاقتصاد الوطني. وفيه يتم  
تحديد مستوى الانتاج لكل قطاع من قطاعات ذلك الاقتصاد. ويتم استنباط العمالة  
من خلال مقلوب دالة الانتاج لكل قطاع. وبعد تقدير العمالة المطلوبة، يتم تجزئتها  
من خلال مصفوفة معامل العمالة القطاعية والمهنية الى متطلبات العمالة حسب  
القطاع وجموعات المهن المعتمدة حسب المهارات المحددة. وبموجب النموذج،  
وعن طريق النموذج الفرعى لعرض العمالة، يحدد مستوى القوى العاملة المتوفرة  
محلياً وحسب الجنس، وذلك عن طريق استعمال نماذج تقدير السكان حسب العمر  
والجنس ومعدل المساهمة والمشاركة في سوق العمل لكل فئة من فئات السكان  
العمرية<sup>(١)</sup>.

وبعد حساب الطلب على العمالة والصرف الذاتي (الوطني) منها لكل سنة  
من سنوات الخطة، يمكن حساب الفرق بين الجانبين والذي يحدد مقدار العمالة  
المراد استقدامها من الخارج للمملكة أو تسريحها خارج المملكة خلال فترة زمنية  
محددة<sup>(٢)</sup>.

ويجري العمل الآن بوزارة التخطيط بالمملكة على إعداد نموذج للقوى  
العاملة والتعليم من خلال المعالجة بالحاسوب ليساعد المحللين والمخططين على  
التنبؤ بالنظام التعليمي وسوق العمل واحتياجات البلاد من القوى العاملة في شكل  
متكملاً. ويوضع هذا النموذج ليسهل الآتي:

- ١- التنبؤ بالطلب على القوى العاملة تحقيقاً للمخرجات المستهدفة للاقتصاد  
الوطني والتي يمكن أن تكون محددة في خطة اقتصادية معينة.

(١) وزارة التخطيط: تجربة التخطيط من أجل التنمية في المملكة العربية  
ال سعودية، ص. ١٣٣.

(٢) منجزات خطة التنمية، ص. ١٣٤.

- ٢- التنبؤ بتدفقات نظم التعليم والتدريب حتى يستطيع ان يتمكن نظام التنمية من تلبيتها وذلك من خلال اختبارات سياسية مختلفة وعرض للقوى العاملة محتملة.
- ٣- المقارنة بين الطلب على القوى العاملة المتمنى بها والمعرض منها.
- ٤- تصوير الاشر الضمني لانماط مختلفة من الهجرة على موقف الاستخدام المحلي، وذلك في ضوء حالات الاستقدام أو تهجير العمالة.

وذلك المعالجة بالحاسوب تهدف الى الآتي:

- ١- تقدير أعداد الطلبة خلال نظم التعليم والتدريب.
- ٢- مراجعة وجودهم من بداية نظام التعليم الى دخولهم قوة العمل وتحويلهم من طلبة الى عمال.
- ٣- تقدير خصائص وتطور قوة العمل المؤثر عليها بواسطة التخطيط والنمو.

ويبيّن النموذج مدى التطابق بين النظام التعليمي والتنمية الاقتصادية وسوق العمل، من خلال التفاعلات بين هذه العناصر المختلفة. ولنموذج التعليم والقوى العاملة ثلاثة عناصر: (١) نموذج احتياجات القوى العاملة؛ (٢) نموذج التقدم في مراحل التعليم؛ (٣) نموذج توزيعات القوى العاملة. وهذه النماذج الثلاثة يمكن معالجتها منفصلة أو بصورة متكاملة بعضها مع البعض الآخر.

فالنموذج الأول عن احتياجات القوى العاملة يتطلب حساب الطلب على القوى العاملة حسب القطاع الاقتصادي والمجموعة المهنية والسنوات المختلفة. ثم يتم التنبؤ بالطلب في المستقبل حسب طابع العمال والقطاع الصناعي للاستخدام. ويؤخذ في الاعتبار التغير في الانتاج عند حساب العلاقة بين النمو الاقتصادي في القطاع والطلب على قوة العمل. ويتم الحساب للتنبؤات في المستقبل من خلال المصفوفة السنوية للنشاط الاقتصادي والمهنة.

والنموذج الثاني خاص بالتقدم في مراحل التعليم، ويحسب فيه مرور الطلاب خلال نظام التعليم والتدريب. ويظهر ذلك من خلال تسجيل الطلاب وعدد سنوات

الرسوب أو التسرب وحجم الطالب عند دخول مختلف السنوات والتغير في معدل النجاح والنقل.

أما النموذج الثالث فهو خاص بتوزيعاتقوى العاملة ومثل هذا النموذج يتضمن التحركات المهنية وتحركات العمال من وإلى القطاعات الاقتصادية. ويؤخذ عدد العمال في ذلك النموذج من خلال عدد تاركي التعليم والتدريب. ولا يدخل كل هؤلاء سوق العمل. لذلك فإنه يجب أن تكون هناك معدلات مساهمة في قوة العمل، حتى يمكن حساب عدد الداخلين بدقة.

ويعد هؤلاء الداخلون الجدد الداخلين إلى سوق العمل والباحثين عن الاستخدام. ويصنف هؤلاء طبقاً لراتبهم التعليمية، ويقارنون حينئذ بالاحتياجات منقوى العاملة بعد توزيعهم طبقاً لفئات مهنية.

وقد تدخل أولويات استخدام العمالة الوطنية موزعة حسب القطاع والمهنة في حسابات النموذج<sup>(١)</sup>.

أما الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة فقد أشارت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه من أهم المؤشرات التي يجب التعرف عليها، بالإضافة إلى توزيع ذلك الناتج على القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يعكس مدى الطلب على المهن أو المهن أو المستويات التعليمية يساعد في بناء المصفوفات التي تبني على أساسها تقديرات الطلب علىقوى العاملة<sup>(٢)</sup>.

وقد استخدمت الأمانة أسلوباً يعتمد على اتجاهات الانتاج واحتياجية العمل من خلال تحليل بيانات المدخلات/المخرجات وال العلاقة التقنية بين الانتاج واحتياجاتقوى العاملة<sup>(٣)</sup>.

(١) مستخرج من خلال اتصالات بوزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية.

(٢) الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة، ٤٠٨١هـ، تقارير وبيانات غير منشورة، ص. ٩.

(٣) المرجع السابق، ص. ٩-١٠.

وقد رأت الأمانة أن جداول المدخلات والمخرجات تعتبر من الأدوات الأساسية لتطوير النظام الاحصائي، حيث أن متطلبات البيانات الاحصائية لتكوين جداول المدخلات/المخرجات تفوق كثيراً البيانات التي توفرها الاحصاءات العاديّة. وعادة ما يكمل هذا النقص في البيانات من خلال المسح الخاصّة التي تعدّ لهذا الغرض. «وقد استفادت الأمانة من نموذج المدخلات/المخرجات جزئياً بإيجاد علاقة تقنية بين الانتاج واحتياجات العمالة ثم محاولة تقدير العمالة المستقبلية على أساس الانتاج، لذلك أدخلت الأمانة بعض التعديلات على أسلوب تقدير الاحتياجات»<sup>(١)</sup>.

وقد قامت الأمانة، من نقطة بداية في التقدير على أساس المؤشرات القائمة وهي تكوين مصفوفتي التركيب المهني/القطاعي أو التركيب التعليمي/المهني للعمالة في سنة الأساس. ومن خلال ربط احتياجات العمالة في كل قطاع، موزعة حسب المهن، بجمالي الناتج المحلي، يمكن تقدير عناصر مصفوفة معامل العمالة<sup>(٢)</sup>، مع مراعاة ما يمكن أن يطرأ من تغيير على مصفوفة معامل احتياجات العمالة ومعدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي القطاعي<sup>(٣)</sup>.

#### باء - تطور العمالة المطلوبة كمًّا ونوعًّا

تم إعداد الجدول رقم (٢٤) من واقع خطط التنمية المختلفة. وقبل تحليل هذا الجدول، نورد الملاحظات الآتية:

- أن الخطة تبدأ بالأرقام الفعلية، خاصة الصناعات التحويلية وإجمالي العمالة، وتنتهي بأرقام مقدرة. وبذلك يمكن مقارنة الأرقام المقدرة في نهاية الخطة بالأرقام الفعلية في بداية الخطة لاستنباط مدى سلامة التنبؤ؛

- يمكن استنباط المعدل الفعلي في نمو العمالة بين سنوات الخطيتين المتتاليتين سواء على مستوى الصناعات التحويلية أم على المستوى الإجمالي.

(١) المرجع السابق، ص. ١٣.

(٢) المرجع السابق، ص. ١٥.

(٣) المرجع السابق، ص. ١٥-٢١.

وبالرجوع الى الجدول المذكور يتضح الآتي:

أن الأرقام المطلقة للصناعات التحويلية كانت صغيرة في الخطة الأولى للتنمية، ثم بدأت تتزايد، مما يدل على أن صناعات كثيرة استخدمت عمالاً ودخلت في مجال الصناعات التحويلية. وإذا كان عدد العمال الفعلي قد بلغ ٥١٨ ألف في عام ١٩٧٠، فقد بلغ في بداية الخطة الرابعة (عام ١٩٨٥) ٤١١٤ ألف. أي أن متوسط معدل النمو السنوي في العمالة قد بلغ ١٥٪ في المائة (على اعتبار أن عدد السنوات ١٤ سنة، الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٥)؛

وقد كان إجمالي العمالة ٤٤٦٤ ألف عامل في عام ١٩٨٥/١٩٨٤، مقابل ١١٨٠١ ألف عامل في عام ١٩٧٠، أي أن معدل النمو السنوي ٦٪ في المائة؛

أختلفت نسبة عدد العمال في الصناعات التحويلية إلى إجمالي عدد العمال في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في سنوات الخطة. وواضح أن النسبة ترتفع ارتفاعاً طفيفاً، فيما عدا الخطة الأخيرة، حيث ارتفعت من ٣٪ في المائة في بداية الخطة إلى ٧٪ في المائة في نهاية الخطة. ولو قورنت بداياتخطط بعضها البعض، وهي تمثل النسبة الفعلية لعدد العمال في الصناعات التحويلية من إجمالي عدد العمال، لاتضح أن نسبة الصناعات التحويلية كانت آخذة في الانخفاض الطفيف خطوة بعد أخرى، ثم ارتفعت في الخطة الرابعة إلى ٣٪ في المائة، وذلك مثلما ارتفعت الأرقام الفعلية في الخطة الأخيرة مقارنة بالأرقام المناظرة لها في الخطط السابقة.

يبدو من مقارنة بدايات الخطة مع نهايات الخطة السابقة عليهما أن التنبؤ لم يكن متقارباً في خطة ما بالمقارنة بالخطة السابقة. فمثلاً، كانت الخطة الثالثة للتنمية قد قدرت أن يكون حجم العمالة في الصناعات التحويلية ١٤٦٢ ألف عامل في عام ١٩٨٥، فإذا بالخطة الرابعة تقدر بـ ٤١١٤ ألف عامل من نفس السنة، أي ما يقرب من ثلاثة أمثال الحجم المنتظر في الخطة الثالثة. ولعل ذلك يرجع إلى أن تشجيع الصناعات التحويلية فاق الوصف. وقد كان عدد المؤسسات والشركات المسجلة ٧٨٧٧٠ في عام ١٩٧٥ وأصبح ٨١٧٤ في عام

١٩٨٣، أي بمعدل نمو ٤٥% في المائة سنويًا. (وهذا العدد يتضمن الصناعات التحويلية وغيرها)،<sup>(١)</sup>

- وبعكس المقارنة بين الخطة الثالثة والرابعة، حيث زادت العمالة الفعلية عن العمالة المقدرة، فإن ماحدث في الخطة الثانية كان ذلك من العمالة الفعلية عن العمالة المقدرة في الخطة الأولى (بواقع ٣٣% في المائة). ولكن ما بين الخطة الثالثة والخطة الثانية كانت هناك زيادة بمقدار ٦٤% في المائة.

**الجدول -٢٤- العمالة المقدرة في الصناعات التحويلية والعمالة الإجمالية (١٣٩٠-١٩٧٠هـ) بالمملكة العربية السعودية (بالآلاف)**

		نسبة الصناعات التحويلية الإجمالية (%)	حجم العمالة في الصناعات التحويلية إلى العمالة الإجمالية (%)	الخطوة الأولى للتنمية ١٣٩٥هـ/١٩٧٠م
-	٤٤%	١١٨٠٧	٥١٨%	الخطوة الثانية للتنمية ١٤٠٠هـ/١٣٩٥
٦,٣	٤٧%	١٤٩٢٢	٧٠٣%	الخطوة الثالثة للتنمية ١٤٠٣هـ/١٤٠٥
-	٣١%	١٥٣٢,١	٤٦٥%	الخطوة الرابعة للتنمية ١٤٠٤هـ/١٤٠٥
١٠,٨	٣٢%	٢٣٢٠٦	٧٧٥%	١٩٧٥م/١٩٨٠م
-	٤٢%	٢٤٧١,٢	١٠٤٣%	١٩٨٣م/١٩٨٥م
٧,٠	٥٦%	٢٦٢٦,٢	١٤٦٢%	١٩٨٤م/١٩٨٥م
-	٩,٣%	٤٤٤٦٠	٤١١٤%	١٩٨٩م/١٩٩٠م <sup>(*)</sup>
٥,٥	١٢,٧%	٤٢٢٠٥	٥٣٨,٢%	١٤٠٩هـ/١٤١٠م <sup>(**)</sup>

**المصدر: خطط التنمية (١٣٩٠-١٤٠٥هـ) (١٩٧٠-١٩٨٥م).**

(\*) العمالة بالآلاف.

(\*\*) أضيفت الصناعات غير البتروكيماوية إلى البتروكيماوية.

(١) خطة التنمية الرابعة، ص. ١٣٣.

كما يتضح من الجدول أن معدل النمو السنوي المقدر بين بداية الخطة و نهايتها كان ضعيفاً في الخطة الرابعة لو قورن بالخطط السابقة حيث كان ٥٥ في المائة في الخطة الرابعة، وفي الخطة الأخرى، ٣٦٢ في المائة و ٨٩٠ في المائة و ٧٧ في المائة على التوالي. أما لو قورنت العمالة في الصناعات التحويلية في بداية الخطة فان المعدل الناتج يكون هو المعدل الفعلي لنمو العمالة، وقد كان بين الخطتين الثانية والثالثة في الصناعة (خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٧٠) ٥٥٥ في المائة. ويلاحظ أن معدل النمو الفعلي في حجم القوى العاملة كان بين الخطط المختلفة كالتالي: ٢١٢ في المائة و ٥٧١ في المائة و ٣١٦ في المائة على التوالي.

وإذا نظرنا إلى الطلب على قوة العمل من خلال الخطة الخمسية الأربع للتنمية في المملكة العربية السعودية، لما وجدنا تفصيلات تخص الصناعات التحويلية بفصولها المختلفة. لكن بيانات وزارة الصناعة والكهرباء بالمملكة قد تعطي صورة لهذه الفصول من خلال رصد العمالة بالمصانع المنتجة المرخصة لها. وهي تختلف عن حجم القوى العاملة الفعلي الوارد بالخطط الخمسية السابق الإشارة إليها طبقاً للآتي:

- يمثل عدد العمال، طبقاً لبيانات وزارة الصناعة، ٨٣ في المائة من مجموع العمالة في الخطة الثانية للتنمية (٣٨٥٩٩ عامل) عن عام ١٩٧٥.
- يمثل عدد العمال ٤٩١ في المائة من مجموع العمالة في الخطة الثالثة للتنمية (٣٥٠٥٠ عامل) عن عام ١٩٨٠.

أما في عام ١٩٨٤ فإن النسبة تختلف اختلافاً كلياً بين الخطة الرابعة والواقع، فالفارق يبلغ نسبته ٤٢٨ في المائة (حيث يبلغ عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ٦٩٢١٦١٦ عامل في عام ١٩٨٤). والفارق كبير، إذ يقدر بحوالي ٧٢٦٤ ألف عامل. وقد يكون السبب في ذلك إضافة أنشطة إلى تقديرات وزارة التخطيط لم ترد في بيانات وزارة الصناعة والكهرباء.

أما توزيع العمالة المقدرة في الصناعات التحويلية على أساس المستويات المهنية، فقد تم إعداد جدول بتقديرات الطلب على العمالة حسب المهن والصناعات التحويلية على أساس أن قوة العمل في ذلك القطاع تزداد سنوياً بمعدل

قدره ٤٥٢ في المائة، مع استقرار التوزيع النسبي في الأعوام العشرة محل التقدير (١٤١٥-١٤٠٦ هـ)، (١٩٨٦-١٩٩٥).

ويتبين من الجدول ٢٥ أن التوزيع النسبي للمهن كان كالتالي:

(١) بالنسبة المئوية

المهن العلمية والفنية	٥٢
الإداريون	٢٦
المهن الكتابية	٥٢
المشتغلون بالبيع	٣٢
مشغلو الخدمات	٧٥
المشتغلون بالزراعة	١٠
عمال الانتاج	٥٧
مشغلو الآلات	٤٢
عمال التشيد	١٦
المجموع	١٠٠

ويلاحظ أن الطلب لم يوزع طبقاً للجنسية على أساس أن الدولة تستهدف إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة. لذلك فإن التعديلات في نسب الأجانب والوطنيين أمر خارج عن تقديرات الطلب.

وظاهر أن مهن عمال الانتاج ومشغلي الآلات وعمال التشيد تستحوذ على النسبة الكبرى من مجموع تقديرات الطلب على العمالة (٧٨ في المائة) وذلك أمر طبيعي نظراً لاعتماد الصناعة على هذه المهن بشكل كبير. وهذا الوضع يقتضي الاهتمام بإنشاء مراكز التدريب المهني التي تتفق وإحتياجات الصناعات التحويلية من المهن المختلفة.

أما دراسة الصناعات التحويلية من زاوية النشاط الصناعي ذاته، فقد تمت على أساس متوسط الأهمية النسبية لكل صناعة في السنوات ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ومن بيانات وزارة الصناعة والكهرباء بالمملكة العربية السعودية (النشرة الإحصائية لعام ١٤٠٤ هـ) (١)، ص. ٣٠.

(١) الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة، بيانات غير منشورة، ص. ٧٦.

**الجدول ٢٥ - تقدیرات الطلب على العمالة حسب المهن في الصناعات التحويلية  
بالمملكة العربية السعودية  
(١٩٩٠-١٩٨٦)**

الاقسام المهنيّة					
١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	
٣٩٠٤٣	٣٧٠٢٤	٣٥١١٠	٣٣٢٩٥	٣١٥٧٤	المهن العلمية والفنية
١٩٩٢٧	١٨٨٩٤	١٧٩١٨	١٦٩٩١	١٦١١٣	الاداريون
٣٩١٧١	٣٧١٤٩	٣٥٢٢٨	٣٣٤٠٧	٣١٦٨٠	المهن الكتابية
٢٤٣٥١	٢٣١٨٩	٢١٩٨٩	٢٠٨٥٢	١٩٧٧٤	المشتغلون بالبيع
٤٣٣٩٠	٤١٠٥٢	٣٨٩٣٠	٣٦٩١٨	٣٥٠٠٩	مشغلو الخدمات
٤١١	٣٨٩	٣٦٩	٣٥٠	٣٣٢	المشتغلون بالزراعة
٤٣٦٢٩١	٤١٣٧٣٦	٣٩٢٣٤٨	٣٧٢٠٦٥	٣٥٢٨٣٠	عمال الانتاج
٣١٨١٦		٢٨٦١٢	٢٧١٣٣	٢٥٧٣٠	مشغلو الالات
١٢١٨٨٨	١١٥٥٨٥	١٠٩٦١٠	١٠٣٩٤٤	٩٨٥٧٠	عمال التشيد
٧٥٦٢٨٨		٦٤٤٩٠٥	٦٨٠١١٤	٦١١٦١٢	كل المهن

ب- (١٩٩٠-١٩٩١)

الاقسام المهنيّة					
١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٥٠٩١٠	٤٨٢٧٨	٤٥٧٨٣	٣٣٤١٦	٤١١٧١	المهن العلمية والفنية
٢٥٩٨١	٢٤٦٣٨	٢٢٣٦٤	٢٢١٥٦	٢١٠١١	الاداريون
٥١٠٨١	٤٨٤٤٠	٤٥٩٣٦	٤٣٥٦١	٤١٣٠٩	المهن الكتابية
٣١٨٨٤	٣٠٢٢٥	٢٨٦٧٢	٢٧١٩٠	٢٥٧٨٤	المشتغلون بالبيع
٥٦٤٤٩	٥٣٥٣١	٥٠٧٦٣	٤٨١٢٨	٤٥٦٥٠	مشغلو الخدمات
٥٣٥	٥٠٨	٤٨١	٤٥٧	٤٣٣	المشتغلون بالزراعة
٥٦٨٩٠٦	٥٣٩٤٩٥	٥١١٦٠٥	٤٨٥١٥٧	٤٦٠٧٧	عمال الانتاج
٤١٤٨٧	٣٩٣٤٢	٣٧٣٠٩	٣٥٣٨٠	٣٢٥٠١	مشغلو الالات
١٥٨٩٣٥	١٠٧١٩	١٤٢٩٢٧	١٣٥٥٣٨	١٢٨٥٢١	عمال التشيد
٩٨٦	٩٣٥١٨٦	٨٨٦٨٤٠	٨٤٠٩٩٣	٧٩٧٥١٧	كل المهن

المصدر: الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة، بيانات غير منشورة، الملحق  
ص.ص ٢٩٢ و ٢٩٤-٢٩٧، وص.ص ٢٩٧-٣٠٢.

ومن الجدول ٢٦ يتضح أن أعلى النسب كانت في قطاع الصناعات المعدنية (٤٨.٩ في المائة) يليها قطاع صناعة مواد البناء (٤٧.٣ في المائة) في حين أن أدنى نسبة كانت نسبة الصناعات الجلدية (٤٠ في المائة).

ومن خلال الأعداد الناتجة من الفرق بين العام والآخر يمكن معرفة أعداد الداخلين في كل صناعة على حدة. وبالتالي يمكن معالجة سياسة التعليم والتدريب بالملكة العربية السعودية في ضوء ذلك، وهو الأمر الذي سيتم تناوله في الفصل الخاص بتقديرات العرض من القوى العاملة في الصناعة.

٢٦ - تقدیرات الطلب على القوى العاملة بالصناعات التحويلية حسب النشاط الصناعي  
بالمملكة العربية السعودية

السعودية العربية المملكة بابا

**الجدول ٢٦ - (تابع)**

**بـ - (١٩٩١-١٩٩٥)**

النشاط الصناعي	المتوسط النسبي(*)					
	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠
صناعة المواد الغذائية	١٤١٢٠٩	١٣٣٩٠٩	١٢٦٩٨٧	١٢٠٤٢١	١١٤١٩٦	١٤٣١٩
المنسوجات والملابس	٢٢٦٦٨	٢٢٤٤٤	٢١٢٨٤	٢٠١٨٤	١٩١٤٠	٢٠٢٤٠
الصناعات الجلدية	٤٠٩٢	٣٨١	٣٦٨٠	٣٤٩٠	٣٣١٠	٤٠٠٤١٥
صناعة المنتجات الخشبية	٢٨٩٥٤	٣٦٩٤٠	٣٥٠٣٠	٣٣٢١٩	٣١٥٠٢	٣٠٣٩٥٠
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٤٩١٩٠	٤٦٦٤٧	٤٤٢٣٦	٤١٩٤٩	٣٩٧٨٠	٤٠٤٩٨٨
الصناعات الكيماوية	١٥٤١٢	١٢٢٩١٣	١٢٩٦١٤	١٢٩٦١٤	١٣٦٦٨٠	١٤٤١٣٢
صناعة الصيني والخزف والخخار والقيشاني والزجاج ومنتجاته	١٦٠٨٤	١٤٤٦٤	١٣٧١٧	١٣٠٠٨	١٥٢٥٣	١٦٠٦٣١
صناعة مواد البناء	٢٧٠٦٢	٢٦٠٣٩٠	٢٢٨٤٨٠	٢٢٠٣٩٠	٢٢٨٤٨٠	٢٧٣٩٥
الصناعات المعدنية	٢٨٤٦٨٧	٢٦٩٩٦٩	٢٥٦٠١٣	٢٤٢٧٧٨	٢٣٠٢٢٧	٢٨٨٦٨
صناعات أخرى	٦١٣٤	٥٨١٧	٥٥١٦	٥٥٢٣١	٤٩٦١	٥٠٠٦٢٢
الاجمالي	٩٨٦١٦٨	٩٣٥١٨٦	٨٨٦٨٤٠	٨٤٠٩٩٣	٧٩٧٥١٧	١٠٠٠٠١

المصدر: محسوبة على أساس الاجمالي في الجدول ٢٥ مضروبة في المتوسط النسبي المشار إليه لكل نشاط صناعي.

(\*) المتوسط النسبي هو متوسط السنوات ١٩٧٥-١٩٨٠-١٩٨٤.

### المبحث الثالث - تقدير عرض القوى العاملة للصناعة

يتناول هذا المبحث تقدير عرض القوى العاملة لقطاع الصناعة، كما يتناول تقدير الطلب، أي من زاويتين: زاوية طرق وأساليب تقدير العرض وزاوية تصور العمالة المعروضة.

#### ألف - طرق وأساليب تقدير العرض

لم تفصح الخطط العامة للتنمية الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية عن طرق تقدير العرض من القوى العاملة. ولكن الأئمانة العامة لمجلس القوى العاملة بالمملكة قامت بتقدير اجمالي القوى العاملة، على أساس أن حجم العرض الكلي من القوى العاملة يعتمد على ثلاثة مؤشرات رئيسية. الأول يخص حجم السكان وتوزيعه حسب فئات العمر والجنس، والثاني يتعلق بنسبة السكان الذين يختارون الدخول في قوة العمل، والثالث خاص بعدد ساعات العمل التي يؤديها المشاركون في قوة العمل<sup>(١)</sup>.

وينتقل الأسلوب بعد ذلك من الاجمالي إلى المفصل، على أساس أن معدلات المشاركة في قوة العمل وتغيراته تتباين حسب الفئات العمرية و/أو الجنس للمؤهلين عمرياً لممارسة الاختيار في الدخول في قوة العمل. لذلك فإن استخلاص نتائج أكثر واقعية يكون من خلال تقدير حجم قوة العمل حسب الفئات والخصائص المذكورة. ويمكن التنبؤ بحجم القوى العاملة ومعدلات المشاركة فيها استناداً إلى التنبؤات السكانية للفئات العمرية لمن هم في سن العمل وتوزيعهم حسب فئات العمر والجنس، وذلك امتداداً للاتجاهات الماضية<sup>(٢)</sup>.

ولما كان التعليم والتدريب من أبرز العوامل المؤثرة في تكوين المهارات وتنميتها، لذلك فإن القوى العاملة المؤهلة تعليمياً تستخلص من الرصيد التراكمي لاجمالي خريجي مراحل وأنواع التعليم المختلفة، الذين ما زالوا على قيد الحياة، وما زالوا يشاركون في قوة العمل. وبالتالي فإن حجم العمالة غير المتعلمة يتمثل في الفرق بين تقديرات اجمالي من هم في قوة العمل وتقديرات اجمالي المتعلمين

(١) الأئمانة العامة لمجلس القوى العاملة، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، معلومات وبيانات غير منشورة، ص. ٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص. ٢٣.

منهم<sup>(١)</sup>. أما تقدير حجم العمالة المتعلمة فيمر بمرحلتين، تبدأ المرحلة الأولى بتقدير أعداد قوة العمل المحتملة من خلال اتجاهات الأعداد التراكمية لخريجي المراحل التعليمية المتتالين وأعداد الطلاب الذين ما زالوا يواصلون دراستهم من خريجي تلك المراحل. والمرحلة الثانية يتم فيها تعديل التقديرات التي تمت في الخطوة الأولى باستبعاد الذين لا يدخلون في قوة العمل منها، وصولاً إلى أعداد خريجي مراحل التعليم المختلفة الذين هم في قوة العمل، أي تقديرات الفئة المتعلمة من إجمالي قوة العمل السعودية<sup>(٢)</sup>.

ويمكن ترجمة المستويات التعليمية بعد ذلك إلى مستويات مهنية، حيث يتم تقدير الطلب على القوى العاملة طبقاً لهذه المستويات، ومن ثم يمكن الباحث من موازنة العرض والطلب طبقاً للمستويات المهنية والكشف عن عناصر الفائض والعجز في المستويات المختلفة بين العرض والطلب. وتم هذه الترجمة من خلال مصفوفة قوة العمل طبقاً للمهنة والمستوى التعليمي<sup>(٢)</sup>.

ولكن الوضع في قطاع الصناعة يختلف عن الوضع في المستوى الوطني. فقطاع الصناعة هو مشروعات مختلفة تفرز عدداً من الوظائف طبقاً للمستويات التعليمية ومهنية معينة. وهذه الوظائف يشغل بعضها أفراد من قوة العمل، والبعض الآخر يستمر شاغراً، مما يستلزم إعداد القوى العاملة لشغله. ويتم ذلك الأعداد من خلال الرابط بين أجهزة التعليم والتدريب ومقتضيات الانتاج أولاً، ثم الإعلان عن خلو هذه الوظائف. أما بشأن تقدير هذه الوظائف الشاغرة في المستقبل فإن ذلك يقتضي الإمام الكامل بالتطور التكنولوجي في قطاع الصناعة وما إذا كان سيترتب عليه توفير بعض العمال (إدخال الآلية مثلاً)، وكذلك تطور ظروف السوق (كساد السلعة المنتجة)، أو عوامل تخص الانتاج ذاته (توافر أو عدم توافر الموارد الأولية). لذلك فإن أساليب تقدير عرض القوى العاملة في قطاع الصناعة لن تختلف عن تقدير الطلب عليها. وإذا كان الطلب يترجم تحت مسمى وظيفي، فإن العرض يترجم تحت مسمى حجم الداخلين الجدد إلى الصناعة، نتيجة لوجود وظائف جديدة أو انسحاب البعض بسبب الإحالة إلى المعاش أو الاستقالة أو الفصل من العمل أو الوفاة أو الهجرة إلى خارج البلاد. وحقيقة المنسحبين من مجال العمل هي وظائف شاغرة تحتاج إلى تعيينات يجب أن تؤخذ في الحسبان، قد لا تظهر بصورة واضحة على المستوى الوطني إلا في صورة الداخلين الجدد في سوق العمل والمتعطلين عن العمل. ولكن هؤلاء لا يعادلون، على المستوى الوطني، حجم الوظائف الشاغرة. ولكن

(١) المرجع السابق، ص. ٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص. ٢٩.

على مستوى الصناعة، فمن الممكن أن يكون عدد الداخلين الجدد إلى سوق الصناعة مساوياً لعدد الوظائف التي شفرت بسبب الانسحاب فيها، بالإضافة إلى الوظائف التي تنشأ نتيجة التوسعات في المصانع القائمة أو المصانع التي تنشأ.

#### باء - تطور تقديرات عرض العمالة كماً ونوعاً

إذا كانت تقديرات العرض منقوى العاملة في الصناعة تساوي المستخدمين فعلاً بالإضافة إلى الداخلين الجدد في مجال الصناعة، وكانت تقديرات الطلب منقوى العاملة في ذلك المجال هي الوظائف المشغولة فعلاً بالإضافة إلى الوظائف المنتظر إشغالها، فإن عدد الداخلين الجدد في مجال الصناعة يجب أن يساوي عدد الوظائف المنتظر إشغالها، وإلا ترتب على ذلك أن يكون هناك فائض في بعض المستويات المهنية أو عجز في بعضها الآخر. ولما كان قد عرضنا تقديرات الطلب، فإن تطور تقديرات العمالة كماً ونوعاً في قطاع الصناعة من زاوية العرض يجب أن ينصب أساساً على الداخلين الجدد في هذا القطاع.

ومن الجدول رقم ٢٤ يمكن استنباط حجم الداخلين الجدد لمجال الصناعات التحويلية خلال الخطط الخمسية المختلفة للتنمية على الوجه التالي:

الفترة	الدخليون الجدد في الصناعات التحويلية إجمالي الأنشطة (بالآلاف)	الدخليون الجدد في الصناعات التحويلية للأجمالي منهم (بالآلاف)
١٩٧٥-١٩٧٠	٣١١٥	١٨٥
١٩٨٠-١٩٧٥	٨٠٨٥	٣١٠
١٩٨٥-١٩٨٠	١٠٥٠	٤١٩
١٩٨٥-١٩٨٤	٢٢٥٥	١٢٦٨

ومن هذا الجدول يتضح أن تقديرات الداخلين الجدد في مجال الصناعات كان يشكل نسبة بسيطة من مجموع الداخلين في مجال الأنشطة المختلفة (٥٩ في المائة) في الخطة الأولى للتنمية، ثم انخفض إلى ٣٨ في المائة في الخطة الثانية، وأخذ يرتفع في الخطة الثالثة إلى ٢٧ في المائة. أما في الخطة الرابعة، فنظراً لأنكماش الطلب الكلي على العمالة، كانت حصيلة الداخلين الجدد سلبية، بمعنى انحسار العمالة عن الأنشطة، بعكس نشاط الصناعات التحويلية، الذي كان ايجابياً في

حصيلة الداخلين الجدد، ولذلك كانت نسبته تبلغ ٦٢ في المائة من الاجمالي، وقد سبق الاشارة الى أن الصناعات التحويلية كانت من بين الانشطة ذات النمو الايجابي بعكس نشاط مثل نشاط التشييد والبناء.

ومن الجدول رقم ٢٥ يمكن استخلاص تقديرات الداخلين الجدد من العمالة حسب المهن في الصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١. ولن يختلف معدل النمو في كافة الفئات المهنية، كما لن يختلف الهيكل النسبي للداخلين الجدد، عن الهيكل النسبي لحجم تقديرات الطلب في الأعوام المختلفة، وذلك لأن ذلك الجدول صبني على امتدادات لاتجاهات الماضي.

لكن من الجدول رقم ٢٧ يمكن رسم سياسات التعليم على أساس النظر اعتباراً من عام ١٩٩٢، حيث يلزم أن تكون مخرجات التعليم من السعوديين مطابقة لبيانات الجدول أو قريبة منه، وذلك من أجل تحقيق سعودية الوظائف بشكل كامل أو شبه كامل. ويظهر من القسم المهني الأول «المهن العلمية والفنية» الحجم المطلوب من الجامعات والكليات والمعاهد المتوسطة تخرجه من السعوديين.

أما رسم سياسات التدريب فيكون بالنظر إلى الجدول نفسه في الفئات المهنية الخاصة بالكتبة ومشغلي الآلات وعمال الانتاج وعمال التشييد. ولكن العاصل أن مخرجات التدريب المهني قد لا تتواءم مع مدخلات الصناعات المختلفة من العمالة، الأمر الذي يتضمن تعديل بعض برامج مراكز ومعاهد التدريب المهني بشكل يسمح بالوفاء بمتطلبات الصناعات التحويلية من القوى العاملة.

وإذا رُوج المطلوب في عام ١٩٨٧ من المشغلين بالعمال الكتابية نجد أن عددهم ١٧٧٧ عاملأً فقط مع أن مدارس التعليم الثانوي التجاري الصباغي قد أفرزت ٩٨٦ خريجاً في عام ١٩٨٦/١٩٨٥ و ٨٢٥ خريجاً عام ١٩٨٧/١٩٨٦. فهل كان ذلك الانخفاض في عدد الخريجين متماشياً مع متطلبات الصناعة مثلاً (مع أن هناك أنشطة اقتصادية أخرى تتطلب خريجين جدأً من مدارس التعليم الثانوي التجاري)؟ إن نسبة الخريجين إلى المطلوبين في قطاع الصناعة تمثل ٤٧.٨ في المائة من مجموع المطلوبين. وإذا روج عدد المطلوبين للعمل في قطاع الصناعة من عمال الانتاج ومشغلي الآلات وعمال التشييد والبناء نجد أن عددهم ٢٦٠١٢ عاملأً، في حين أن مخرجات مراكز التدريب المهني (النهارجي والمسائي) كالتالي:

التدريب النهاري ١٠٢ خريج في عام ١٩٨٥/١٩٨٦ و ٣٢٦٦ خريج في عام ١٩٨٧/١٩٨٦.

الجدول -٢٧- تقدیرات الداخلين الجدد من العمالة حسب المهن في  
الصناعات التحويلية بالمملكة العربية السعودية  
(١٩٨٧-١٩٩١) f

الاقسام المهنيّة					
١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	
٢١٢٨	٢٠١٩	١٩١٤	١٨١٥	١٧٢١	المهن العلمية والفنية
١٠٨٤	١٠٣٣	٩٧٦	٩٢٧	٨٧٨	الاداريون
٢١٣٨	٢٠٢٢	١٩٢١	١٨٢١	١٧٢٧	المهن الكتابية
١٤٣٣	١١٦٢	١٢٠٠	١١٣٧	١٠٧٨	المشتغلون بالبيع
٢٢٦٠	٢٢٢٨	٢١٢٢	٢٠١٢	١٩٠٩	مشغلو الخدمات
٢٢	٢٢	٢٠	١٩	١٨	المشتغلون بالزراعة
٢٣٧٨٦	٢٢٥٠٠	٢١٣٨٨	٢٠٢٨٣	١٩٢٣٥	عمال الانتاج
١٧٣٥	١٦٤٤	١٥٦٠	١٤٧٩	١٤٠٣	مشغلو الآلات
٦٦٤٣	٦٣٠٢	٥٩٧٥	٥٦٦٦	٥٣٧٤	عمال التشيد
٤١٢٢٩	٣٩٠٩٨	٣٧٠٧٦	٣٥١٠٩	٣٣٤٢	كل المهن

الجدول -٢٧- (تابع)

ـ (١٩٩٠-١٩٩٢)

الاقسام المهنيّة					
١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢		
٢٦٣٢	٢٤٩٥	٢٣٦٧	٢٢٤٥	المهن العلمية والفنية	
١٣٤٣	١٢٧٤	١٢٠٨	١١٤٥	الاداريون	
٢٦٤١	٢٥٠٤	٢٣٧٥	٢٢٥٢	المهن الكتابية	
١٦٤٩	١٥٦٣	١٤٨٢	١٤٠٦	المشتغلون بالبيع	
٢٩١٨	٢٧٦٨	٢٦٢٥	٢٤٨٨	مشغلو الخدمات	
٢٧	٢٧	٢٤	٢٤	المشتغلون بالزراعة	
٢٩٤١١	٢٧٨٩٠	٢٦٤٤٨	٢٥٠٨٠	عمال الانتاج	
٢١٤٥	٢٠٣٣	١٩٢٩	١٨٢٩	مشغلو الآلات	
٨٢١٦	٧٧٩٢	٧٣٨٩	٧٠٠٧	عمال التشيد	
٥٠٩٨٢	٤٨٣٤٦	٤٥٨٤٧	٤٣٤٧٦	كل المهن	

المصدر: محسوبة من الجدول رقم ٢٥ بطرح العام من العام السابق عليه.

التدريب المسائي ٣٩٧٩ و ٢٧٩ خريجاً على التوالي. أي أن المجموع ٦٩٩١ و ٥٤٥٥ خريجاً في كل من التدريب النهاري والمسائي حسب العامين المذكورين أعلاه على التوالي. إذ يمثل الخريجون من مجموع المطلوبين في تلك الأقسام المهنية ٢١ر٣ في المائة. لذلك فإن صراحت التدريب في حاجة إلى تنشيط جهودها وفي نفس الوقت تعديل مناهجها بما يتواكب مع متطلبات ومتضيّفات الصناعة.

وإذا كان الجدول رقم ٢٧ يساعد مخططبي التعليم والتدريب في مواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات الصناعة التحويلية من القوى العاملة، فإن الجدول ٢٨، الذي ينسب القيم المالية لاجمالي فرص العمل الى العمالة، يساعد المخططين عموماً لقطاع الصناعة على تقدير تكاليف الفرص الجديدة في الأنشطة الصناعية المختلفة. وعن طريق معرفة قيمة كل فرصة في كل نشاط على حدة، يمكن حساب اجمالي تكاليف الفرص المختلفة في الأنشطة اجمالياً وتفصيلياً. ولاشك ان فرصة العمل قد تختلف تكاليفها حسب نوع العمل الذي يسند الى العامل. كما أن فرصة العمل في نشاط صناعة المواد الغذائية قد تكون أقل تكلفة منها في قطاع صناعة مواد البناء. كذلك، يختلف الوضع بين ما إذا كان النشاط نفسه يعتمد على أسلوب تقني تقليدي في الانتاج أم على أسلوب تقني متقدم، مثل صناعة الأسمدة.

#### الجدول -٢٨ - معدل التمويل/العمالة في الأنشطة الاقتصادية الصناعية (\*)

بالمملكة العربية السعودية

(١٩٧٩-١٩٧٥) -٤

(القيمة بـملايين الريالات)

النشاط الصناعي	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥
صناعة المواد الغذائية	٠٣٤٣٢	٠٣٥٢٧	٠٢٩٩٩	٠٢٥٧٢	٠٢١٠٦
صناعة المنسوجات والملابس	٠١٨٣٧	٠١٧٥٠	٠٧٦٣	٠٧٦٥	٠٦٤١
الصناعات الجلدية	٠١٣١٢	٠١٦٢	٠١٥٠٥	٠١٥٠٥	٠١٥٠٥
صناعة المنتجات الخشبية	٠١٤١٠	٠١٥٣٦	٠١٨١	٠١١٥٠	٠٠٩٨
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٠٢٤٠٠	٠١٩٧٦	٠١٧٠٧	٠١٥٥٤	٠١٤٤٦

الجدول -٢٨- (٤) (تابع)

النشاط الصناعي	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الصناعات الكيماوية	١٣٢	٣٤٧٨	٢٤٢٩	٢٤٠٥	١٥٠
صناعة الصيني والخزف	٢٤٢٩	٢٦٢٨	٢٤٠٥	٣٤٧٨	١٣٢
والفخار والقيشاني	٣٤٠٣	٣٠٤٣	٣٩٩٦	٣٠٣٤	٩٣٨
والزجاج ومنتجاته	٥٣٣	٥٣٢	٥٣٨٣	٥٣٥	٤٤٠
صناعة مواد البناء	٧٧٦	٧٧٦	٧٧٦	٧٧٦	٦٠٠
الصناعات المعدنية	٣٨٠٤	٣٧٣	٣٧٣	٣٧٣	٣٨٠٤
صناعات أخرى	٩٢٥	٦٠١	٦٠١	٦٠١	٩٣٩
الاجمالي	٥٠٢٦	٤٢٦	٣٢٢٣	٣٢٢٣	٥٠٢٦

(\*) معدل التمويل/العمال: هو حصيلة العلاقة النسبية بين قيمة التمويل وعدد العمال.

الجدول -٢٨- (تابع)

ب- (١٩٨٤-١٩٨٠)

(القيمة بـملايين الريالات)

النشاط الصناعي	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
صناعة المواد الغذائية	١١٦	١٢١	١١٢	١١٢	٣٠٦٨
صناعة المنسوجات والملابس	٩٤١	٩٥٤	٩٨١	٧٧٧	١٥١
الصناعات الجلدية	٤١١	٣٤٩	٣٤٩	٣٤٩	١٥١
صناعة المنتجات الخشبية	٤٥٨	٤٥٨	٤٦٠	٤٠٤	٣٠٤
صناعة الورق ومنتجاته	٢٢٣	٢٢١٩	٢٠١	٢٠٣٣	٢٠٣٣
والمطبعة والنشر	٧٢٩	٩٠٩	٣١٢	٤٧٤	٧٤٧
الصناعات الكيماوية	٧٢٩	٩٠٩	٣١٢	٣١٢	٧٤٧
صناعة الصيني والخزف	٢٨١١	٢٨١١	٢٨١١	٢٩٣	٩٣٨
والفخار والقيشاني	٤٨٦	٤٨٢	٤٨٢	٥٦٥	٥٥٥
والزجاج ومنتجاته	١٤٧	١٤٧	١٨٢	٢٦٧	٣٦٢
صناعة مواد البناء	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢
الصناعات المعدنية	٩٣٣	٩٣٣	٩٣٣	٢٧٠	٣٢٧
صناعات أخرى	٧٢٢	٨٤٢	٨٩٩	٩٧١	٣٧٤
الاجمالي	٧٢٢	٨٤٢	٨٩٩	٩٧١	٣٧٤

أما الجدول ٢٩ فيبيّن تقديرات الداخلين الجدد في الصناعات التحويلية حسب النشاط الصناعي (١٩٨٧-١٩٩٤). واجماليات السنوات المختلفة حسب النشاط الصناعي هي اجماليات الاعمال المهمة. أما الفائدة التي تعود على المخطط من هذا الجدول فهي ملاحظة أعداد الداخلين الجدد في كل نشاط صناعي على حدة. وإذا رُوجع ذلك مع السياسات المطلوب اتباعها في المستقبل، فإنه يمكن تعديل الاتجاهات بما يتلاءم مع هذه السياسات، وبذلك يمكن تخفيض أو زيادة عدد الداخلين في النشاط الصناعي الواحد عما قد يحدث لو أطلقت الاتجاهات الماضية. ومن المعروف أن كل نشاط صناعي يتطلب عدداً من المهن الحاكمة والحرجة لتسخير نشاطه. ومثل هذه الأعداد الواردة بالجدول المذكور قد تسهل لمخطط التعليم والتدريب التركيز ومعرفة المدى الكمي والنوعي من المهن التي يتطلبها كل نشاط، وبالتالي تعديل أو تركز المناهج المختلفة على إفراز هذه المهن بالكم والنوع المطلوبين.

**الجدول ٢٩ - تقديرات الداخلين الجدد في الصناعات التحويلية حسب النشاط الصناعي بالمملكة العربية السعودية**  
**(١٩٨٧-١٩٩١)**

النشاط الصناعي					
١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	
٥٩٠٣	٥٥٩٩	٥٣٠٩	٥٠٣٤	٤٧٧٤	صناعة المواد الغذائية
٩٨٩	٩٣٨	٨٩٠	٨٤٤	٨٠٠	صناعة المنسوجات والملابس
١٧١	١٦٣	١٥٤	١٤٥	١٣٩	الصناعات الجلدية .
١٦٢٩	١٥٤٤	١٤٦٤	١٣٨٩	١٣١٧	صناعة المنتجات الخشبية
٢٠٥٦	١٩٥١	١٨٤٩	١٧٥٤	١٦٦٣	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر
٦٣٥٤	٦٠٢٦	٥٧١٢	٥٤١٩	٥١٣٩	الصناعات الكيماوية
٦٧٣	٦٣٨	٦٠٤	٥٧٤	٥٤٤	صناعة الصيني والخزف والفخار والقيشاني والزجاج ومنتجاته
١١٢٩٥	١٠٧١١	١٠١٥٧	٩٦٣٢	٩١٣٤	صناعة مواد البناء

الجدول ٢٩ (٤) (تابع)

						النشاط الصناعي
١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧		الصناعات المعدنية
١١٩٠٢	١١٢٨٥	١٠٧٠٥	١٠١٤٩	٩٦٢٦		
٢٥٧	٢٤٣	٢٣١	٢١٩	٢٠٧		صناعات أخرى
٤١٢٢٩	٣٩٠٩٨	٣٧٠٧٦	٣٥١٥٩	٣٣٣٤٣		الاجمالي

الجدول ٢٩ - (تابع)  
بالمملكة العربية السعودية  
(١٩٩٠-١٩٩٢) بـ

						النشاط الصناعي
١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢			النشاط الصناعي
٧٣٠	٦٩٢٢	٦٥٦٦	٦٢٢٥			صناعة المواد الغذائية
١٢٢٤	١١٦٠	١١٠٠	١٠٤٤			صناعة المنسوجات والملابس
٢١١	٢٠١	١٩٠	١٨٠			الصناعات الجلدية
٢٠١٤	١٩١٠	١٨١١	١٧١٧			صناعة المنتجات الخشبية
٢٥٤٣	٢٤١١	٢٢٨٧	٢١٦٩			صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر
٧٨٥٦	٧٤٥٢	٧٠٦٦	٦٧٠١			الصناعات الكيماوية
٨٣١	٧٨٩	٧٤٧	٧٠٩			صناعة الصيني والخزف والفالخار والقيشاني والزجاج ومنتجاته
١٣٩٦٨	١٣٢٤٤	١٢٥٦٠	١١٩١٠			صناعة مواد البناء
١٤٧١٨	١٣٩٥٦	١٣٢٣٥	١٢٥٠١			الصناعات المعدنية
٣١٧	٣٠١	٢٨٥	٢٧٠			صناعات أخرى
٥٠٩٨٢	٤٨٣٤٦	٤٥٨٤٧	٤٣٤٧٦			الاجمالي

المصدر: محسوبة من الجدول رقم ٢٦.

#### المبحث الرابع - تطور أوضاع القوى العاملة في الصناعة

##### ألف - التطور الكمي للقوى العاملة في الصناعة وتوزيعاتها على مختلف الفروع

يبين الجدول ٣٠ أن معدلات النمو السنوي لاستخدام العمالة في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ كانت عالية، إذ بلغ متوسط معدل النمو ٢١٪ في المائة سنويًا بينما هبط هذا المتوسط إلى ٥٪ في المائة خلال الفترة التالية ١٩٨٠-١٩٨٤. وبينما تراوحت معدلات نمو العمالة في الأنشطة المختلفة في الفترة الأولى بين ١٪ في المائة في صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر، و٦٪ في المائة في صناعة المنتجات الخشبية، تراوحت تلك المعدلات في الفترة الثانية بين ٦٪ في المائة في صناعة المنتجات الجلدية و١٢٪ في المائة في صناعة الصيني والخزف.. الخ.

وكانت الصناعات المعدنية تمثل النسبة الأعلى من مجموع العمالة في سنة ١٩٧٥ (٣١٪ في المائة)، إلا أن صناعة مواد البناء حل محلها في السنوات التالية ولغاية ١٩٨٤.

ويبيّن الجدول ٣١، بدوره، أن صناعة مواد البناء قد استحوذت على النسبة الأعلى من الداخلين الجدد في العام ١٩٧٦ (٥٦٪ في المائة) واستمرت لها نفس المكانة حتى العام ١٩٨٤ (٦٤٪ في المائة)، في حين أنه لم يكن للصناعات الأخرى أهمية كبيرة، باستثناء صناعة المواد الغذائية التي استحوذت على ١١٪ في المائة و٣٪ في المائة من الداخلين الجدد على التوالي، والصناعات المعدنية ٧٪ و١٢٪ في المائة على التوالي، والصناعات الكيمياوية ١١٪ في المائة و٩٪ في المائة على التوالي.

##### باء - قوة العمل في الصناعات التحويلية حسب الفئات العمرية والجنس

يبين الجدول ٣٢ أن قوة العمل في الصناعات التحويلية قد تركزت في العاشرتين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ في الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة، تليها الفئة العمرية ٤٤-٣٥ سنة. كما يبيّن أن نسبة السعوديين إلى قوة العمل كانت في العاشرتين منخفضة: ١٪ في المائة في عام ١٩٨٦ و ٣٪ في المائة في عام ١٩٨٧، وكانت منخفضة في أغلب الفئات العمرية فيما عدا الفئة العمرية ١٢-١٤ سنة والفئة العمرية ٥٥-٦٤ سنة في عام ١٩٨٦ والفئة العمرية ٦٥ سنة فأكثر في كل العاشرتين.

الجدول -٣٠- العمالة في الأنشطة الاقتصادية الصناعية  
بالمملكة العربية السعودية  
(١٩٧٩-١٩٧٥) -٤-

معدل النمو السنوي	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	النشاط الصناعي
٢٣,٨	١٢٧٠٤	١٠٥٧٦	٩٤٧٩	٦٦٣٦	٥٤٣١	صناعة المواد الغذائية
٣٠,٩	٢٣٨٤	١٩٣٦	١٤١٦	٨٣٧	٨١١	صناعة المنسوجات والملابس
٣٦,٢	٣٢٠	٢٧٢	٩٣	٩٣	٩٣	الصناعات الجلدية
٧,٦	٢٨٢٩	٢٣٣٧	٢٣٣٧	٢٢٣٤	٢١١٣	صناعة المنتجات الخشبية
٥٣,١	٢٥٧٩	٣٤٩٢	٣١٦٣	٢٦٨٤	٢٢٣٧	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر
١٥,١	١٠٤٢٤	٩٣٦٤	٨٢٤١	٧١٤٢	٥٩٤٧	الصناعات الكيماوية
١١,٤	١٣٤٨	١٣٠	١٣٠	١٢١٦	٨٧٥	صناعة الصيني والخزف والغخار والقيشاني والزجاج ومنتجاته
٣١,٣	٢٦٠٠٤	٢٢٧٦١	٢٠٢٩٣	١٤٧٨٢	٨٧٦١	صناعة مواد البناء
١٧,٦	٢٢٩٤٢	١٦٦٢٥	١٣٣٥٦	١١٩٨٦	١١٩٨٦	الصناعات المعدنية
١٢,٩	٣٩٨	٢٩١	٢٤٥	٣٨٠	٢٤٥	صناعات أخرى
٢١,١	٨٢٩٨٢	٧١٦٣٩	٦٣٢٠٧	٤٩٣٦١	٣٨٥٩٩	الاجمالي

الجدول - ٣٠ - (تابع)

ب - (١٩٨٤-١٩٨٠)

معدل التموي السنوي المتوسط	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	النشاط الصناعي
٣,٣	١٦٢٤٨	١٥٩٥٤	١٥٧٠٢	١٥١٧٠	١٤٢٦٧	صناعة المواد الغذائية
٤,٥	٢٩٣٤	٢٩١١	٢٨٨١	٢٧٧٦	٢٤٦٥	صناعة المنسوجات والملابس
٦,٨	٧٢٣	٥٧٧	٥١٩	٥١٩	٣٦٥	الصناعات الجلدية
٤,٨	٣٦٩٦	٣٦٩٦	٣٦٧٢	٣٤٧٦	٣٠٦٠	صناعة المنتجات الخشبية
٥,٥	٥٢٢٧	٥١٥٠	٥١٥٠	٤٨٥٧	٤٢٢٥	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر
٧,٢	١٨٣١٨	١٧٧٦	١٧٢٠٢	١٤١٣٢		الصناعات الكيماوية
١,٢		١٤١٦	١٤١٦	١٤١٦	١٣٤٨	صناعة الصيني والخزف والفخار والقيشاني والزجاج ومنتجاته
٤,٤	٣٤٨٥٧	٣٢٢٥٣	٣١٠٠٣	٢٩٨٩٨	٢٨٢٤١	صناعة مواد البناء
٤,٧	٣٢١٣٦	٣١٦١٧	٣٠٤٤٤	٢٩٢٣٩	٢٦٧١٠	الصناعات المعدنية
٩,٣	٧٧٤	٧٧٤	٦٩٨	٦٣٠	٥٤٢	صناعات أخرى
٥,٢	١١٢٦٦٦	١١٦٦٩٢	١٠٩٢٥١	١٠٥٢٨٣	٩٥٣٥٠	الاجمالي

المصدر: وزارة الصناعة، النشرة الاحصائية لعام ١٩٨٤-١٩٨٠.

ملحوظة: العمالة هنا تعني العمالة الكلية بغض النظر عن الجنسية.

الجدول -٣١- الدخلون الجدد في الأنشطة الاقتصادية الصناعية  
بالمملكة العربية السعودية  
(١٩٧٦-١٩٨٠)

النشاط الصناعي	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٦	التوزيع النسبي
صناعة المواد الغذائية	١٢٠	٢٨٤٣	١٠٩٧	٢١٧٨	١٥١٣	١١٥٢	٠٢٠
صناعة المنسوجات والملابس	٢٦	٥٧٩	٥٢٠	٤٤٨	٨١	٠٢٠	-
الصناعات الجلدية	-	-	١٨٠	٤٧	٤٥	-	-
صناعة المنتجات الخشبية	١٢١	١٠٣	-	٤٩٢	٢٣١	١١١	١١١
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٣٤٧	٤٧٩	٣٢٩	٨٧	٦٤٦	٣٢	٥٦٠
الصناعات الكيماوية	١١٩٦	١٠٩٨	١١٢٣	١٠٦٠	٣٧٠٨	١١١	٣٢
صناعة الصيني والخزف والخخار والقيشاني والزجاج ومنتجاته	٣٤١	٨٩	-	٤٢	-	٥٦٠	١٢٥٧
صناعة مواد البناء	٦٠٢١	٥٠١١	٢٤٦٨	٢٤٣٢	٢٢٣٧	٢٢٣	١٠٣
الصناعات المعدنية	١٣٧٠	٣٢٧٩	٢٦٦٩	٣٦٣٨	٣٧٦٨	١٢٥٧	١٠٣
صناعات أخرى	١٣٥	١٣٥	١٠٧	١٤٤	١٠٧	١٠٠٠	١٠٠٠
الاجمالي	١٠٧٦٢	١٣٨٤٦	١١٣٤٣	٨٤٣٢	١٢٣٧٣	١٢٣٧٣	

الجدول -٣١- (تابع)

بـ - (١٩٨٤-١٩٨١)

النشاط الصناعي	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	التوزيع النسبي لعام ١٩٨٤	معدل التصوّر المتوسط في المائة
صناعة المواد الغذائية	٩٠٣	٥٣٢	٢٥٢	٢٩٤	٧٣	١٦,٢-
صناعة المنسوجات والملابس	٣١١	١٠٥	٣٠	٢٢	٦٠	١٥,٥-
الصناعات الجلدية	١٥٤	-	٥٨	١٤٦	٢٦	-
صناعة المنتجات الخشبية	٤١٦	١٩٧	٢٤	-	-	-
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٦٣٢	٢٩٣	-	٧٧	١٩	١٧,٢-
الصناعات الكيماوية	٣٠٧٠	٥٦٤	٥٥٢	٣٦٣	٩٠	١٢,٨-
صناعة الصيني والخزف والفخار والقيشاني والزجاج ومنتجاته	٦٨٠	-	-	-	-	-
صناعة مواد البناء	١٦٥٧	١١٠٥	١٢٥٠	٢٦٠٤	٦٤,٧	١٨,٩-
الصناعات المعدنية	٢٦٢٩	١١٥٠	١١٧٣	٥١٩	١٢,٩	١٥,٤-
صناعات أخرى	٨٨	٦٨	٧٦	-	-	-
الاجمالي	٩٩٢٨	٣٩٦٨	٣٤١٥	٤٠٢٦	١٠٠,٠	١١,٦-

المصدر: محسوبة من الجدول .٣٠

الجدول ٣٢ - قوة العمل في الصناعات التحويلية حسب الفئات العمرية والجنسية  
بالمملكة العربية السعودية  
(١٩٨٧-١٩٨٦)  
(f)

١٩٨٧			١٩٨٦			الفئات العمرية
الجملة	غير سعودي	Saudi	الجملة	غير سعودي	Saudi	
-	-	-	٥٠٧	٢٤٠	٢٦٧	١٤-١٢
٥٣١١	٤٥٠٥	٨٠٦	٧٠٧٦	٦١٠٠	٩٧٦	١٩-١٥
٢٤٠٠٦	٢٦٠٣٦	٧٩٧٠	٤٢٢٦٥	٣٦٣٧	٥٨٨	٢٤-٢٠
١٣٥٩٢٢	١١٠١٦٨	٢٥٧٥٤	١٥٠٠٩٢	١٣٥٧٦٦	١٤٣٢٦	٢٤-٢٥
٧٤٠٨٩	٦١١٩٠	١٢٨٩	٨٠١٢٩	٧١٩٧١	٨١٥٨	٤٤-٣٥
٢٨٧٣٨	٢٣٥١٨	٥٢٢٠	٣٣٣١٦	٢٧٨٧١	٥٤٤٦	٥٤-٤٥
٨٠٢٦	٦١١٩	١٩١٧	٨٠٩٩	٤٧٨٦	٣٣١٣	٦٤-٥٥
٢٠٠٧	١٠٢٩	٩٧٨	٢٣٩٩	١٦٥٤	٧٤٥	٦٥ سنة فأكثر
٢٨٨٠٩٩	٢٣٢٥٥٤	٥٥٥٤٤	٣٢٣٨٨٣	٢٨٤٧٦٦	٣٩١١٩	المجموع

(ب)

١٩٨٧			١٩٨٦			الفئات العمرية
نسبة غير السعوديين	نسبة السعوديين	نسبة غير السعوديين	نسبة السعوديين	نسبة غير السعوديين	نسبة السعوديين	
التوزيع النسبي للقوى حسب الفئة (بالمائة) العمل	القوى حسب الفئة (بالمائة) العمل	العمرية				
-	-	-	٠٢	٠٩	٥٢٧	١٤-١٢
١١٨	٥٦	١٥٢	٢٢	٦٣	١٣٨	١٩-١٥
١١٨	٢٣	٢٣٤	١٣١	٦٢	١٣٩	٢٤-٢٠
٤٧٢	٤٣	١٨٩	٤٦٣	٩٥	٩٥	٣٤-٢٥
٢٥٧	٤٧	١٧٤	٢٤٧	٨٨	١٠١	٤٤-٣٥
١٠٠	٤٥	١٨٢	١٠٣	٥١	١٦٣	٥٤-٤٥
٢٨	٣٢	٢٢٩	٢٥٥	١٤	٤٠٩	٦٤-٥٥
٠٧	١١	٤٨٧	٠٧	٢٢	٣١	٦٥ سنة فأكثر
١٠٠	٤٢	١٩٣	١٠٠	٧٣	١٢١	المجموع

المصدر: مصلحة الاحصاءات العامة، إدارة الاحصاءات الاجتماعية، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية (١٩٨٦ و ١٩٨٧).

### جيم - تطور الخصائص التعليمية للقوى العاملة في الصناعة

نظراً لأن بيانات الخصائص التعليمية للقوى العاملة في الصناعة غير متاحة على مستوى المملكة في كل القطاعات، تم اللجوء إلى بيانات المؤسسات والشركات التي تستخدم خمسين عاملاً فأكثر في سنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بشركة سابك والشركات التابعة لها خلال السنوات ١٩٨٥-١٩٨١.

وهكذا فإن الجدول ٣٣ يبين اتجاهها نحو تقلص نسبة المستويات التعليمية الدنيا من مجموع القوى العاملة في مؤسسات الصناعة التحويلية التي تستخدم خمسين عاملاً فأكثر، يقابلها ارتفاع في نسب مستويات «الثانوي العام» و«الثانوي الفني» و«الجامعي».

أما الجدول ٣٤ فيؤكد هذا الاتجاه لمستويات «الثانوية العامة العلمية» و«الثانوية التجارية» و«الثانوية المهنية» على امتداد الفترة ١٩٨٥-١٩٨١ فيما يتعلق بالقوى العاملة في شركة سابك والشركات التابعة لها.

### دال - تطور الهياكل المهنية والمهارية للقوى العاملة في الصناعة

أما عن البيانات المتعلقة بالهياكل المهنية للقوى العاملة في مؤسسات الصناعة التحويلية التي تستخدم خمسين عاملاً فأكثر لسنوات ١٩٨٥-١٩٨٣ من جهة، وفي شركة سابك والشركات التابعة لها خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨١ من جهة ثانية، فلدينا بالإضافة إليها بيانات بهذه الهياكل على مستوى مجموع القوى العاملة في الصناعات التحويلية عائدة لسنطين ١٩٨٦-١٩٨٧.

فيما يتعلق بالقوى العاملة في المؤسسات التي تستخدم خمسين عاملاً وما فوق، يبين الجدول ٣٥ اتجاهها واضحأ نحو زيادة أصحاب المهن العلمية والفنية وبشكل أقل زيادة نسبة «المديرون والإداريون» مع بقاء نسبة «عمال الاتصال ووسائل النقل والعمال العاديون» أعلى نسبة، حيث بلغت ٧٥٪ في المائة في عام ١٩٨٣/١٩٨٤ و ٧٢٪ في المائة في عام ١٩٨٤/١٩٨٥.

**الجدول ٣٣ - توزيع العاملين بالمؤسسات والشركات ذات الخمسين عاملاً فأكثر في الصناعات التحويلية والحالة التعليمية بها (١٤٠٥-١٤٠٣ هـ) بالمملكة العربية السعودية**

الحالة التعليمية	العدد	١٤٠٤-١٤٠٣ هـ		١٤٠٥-١٤٠٤ هـ		معدل النمو السنوي كنسبة مئوية
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
أمية	٦٩٩٦	١٨٥	٥١٧	١١٨	٢٧٠-	
يقرأ ويكتب	٩٧٤٤	٢٥٨	٧٥٠	١٧٥	٢٢٥-	
ابتدائية	٢٩٣٠	٧٨	٢٤٦٥	٥٧	١٥٩-	
متوسطة	٢١٤٢	٥٧	١٨٩٧	٤٤	١١٤-	
ثانوي عام	٣٢٢٥	٨٥	٤٢٣٢	٩٨	٣١٢-	
ثانوي فني	١٩٤٣	٥١	٢٧٦٣	٦٤	٤٢٢-	
أقل من الجامعي	٩٢٠	٢٤	٤٣٠	١٠	٥٣٢-	
جاميسي	٣٠٩٧	٨٢	٣٩٧٨	٩٢	٢٨٤-	
أعلى من الجامعي	١١٠	٣٠	٩٢	٠٢	١٦٤-	
غير مبين	٦٦٩٠	١٧٧	١٤٥٩٣	٣٤٠	١١٨١	
المجموع	٣٧٧٩٧	٤٣١٠٧	١٠٠٠	١٤٠٠		

المصدر: الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة، مركز المعلومات، بيانات غير منشورة.

**الجدول ٣٤ - تطور القوى العاملة بشركة سابك والشركات التابعة لها حسب المؤهل العام ١٩٨٥-١٩٨١ بالمملكة العربية السعودية**

المؤهل	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	المؤهل
شهادة أو دبلوم دراسات عليا	٧٢	٢٧	١١٦	٢٦	١٥٤	٢٦٢	٣٠٢
شهادة جامعية	٧٠٩	٢٦٢	٨٢٧	١٩١	١٦٠٤	١٧٥	٢٨٨
ثانوية عامة (علمي)	٤١٢	١٥٣	٧٢٥	١٦٧	١٧٥	١٦٧	٧٥٥
ثانوية تجارية	٤٢	٦١	٧٩	١٨	٢٤٥	٤٢	٤٤٣
ثانوية مهنية	٥٠	٩١	٨٠	١٩	١٢٤	٢١٦	٨١٥
كفاءة متوسطة	٧٣	٢٧٢	٢١٧٣	١٣٠	٢٢٩٥	٥٢١	٤٩٤
فما دون	١٣٣٤	٤٩٤	٢٣٨٠	٥٥٠	٣٠٥٢	٥٢١	١٣٢
فئات أخرى	٧٨	٢٩	١٢٦	١٢٦	٢٩	٢٢٤	٤٠
مجموع العاملين	٢٦٩٧	٤٣٣٣	١٠٠٠	٤٣٣٣	٥٨٥٦	١٠٠٠	١٠٠٠

المصدر: شركة سابك، الكتاب الاحصائي لقوى العاملة والتدريب، ص. ٤٦.

الجدول ٣٥ - التوزيع العددي والتنبي للعاملين في المؤسسات والشركات ذات الخمسين عاماً فأكثر في الصناعات التحويلية حسب الأقسام المهنية بالمملكة العربية السعودية  
(١٩٨٣-١٩٨٥)

معدل النمو السنوي	١٩٨٥-١٩٨٤		١٩٨٤-١٩٨٣		الأقسام المهنية
	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٥٤٪	١١٪	٤٩١٣	٨٪	٣١٨٦	أصحاب المهن العلمية والفنية
٢٧٪	٢٪	١١٨٧	٢٪	٩٣٥	المديرون والإداريون ومديرو الأعمال
٤٪	٨٪	٣٤٤٧	٨٪	٣١٠٦	المشغلون بالاعمال الكتابية
٧٪	٢٪	٩٠٨	٢٪	٨٤٣	المشغلون بأعمال البيع
٦٪	٢٪	١٢٦٥	٣٪	١٤٤	المشغلون بالخدمات
٩٪	٠٪	١٢٧	٣٪	١١٦	عمال الزراعة والصيد البحري والبري
٩٪	٧٪	٣١٢٦٠	٧٪	٢٨٤٦٧	عمال الانتاج ووسائل النقل والعمال العاديون
١٤٪	١٠٪	٤٣١٠٧	٣٪	٣٧٧٩٧	المجموع

المصدر: الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة، مركز المعلومات، بيانات غير منشورة.

ويبيّن الجدول ٣٦ تطور الفنيين كمّاً ونوعاً خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨١ بشركة سابك والشركات التابعة لها، وكذلك تطورهم حسب الجنسية (Saudi أو غير سعودي). وقد ارتفع العدد الإجمالي للفنيين من ٧٤١ عاملاً في عام ١٩٨١ إلى ٤٠٨٧ عاملاً في عام ١٩٨٥، بمعدل نمو متوسط قدره ٥٣٪ في المائة سنوياً. بينما ارتفع عدد السعوديين من ٥١٠ عمال في العام الأول إلى ١٧٩٦ عاملاً في العام الأخير، بمعدل نمو متوسط قدره ٣٪ في المائة. وكان هذا الارتفاع منخفضاً في العام

الأول بالنسبة لغير السعوديين مقارنة بالسعوديين (٢٣١ عاملاً). ثم ارتفع في العام التالى إلى ٢٩١ عاملاً. وكان معدل نمو العمالة غير السعودية مرتفعاً هو الآخر، إذ بلغ ٧٧٥ في المائة.

ويمثل عمال التشغيل في السنوات الخمس المبكرة في الجدول أعلى نسبة بين حقول العمل المختلفة الفنية: ٤٤٪ في المائة، ٦٠٪ في المائة، ٦١٪ في المائة و ٤٥٪ في المائة. ومن الواضح أن النسبة ترتفع عاماً بعد آخر بمقادير مختلفة، كما يبدو أن هذا الارتفاع يتم على حساب عمال الصيانة في بعض الأحيان.

ويلاحظ أن نمو الفئات المختلفة من الفنيين لم يكن على نمط واحد سواء من حيث العدد الإجمالي أو من حيث توزيعهم حسب الجنسية. وقد كانت أعلى الفئات نمواً هي فئة عمال التشغيل (٤٤٪ في المائة سنوياً في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨١) بينما كانت أقل الفئات نمواً هي فئة عمال الصيانة (٣٢٪ في المائة).

وقد كانت أعلى الفئات نمواً من السعوديين فئة عمال السلامة والأمن الصناعي (٦٩٪ في المائة)، بينما كانت أعلىها من غير السعوديين فئة عمال التشغيل (٩٦٪ في المائة).

ويشير الجدول ٣٧ إلى تطور فئة المهندسين حسب التخصصات في شركة سابك والشركات التابعة لها. وقد كان عددهم ٢٩٧ مهندساً في عام ١٩٨١، ثم أخذ يتزايد عاماً بعد آخر حتى بلغ ٦٦٣ مهندساً في عام ١٩٨٥، بمعدل نمو قدره ٢٢٪ في المائة سنوياً. بل يلاحظ أنه قفز فيما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ بنسبة ٨٣٪ في المائة.

وكان المهندسون الكيميائيون والمهندسوں الميكانيكيون يمثلون ١٣٪ في المائة بالنسبة لكل فئة على حدة في عام ١٩٨١، ثم برز المهندسون الكيميائيون في الأعوام الثلاثة التالية (٣٥٪ في المائة و ٣١٪ في المائة و ٢٧٪ في المائة على التوالي). وبعد ذلك، ارتفعت نسبة التخصصات الأخرى في السنة الأخيرة (١٩٨٥) بمقدار ٣١٪ في المائة، وقد كانت تشكل ١٪ في المائة في السنة الأولى.

وقد اختلف معدل نمو عدد السعوديين عن غير السعوديين في فئات التخصص المختلفة. وكان أبرز المعدلات من مجموع السعوديين وغير السعوديين

فئة التخصصات الأخرى، حيث سجلت أعلى معدل نمو (٨٣٪ في المائة) بينما كان أدنى المعدلات في فئة المهندسين المدنيين (٩٪ في المائة). ويبدو أن ذلك راجع إلى انكماش فترة الإنشاءات.

أما معدل نمو عدد السعوديين فقد كان أعلى معدل في التخصصات الأخرى (٦٪ في المائة). بينما كان أدنى معدل في المهندسين المدنيين (٦٪ في المائة). وبالنسبة لمعدل نمو عدد غير السعوديين، فقد كان أعلى المعدلات بين مهندسي التخصصات الأخرى (٥٪ في المائة) يليه المهندسون الصناعيون (٢٪ في المائة) رغم أنه محسوب على أساس ثلاث سنوات لا أربع.

وفيما يتعلق بمجموع القوى العاملة في الصناعات التحويلية، يبيّن الجدول ٣٨ أن هذه القوى تتركز في الأقسام الثلاثة التالية: «عمال الانتاج» و «عمال التشيد» و «مشغلو الآلات». لكنه يبيّن أيضاً اتجاهها نحو انخفاض نسبة هذه الأقسام مجتمعة من مجموع القوى العاملة في الصناعة التحويلية (من ٨١٪ في المائة في سنة ١٩٨٦ إلى ٧٧٪ في المائة في سنة ١٩٨٧) يقابلها ارتفاع في نسب بقية الأقسام (باستثناء «المشتغلين بالخدمات» و «المشتغلين في الزراعة») وبشكل خاص ارتفاع في نسب « أصحاب المهن الفنية والعلمية».

**الجدول ٣٦** - تطور العمالة النسائية في شركات م سابك والشركات التابعة لها  
بالمملكة العربية السعودية (١٩٨١-١٩٩٥)

الجدول ٣٤: مصدر المقدمة

- 149 -

**الجدول ٣٧** تطور قدر المبتدئين حسب التخصص . في كل دولة

الجدول -٣٨- توزيع القوة العاملة في الصناعات التحويلية حسب الأقسام المهنية  
بالمملكة العربية السعودية كنسبة مئوية (١٩٨٦-١٩٨٧)

الاقسام المهنية						
١٩٨٧			١٩٨٦			
	غير سعودي	سعودي	المجموع	غير سعودي	سعودي	المجموع
أصحاب المهن الفنية والعلمية والادارية	٩١	٩١	٩٥	٦٩	٦٢	١١٧
أصحاب المهن الفنية والعلمية الاداريون	٧٣	٧٨	٥٢	٥١	٥٢	٤٢
الكتبة والقائمون بالبيع والمشتغلون بالخدمات الكتبة	١٨	١٣	٤٢	١٨	١٠	٧٥
القائمون بالبيع المشتغلون بالخدمات	١٢٨	٨٨	٢٩٣	١٠٣	٩١	١٨٩
المشتغلون بالزراعة	٤٥	٢٨	١٤	٣١	٢٤	٧٧
عمال الانتاج والتشييد ومشغلو الالات	٤٨	٤٩	٤١	٣٣	٣٢	٤٦
عمال الانتاج ومن إليهم	٣٥	١١	١٣٧	٣٩	٣٥	٦٦
مشغلو الالات ومن إليهم	٣٣	-	١٥	٧٠	٤٠	٣٢
عمال التشييد ومن إليهم	٧٧	٨٣	٥٩١	٨١٤	٨٢٧	٦٥٣
مهن غير صينة	٥٦٢	٦١	٢٧٦	٥٧١	٥٧٩	٥٠٩
المجموع	٦٧	٤٧	١٤٨	٤٥	٤٦	٤٢
القوة العاملة	١٤٢	١٠٢	١٣٥	١٦٧	١٩٨	٢١٢
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المصدر: بيانات مصلحة الاحصاءات العامة، ادارة الاحصاءات الاجتماعية، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية (١٩٨٦ و ١٩٨٧).	٢٨٨٠٩٩	٢٣٢٥٥٤	٥٥٥٤٥	٣٢٣٨٨٣	٢٨٤٧٦٤	٣٩١١٩

## الفصل الخامس استنتاجات واقتراحات

يتضح من الدراستين القطريتين أنه، في كلا البلدين، لا يمكن الكلام بالمعنى الدقيق عن عملية تخطيط لقوى العاملة في قطاع الصناعة. فكل ما هناك أن خطط التنمية وبعض المسوحات تتضمن عدداً من العناصر المتعلقة بقوى العاملة، يمكن من خلالها متابعة الأهداف والسياسات العامة المتعلقة بقوى العاملة في الصناعة، وعلى الأخذ متابعة الأوضاع الفعلية لهذه القوى العاملة. ويرجع هذا الوضع لتخطيط القوى العاملة في الصناعة إلى طبيعة تخطيط القوى العاملة الذي لا يزال، ضمن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي العام وخارجيه، يجري مباشرة على المستوى الإجمالي العام ولا يأتي كنتيجة لعملية تخطيط تبدأ على مستوى وحدة الانتاج وتتدرج حتى تصل إلى مستوى الاقتصاد الوطني العام عبر مستويات الفروع والقطاعات والمناطق.

و ضمن إطار العمومية هذا الذي لا يخرج عنه التخطيط القطاعي لقوى العاملة، فإن الاستنتاج الرئيس الذي يمكن أن نخرج به من الدراستين هو أن الخطط العائدية لقوى العاملة في الصناعة (ضمن الحدود التي يمكن الكلام فيها عن خطط) ظلت مقصورة على تحقيق الأهداف الرئيسية التي حدّتها لنفسها والتي كانت تمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة لقوى العاملة في الصناعة في الجمهورية العربية السورية، وسعيّدة هذه القوى في المملكة العربية السعودية والموازنة بين احتياجات الصناعة ومخريجات التعليم الفني والتدريب في كلا البلدين.

أما الاقتراحات، فنلاحظ أنها انصبت في كلا الدراستين بشكل رئيس على الجانب الفني للتخطيط. لكنها في حين ركزت في الجمهورية العربية السورية على أساليب وطرق التخطيط على صعيد المنشآة، تناولت في المملكة العربية السعودية الجانب التنظيمي العام لعملية التخطيط.

### الف - استنتاجات واقتراحات الدراسة القطبية في الجمهورية العربية السورية

#### ١- الاستنتاجات

ركزت الدراسة القطبية السورية استنتاجاتها على جوانب القصور في تحقيق الأهداف العامة والمحددة لخطط التنمية فيما يتعلق بالصناعة من جانبيها الاقتصادي والقوى العاملة.

أولاً - فيما يتعلق بالجوانب السلعية (المادية) والاقتصادية للتخطيط، رأت الدراسة أنه بالرغم مما حققته الصناعة، خصوصاً في القطاع العام، من نمو متزايد في الانتاج من حيث الحجم والتنوع ومن ارتفاع نسبي في الادتاجية، فإن الخطط اقتصرت على تحقيق الأهداف التي سعت إليها. ويظهر هذا القصور، الذي يشمل القطاعين العام والخاص، من خلال ما يلي:

(أ) التدني الكبير في نسبة الاستثمار؛

(ب) تركز الإنفاق على عدد محدود من النشاطات الصناعية، خاصة تلك التي تتصف بانتاجها لسلع الاستهلاك النهائي كالصناعات الغذائية؛

(ج) تدني نسبة الانتاج في غالبية السلع الرئيسية؛

(د) عزوف نسبي من قبل القطاع الخاص عن الاستثمار في الصناعة مع تراجع في بعض النشاطات التي اشتهر بها كالصناعات النسجية؛

(ه) وجود عمالة فائضة لدى بعض شركات القطاع العام في بعض الاختصاصات المتوسطة مع نزوح الخبرات الفنية داخلياً وخارجياً؛

(و) ضيق العقق الاقتصادي والتنموي لدى العديد من الادارات الصناعية وأنعدام روح الابتكار والمبادرة. ويتجلّى ذلك في عدم المبادرة إلى تطوير أنماط المنتجات وأشكالها وعدم انتاج سلع جديدة؛

وترى الدراسة أن جوانب القصور هذه تعود بدورها إلى ضغوط خارجة عن الصناعة تتمثل في الآتي:

(أ) سياسة التسعير التي تعتمد أسعاراً مرتفعة لمستلزمات الانتاج، في حين تعتمد أسعاراً للمنتجات تقل في حالات كثيرة عن كلفتها. وفي الحالات التي تترك فيها أسعار المنتجات ترتفع، فهي ترتفع بشكل يفوقها قدرتها على التصدير؛

(ب) قلة القطع الاجنبي المتاح، سواء لعمليات الاستثمار أم لاستيراد المواد الأولية؛

(ج) المركزية الشديدة التي تمارسها الجهات الوصائية والتي جعلت الادارات الادنى تتعدد في اتخاذ القرارات،

(د) عدم التوافق بين التعليمات المركزية والاجراءات المتخذة؛

(ه) وجود بعض الانظمة والقوانين التي تشكل مناخا غير ملائم للنمو الصناعي السليم، كفرض رسوم جمركية على بعض مستلزمات الانتاج تفوق الرسوم المفروضة على استيراد المنتجات نفسها، أو وجود اضافات كبيرة على قيم المواد المستوردة، وما إلى ذلك؟

(و) وجود تعقييدات وقيود أمام القطاع الخاص تحد كثيرا من مساهمته في التنمية الصناعية وتدفعه باتجاه القطاعات التجارية والخدمية والنشاطات الطفيلية كالمضاربات في العقارات والسيارات. ومن هذه التعقييدات والقيود، إجراءات حصر التراخيص الصناعية من قبل جهات متعددة في الدولة والرقابة المشددة التي يخضع لها القطاع الخاص في القضايا العمالية والضريبية والتمويلية، في حين لا يخضع لها في القطاعات الأخرى.

ثانيا - فيما يتعلق بالجانب الانساني (القوى العاملة) أشارت الدراسة، في ضوء التقويم الاقتصادي السابق للقطاع، ومن خلال الأوضاع والظروف التي مرّ بها والسياسات والاجراءات المتخذة لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية والأهداف المحددة، الى أهم الاستنتاجات التي أكدت على مايلي:

- ١- وجود عجز في فئات معينة من القوى العاملة الماهرة والفنية وفائض في الفئات الأخرى.
- ٢- عدم توازن العرض والطلب في القوة العاملة لأسباب أهمها مايلي:

- ظهور الطلب على مهارات جديدة نتيجة للتطور التكنولوجي في أساليب ووسائل العمل؛
- ظهور صناعات جديدة؛
- تركز فرص العمل في قطاع صناعي معين أو في منطقة معينة؛
- زيادة الطلب على قطاع حكومي معين أو شركات صناعية معينة
- شروط العمل فيها أفضل من غيرها؛
- وجود فائض عمالة في مهن صناعية معينة ونقص عمالة في مهن أخرى؛
- تغير النظرة الاجتماعية لمهن معينة، وهذا كله أدى الى عدم التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة في بعض مناطق القطر.

٣- وجود مشكلة تتعلق بتزاييد حركة دوران القوى العاملة بين عمال الانتاج والاقسام المساعدة في الانتاج، بالإضافة الى ظاهرة التسرب من القطاع العام الى القطاع الخاص.

٤- انحدار نسبة كبيرة من أفراد القوى العاملة من أصل ريفي، أو من المجتمعات المحلية في المدن الصغيرة، هاجر خالل فترة السبعينات والسبعينيات الى مراكز المدن الكبيرة بحثاً عن عمل في الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية. ولم تكن هذه الفئة تملك العلم والخبرة والمؤهلات الازمة لتطوير الواقع الصناعي في القطر وفق طموحات الخطط الموضوعة.

٥- هجرة العديد من أفراد القوى العاملة الاختصاصية والفنية خلال السبعينات والثمانينات الى خارج القطر. وهذا الواقع المتمثل في فقدان الزراعة لقوتها، وافتقار الصناعة وغيرها من الأنشطة لخبرائها وفنييها، وردفها بعناصر غير كافية، قد انعكس بوضوح على مجريات الحياة الانتاجية في القطر.

٦- عدم توفر البيانات الاحصائية التفصيلية والدقيقة عن القوى العاملة في القطر، التي يجب أن تتضمنها قاعدة للبيانات الازمة للبدء بتخطيط هذه القوى في القطاع الصناعي، الى جانب ضعف العلاقة وعدم تناسقها بين الجهات ذات العلاقة في الدولة. فكل جهة تعمل الى حد بعيد باستقلالية شبه تامة عن الجهات الأخرى، بغض النظر عن مراعاتها للعوامل والمؤثرات العامة في سوق العمل، مما أدى الى نشوء بعض المظاهر السلبية والاختناقات الحادة كان أبرزها هذا الخلل الكبير بين العرض والطلب على القوى العاملة، والقصور في المهارات الحديثة، وغياب التخطيط العلمي في معالجة قضايا القوى العاملة في الصناعة السورية.

٧- تدهور الدور القيادي والتنفيذي لمكاتب الاستخدام (التشغيل) في القطر بدلاً من أن يتم تقويتها، وتحويلها الى مكاتب لقوى العاملة.

٨- عدم الربط بين عمليات التأهيل والتدريب المهني وبين التشغيل، مما أوجد صعوبات في تنظيم حركة اليد العاملة وتأمين فرص العمل المناسبة لها.

- ٩- عدم توفر الدراسات العلمية لتنظيم سوق العمل الصناعي وحركة اليد العاملة وتطوير قوة العمل في هذا القطاع، ومعرفة التقديرات المستقبلية لتلبية مختلف احتياجات التنمية الصناعية، وبالتالي تحقيق التشغيل الأمثل والكامل لليد العاملة.
- ١٠- عدم توفر الوصف الدقيق والمفصل للعمل، وكذلك المقاييس والملاكات الالزمة لوضع خطة للقوى العاملة الصناعية تكون ملزمة وذات مضمون صحيح.
- ١١- عدم وجود التسهيلات الكافية والمرنة لتحريك المشغل في القطاع الصناعي العام وفق متطلبات الانتاج.
- ١٢- عدم توفر المقدرة لدى مؤسسات القطاع العام الصناعي على معرفة طلباتها بشكل صحيح من حيث الكم والنوع والزمن، من مختلف المستويات التعليمية. الأمر الذي يجعل مؤسسات التعليم والتدريب عاجزة عن التكيف في الوقت المناسب مع احتياجات مؤسسات القطاع الصناعي من القوى العاملة، مما قد يساعد على إدخال التعديلات المطلوبة والملائمة لحاجات الصناعة على مناهج وبرامج التأهيل والتدريب والتعليم.
- ١٣- في الوقت الذي انخفض فيه عدد العاملين في القطاع العام الصناعي بعد عام ١٩٨٥ بقدر ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٧، مقارنة مع بيانات عام ١٩٨٤، ارتفعت كتلة الرواتب والأجور المدفوعة للمشتغلين في هذا القطاع وللعاملين المذكورين بنسبة ٥١,٥ في المائة. وهذه الزيادة في الأجور عكست زيادة حقيقة في التكاليف الانتاجية وبالتالي زيادة أسعار المنتجات المباعة.
- ١٤- تسبب توقف بعض المعامل والمنشآت الصناعية، أو توقف بعض خطوط الانتاج في منشآت صناعية أخرى، مع عدم امكانية تسريح العمال، في ايجاد بطالة مقنعة في العديد من الشركات الصناعية، وتدني انتاجية العامل داخل هذه الشركات بسبب توقف بعض خطوط الانتاج أو تلقي نصيتها من اليد العاملة الموزعة بعد إغلاق بعض الصناعات والمعامل.
- ١٥- بلغ عدد المهاجرين العاملين في القطاع الصناعي ٧١٢٥٦ مشتغلًا، في ٩١ في المائة منهم مستوىهم التعليمي شهادة إعدادية فما دون، وهم من غير المؤهلين فنياً ومهنياً، ومع ذلك يعملون كصناع ومراقبي الآلات أو كعمال نقل وفَعَّالَة (تبليغ نسبتهم ٨٨ في المائة).

باء - الاقتراحات

بعد أن أوردت الدراسة مجموعة من الاقتراحات العامة المتعلقة بالجانب المادي والانتاجي والاجرائي، التي تصلح كإطار ومنطلق للتنمية الصناعية في المستقبل، إنصب معظم الاقتراحات على الجانب الذي يتناول أسلوب وطريقة تحضير القوى العاملة في القطاع الصناعي على مستوى المعامل.

أولاً - اقتراحات الجانب المادي

١- النظر إلى مساهمة القطاع الخاص الصناعي باعتبارها مساهمة وطنية مكملة ومتكاملة.

٢- العمل على تعديل مفهوم وأساليب التنمية في القطاع العام الصناعي إلى مفهوم استحداث وتطوير تكنولوجيا محلية تعتمد على القدرات الوطنية الذاتية. ويتضمن هذا الاقتراح إعادة النظر في مهام وتكوين المؤسسات العاملة الصناعية وتطویرها لتمارس، إلى جانب دورها الرقابي والتوجيهي، دور الباعث التطبيقي المستحدث لوسائل وخطوط الإنتاج والمصمم للسلع الجديدة والمطور للسلع الحالية والمنفذ لمشاريعه الكاملة، وكذلك إقامة شركات متخصصة في أعمال الصيانة وتصنيع قطع الغيار، وخلق علاقة فعالة بين المؤسسات والأسوق المجاورة العربية وغير العربية.

٣- تقوية علاقات الترابط والتكامل بين مختلف الشركات، بما يحقق استفادة كل منها مما لدى الأخرى من طاقات تصنيعية غير مستقلة وبما يحقق الفائدة الاقتصادية للطرفين.

٤- تشجيع الاستثمار في إنتاج السلع الوسيطة، ولا سيما في الصناعات الكيميائية، مع تفضيل تلك التي تعتمد على مواد أولية محلية.

٥- إعادة النظر في الرسوم الجمركية، وتبني إجراءات عملية لتشجيع الصادرات والعمل على مراجعة نظام التسعير وتطويره. وكذلك العمل على وضع نظام فعال لمحاسبة الشركات على نتائج أعمالها.

٦- وضع معايير مادية لنسب صرف المستخدمات المختلفة لوحدة المنتج من السلع الرئيسية، بما فيها العمل البشري، على أن تبني هذه المعايير على أساس الطاقات الانتاجية المتاحة.

- ٧- تنفيذ بحوث ميدانية لتكوين القاعدة المعلوماتية الالازمة لتخطيط القوى العاملة في القطاع الصناعي.
- ٨- ربط عمليات التأهيل والتدريب المهني بالتشغيل، مما يسهل عملية تنظيم حركة اليد العاملة وتأمين فرص العمل المواتية لها.
- ٩- إنجاز التوصيف المهني للعاملين، وإيجاد المقاييس والملاكات الالازمة لوضع خطة متكاملة لقوى العاملة.

هذه هي الاقتراحات العامة التي تصلح كإطار ومنطلق للتنمية الصناعية في المستقبل، مؤكدين على أن التنمية الصناعية ليست مجرد إقامة المشروعات، إنما هي النتائج الاقتصادية لهذه المشروعات، حالات فردية من جهة، وكعناصر متربطة ومتكاملة مع بعضها ومع بقية الصناعات وفروع الاقتصاد الوطني ككل، في استثماراتها، ومستخدماتها، من جهة أخرى.

ثانياً - اقتراحات الجانب البشري (تخطيط القوى العاملة)

تُلْفَت الدراسة النظر إلى أن المعلومات التي ستوردتها في هذا المجال، عن تخطيط وتقدير القوى العاملة، ليست سوى إشارات مرور على الطريق الطويل، في سياق دراسة القوى العاملة، لا تتناول التفاصيل العريضة، ولا تتعرض لنواحي التطبيق العملي الشامل، وإنما تمثل مبادئ عامة يمكن الاستفادة منها عند إعداد بعض الدراسات التطبيقية في هذا المجال.

تخطيط القوى العاملة

تتمثل نقطة الانطلاق الرئيسية، عند تخطيط القوى العاملة في القطاع الصناعي، في الاستخدام الجيد والفعال للعنصر البشري في المصنع، باعتباره القوة الأساسية في الانتاج، لذلك تكون للتخطيط مهمنتان أساسيتان:

الأولى

تخطيط القوى العاملة في إطار المصنع، وهذا يتضمن، الوظائف الثلاث الآتية:

١- تخطيط المتطلبات من القوى العاملة في ضوء العلاقة القائمة بين القوى العاملة والانتاج، وتشمل:

- تطوير التقنية؛
- زيادة انتاجية العمل الى أعلى امكانية؛
- تطوير المبادرات العمالية، خاصة في مجال الانتاج؛
- تطوير المتطلبات من القوى العاملة في المصنع؛
- تطوير مجموعات التشغيل؛
- تطوير الكفاءات والاستفادة منها؛
- تطوير درجات التأهيل.

٢- تخطيطية المتطلبات من القوى العاملة.

٣- تخطيط أجور العمل والعمال.

#### الثانية

الإجابة على السؤال الكبير المطروح في هذا المجال وهو: مع كم ومع من من القوى العاملة تتحقق برامج الانتاجية، بعد الأخذ بعين الاعتبار تركيب العلاقات القائمة بين خطة القوى العاملة والخطط الأخرى في المصنع. وفي الإجابة على هذا السؤال تبرز نواحي النقص أو الفائض في القوى العاملة وعيوب التأهيل المهني للعمال.

كذلك فإن على عملية تخطيط القوى العاملة أن تأخذ بعين الاعتبار الأensor التالية:

- ١- هناك علاقة قوية بين مشاكل المؤسسات والمعامل، ومشاكل الاقتصاد الوطني، لأن اليد العاملة في المعامل، هي جزء من اليد العاملة في البلاد ككل.
- ٢- تخطيط اليد العاملة واحتياجاتها يعتمد على وضع القوى العاملة في المحافظة. وهكذا ستكون هناك علاقة صعبة مع التخطيط المعد للمحافظات.
- ٣- بما أن العجر هو الجزء المهم في القوة الشرائية للأفراد، والقوة الشرائية المتعلقة بالانتاج، لذلك فإن أي تبرير لعدم تمويل المشروع فيه ارتکاب مخالفة بحق

القانون الاقتصادي، وتوزيع نتائج العمل، وتشويش على الميزانية الخاصة بالتمويل في المحافظة وفي مجمل الاقتصاد الوطني.

٤- لتحقيق أهداف الاقتصاد الوطني ومتطلباته، لا بد من دراسة العلاقة القائمة بين مشروع خطةقوى العاملة، ومشاريع الخطة الأخرى في المصنع.

والرسم التالي يوضح لنا العلاقات القائمة بين مختلف الخطط في المصنع.

#### تخطيط الاحتياجات من القوى العاملة

أن تخطيط الاحتياجات من القوى العاملة يتم حسب الوظائف المعقّدة والهامة في المصانع، بهدف إيجاد أفضل الأنظمة للفئات العاملة، مع مراعاة توزيع العنصر البشري حسب العمل المنتج والعمل غير المنتج، واستيعاب جميع العناصر الفنية، لذلك يأتي الاقتراح التالي، لتنظيم وتوزيع الفئات العاملة:

#### (أ) المستخدمون الصناعيون، وهم:

- الذين يعملون مباشرة في العملية الانتاجية؛
- مستخدمو القيادة والتوجيه في الانتاج؛
- المستخدمون الآخرون للاقتصاد والتوجيه؛

#### (ب) المستخدمون غير الصناعيون، وهم:

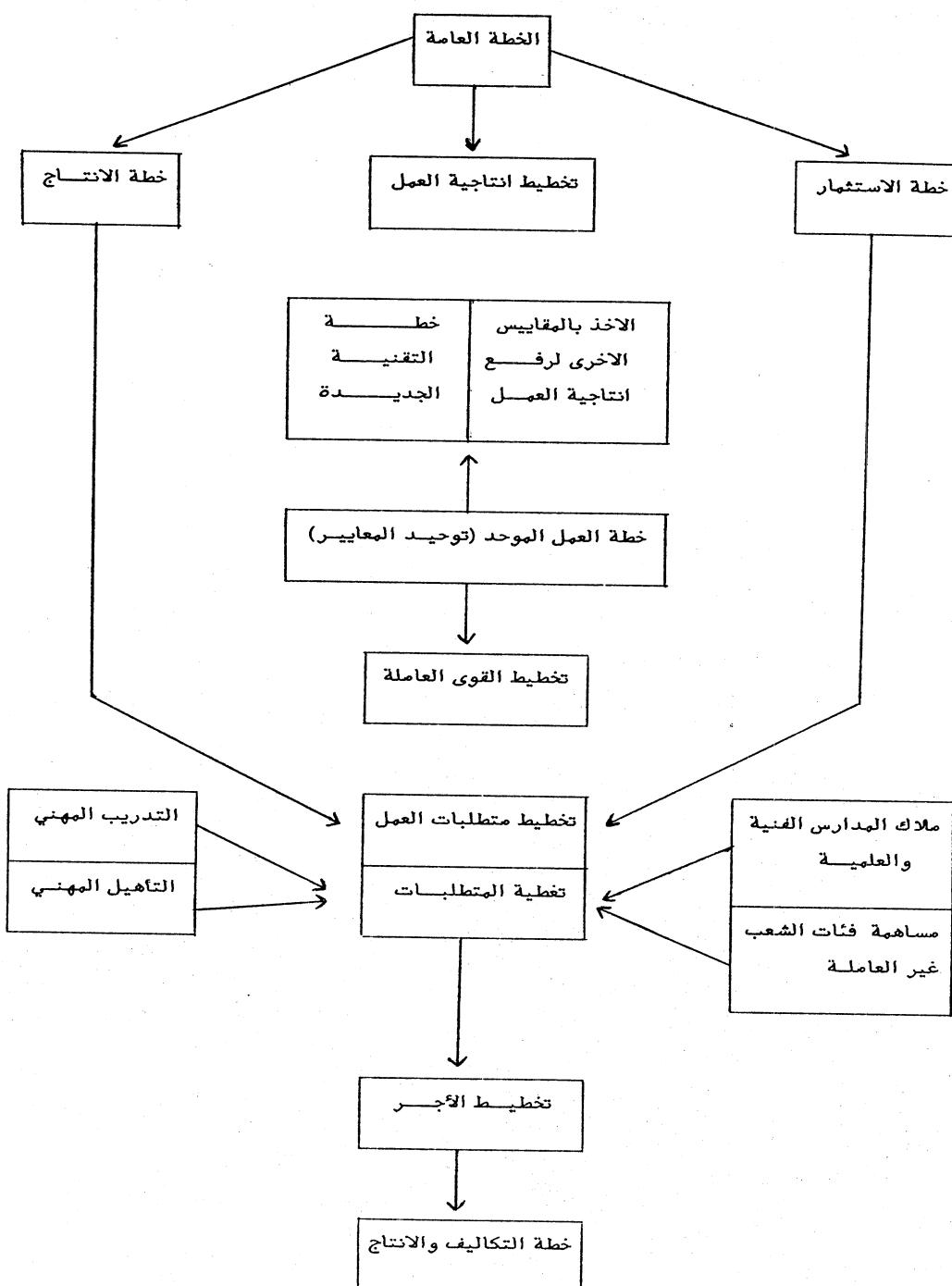
- مستخدمو المراقبة والتدقيق؛
- مستخدمو الحماية في المعمل، والعناصر الأخرى.

لتخطيط وتقدير القوى العاملة بالمصانع، هناك ثلاثة طرق:

- تخطيط إعداد القوى العاملة حسب طريقة الوقت المعاير؛

- تخطيط إعداد القوى العاملة حسب طريقة الخطة المكانية (طريقة مكان العمل)؛

- تخطيط إعداد القوى العاملة حسب طريقة الأرقام الأساسية.



وعند تطبيق هذه الطرق يجب الانتباه في المصانع والمعامل الى اختلاف عوامل التقنية والتكنولوجيا وتنظيم العمل. وهذه الطرق جميعها كافية وصالحة لتقدير العمال بمختلف فئاتهم، غير أن الطريقة الأولى، لدقتها، هي المفضلة والمستعملة لتقدير عمال الانتاج، بالرغم من تعقيدها. ونماذج حقول تطبيق هذه الطرق هي:

طريقة الوقت المعاير: مصانع الغزل والنسيج الآلية، وتستخدم لتقدير عمال الانتاج على الأغلب.

طريقة مكان العمل: الصناعات الكيميائية.

طريقة الأرقام الأساسية: مناسبة لكل المصانع عند وضع خطة الانتاج وتقدير المنتج الجمالي، وعند التوسيع النسبي في أنواع المنتجات المتعددة.

وسنكتفي في هذه الدراسة بشرح طريقة الوقت المعاير لاعتبرها وصلاحيتها للتطبيق وبخاصة في التخطيط لعمال الانتاج (أنظر الملحق رقم ١).

#### تخطيط العناصر الفنية - المستخدمون الفنيون

يتناول هذا التخطيط النواحي التالية:

١- كشف باحتياجات المعامل من الكوادر الفنية (كوادر المدارس الفنية وكوادر التخصص العالي)، على أساس المنتظر من الانتاج والتقنية.

٢- العمل على تأمين هذه الاحتياجات عن طريق التأهيل الزمني لكوادر العمال في المعامل، والاستخدام الكلي لخريجي المعاهد الفنية والعالية. والشرط الأساسي الواجب توفره في التخطيط الصحيح للعناصر الفنية هو التخطيط الطويل الأجل للاحتجاجات. بمعنى أوضح، تسير خطة الكوادر الفنية المنتظرة وفق الاتجاه العام لخطة السنوات الخمس في المعامل، مع مراعاة امكانية تطويرها بالتبديل أو التغيير. كما يجب في المعامل وضع تخطيط منفصل للحاجة من الكوادر الفنية، ولتطوير الموجودات من الكوادر الحالية، حسب الاختصاصات الرئيسية والأكثر أهمية.

إن التخطيط المستمر لتطوير الكوادر الفنية، خلال فترة معينة، يتطلب كشفاً بالموجودات حالياً من الكوادر حسب فروع الصناعات، مع الأخذ بعين الاعتبار النواحي التالية:

- ١- تطور طاقة الانتاج والعدد المشغل.
- ٢- تطور هيكل الانتاج (التخصص - التوحيد القياسي - العلاقات التعاونيّة - وسائل الانتاج الجديدة - تغيرات طريقة الصنع...).
- ٣- تطور المكننة والآلة، وتحسين تنظيم العمل.
- ٤- إقامة الأبحاث العلمية والمعملية.
- ٥- التحسن الكبير في هيكل التوجيه بالمعامل (بالتاهيل العالي للعامل، وتخفيض عدد العناصر الإدارية).
- ٦- لتحقيق التطور والتخصص في الانتاج، يلزم إنشاء وظائف جديدة يمارسها خريجو مدارس التأهيل الفني والعلمي.
- ٧- ضرورة زيادة عدد المؤهلين فنياً بالنسبة لمجموع المشغلين.

#### تخطيط العناصر الإدارية والاقتصادية

ويهدف إلى:

- ١- تخفيض عدد العناصر الإدارية والاقتصادية بالنسبة لعدد المشغلين الإجمالي مما يؤدي وبالتالي إلى تخفيض حصة التكاليف الإدارية من مجموع التكاليف العامة.
- ٢- تبسيط وتحسين عمل الأدارات بتطويرها فنياً ليصبح أكثر فاعلية وذلك عن طريق:
  - تاهيل المستخدمين الإداريين،
  - تحسين تنظيم الأدارات الأعلى درجة (الوزارات والمؤسسات العامة)
  - وتخفيض عدد التقارير،
  - تطبيق الوسائل الحديثة في تخطيط ووضع ميزانية العمل في فروع الاقتصاد كل على حدة.

## ألف- استنتاجات واقتراحات الدراسة القطرية في المملكة العربية السعودية

أولاً- فيما يتعلق بتخطيط القوى العاملة ككل، لم يتضح من الخطط المختلفة وجود مستويات متدرجة للتخطيط (مشروع - قطاعي - إقليمي - وطني) وعلاقة متبادلة بينها. وتكتفي الخطط الاقتصادية والاجتماعية بإبراز المستوى الوطني والمستوى القطاعي لكن بشكل إجمالي دون الدخول في التفصيات.

أما الأهداف الرئيسية التي سعى وراءها تخطيط القوى العاملة فيمكن تلخيصها بهدف إحلال العمالة المواطن محل العمالة الوافدة وتنمية القوى البشرية بشكل عام في المملكة، وذلك عن طريق تحقيق زيادة الأعداد الكلية للقوى العاملة المحلية مع زيادة انتاجيتها ومعدلات مساهمتها في النشاط الاقتصادي وما يتبع ذلك من توسيع فرص التعليم والتدريب وزيادة مشاركة المرأة.

ثانياً- فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي لقطاع الصناعة، لم تكن الصناعة التحويلية من القطاعات التي ركزت عليها خطط التنمية الأولى. فقد ركزت هذه الأخيرة اهتمامها بشكل رئيس على تطوير الهياكل الأساسية والخدمات العامة وتنمية الموارد البشرية، ولم يبدأ الاهتمام الفعلي بالصناعة إلا مع الخطة الثالثة ١٩٨٥-١٩٨٠ حيث أخذ التركيز يجري على الصناعات التي تستخدم النفط كمادة أولية أو كمصدر للطاقة والتي تتميز بمستوى تكنولوجي متقدم جداً وكفاءة رأسمالية عالية فرصت خطط التنمية استثمارات ضخمة نسبياً للصناعات الهيدروكرbone (البتروكيماوية) والصناعات المعدنية الثقيلة. وأوكل أمر هذه الصناعات لقطاع العام، بينما تركت الأنشطة الصناعية الأخرى لقطاع الخاص. واكتفت خطط التنمية بتهيئة المناخ الاستثماري المناسب والمفيد للمستثمرين في ذلك القطاع عن طريق تقديم القروض طويلة الأجل ذات الشروط المناسبة، وتوفير المواد المزودة بالخدمات في المدن الصناعية، وتفضيل المنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية بالإضافة إلى توفير المنح والمساعدات التدريبية والحوافز المختلفة الأخرى.

ثالثاً- فيما يتعلق بتخطيط القوى العاملة في الصناعة، كانت معدلات نمو القوى العاملة في الصناعة التحويلية التي استهدفتها الخطط من أعلى معدلات نمو القوى العاملة القطاعية. كما استهدفت هذه الخطط زيادة نسبة العمالة المواطن في الصناعة عن طريق توفير الامكانيات التدريبية والتوسيع في مجال التعليم الصناعي الثانوي والربط بين مخرجات التدريب والتعليم الفني والمهني من جهة، واحتياجات الصناعة من جهة ثانية، بالإضافة إلى تصميم برامج التدريب المهني

وتربية المهارات الفنية المطلوبة لخدمة القطاعين العام والخاص. لكن معدلات نمو القوى العاملة في الصناعة المحققة فعلياً بقيت عموماً أدنى من المعدلات المستهدفة، هذا مع العلم بأن المعدلات المحققة في الصناعة كانت من أعلى المعدلات القطاعية المحققة. وبقيت مساهمة المرأة السعودية في قطاع الصناعة متذبذبة جداً. أما مساهمة الرجل السعودي في القطاع المذكور فبقيت أضعف بكثير من مساهمتها في القطاع الزراعي.

ولعل العقبة الوحيدة أمام المساهمة في قطاع الصناعة أن هذا القطاع يتطلب مهارات وخبرات معينة لا تتوافر في الشباب السعودي، مما اقتضى كسر ذلك الحاجز من خلال تدريب العمالة الوطنية، فكان من اللازم التوسيع المستمر في إنشاء المعاهد والمدارس الفنية ومراكز التدريب التي تلاحق التطورات التي تحدث في الصناعة. غير أن الأعداد المتخرجة من التعليم الفني والتدريب المهني لم تكن كافية لمواجهة متطلبات الصناعات من العمالة الوطنية، لذلك تم اللجوء إلى العمالة الأجنبية. ولم يختلف ذلك الوضع بالنسبة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، فقد كان خريجو الدراسات الإسلامية يمثلون أكبر التخصصات عدداً وكذلك العلوم الإنسانية، بينما الصناعة تحتاج إلى خريجي الكليات العملية كالهندسة والعلوم وغيرها.

وهكذا بقيت المخرجات من المؤسسات التعليمية والتدريبية صغيرة الحجم لدرجة لا تمايز الوظائف الشاغرة بالصناعات المختلفة، مما اضطر أصحاب الأعمال إلى تشغيل عمالة أجنبية لإدارة وتشغيل العمليات الانتاجية بالأنشطة الاقتصادية الصناعية. ولا يباشر هذه الأعمال إلا نسبة ضئيلة من السعوديين، وقد تمثلت في عدد محدود من الشركات، مما يبرز مشكلتين هامتين: المشكلة الأولى تتمثل في أن تدفقات المؤسسات التعليمية لا تسد العجز في احتياجات الصناعة كماً ونوعاً، والمشكلة الثانية تتمثل في إحلال السعوديين محل العمالة الوافدة إحلالاً بطيئاً، خاصة في القطاع الصناعي الخاص. وقد يكون السبب في ذلك رخص أجور العمالة الأجنبية وإعراض السعوديين عن قبول الوظائف عند هذا المستوى من الأجور. وقد يكون السبب أيضاً أن الواجبات الخاصة بالوظائف ليس لها ما يقابلها في الاقسام المختلفة بالتعليم والتدريب، لذلك لا تجد من يشغلها من السعوديين.

#### باء - الاقتراحات

من أجل حل المشكلتين سبقتي الذكر (عجز التدفقات التعليمية عن سد احتياجات الصناعة وبطء عملية إحلال العمالة السعودية في القطاع المذكور) تتقىدم الدراسة بالاقتراحين التاليين:

١- حت الشركات وأصحاب المشروعات على إنشاء أقسام لخطيط القوى العاملة فيها بحيث تقوم كل مؤسسة بتقدير احتياجاتها من القوى العاملة من خلال أنماط العمل المختلفة، سواء في الوقت الحالي أم المستقبل .. ويُخضع تجميع بيانات المنشآت المختلفة لإدارة مركبة تقوم بتحليل البيانات طبقاً للأساليب العلمية لخدمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٢- ضرورة الربط بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات العمليات الانتاجية والحرفية من العمالة. وقد يكون ذلك من خلال لجنة دائمة يكون فيها الحوار مستمراً بين قطاعات الانتاج والخدمات وبين المؤسسات التعليمية والتدريبية وبين المسؤولين عن التخطيط، وخاصة خطط القوى العاملة، فتتمكن هذه اللجنة من إصدار توصياتها بتعديل مناهج التعليم أو تخفيض أو زيادة أعداد الخريجين من المؤسسات المذكورة طبقاً لاحتياجات المصانع المختلفة وأجهزة الخدمات.

أما بقية الاقتراحات فمن شأنها إعطاء الفعالية الالزمة لخطيط القوى العاملة سواء في جانب النشاط الاقتصادي المختلفة أو في جانب الصناعة، وتوردها الدراسة على الوجه التالي:

#### ١- المشاركة في وضع الخطة

رجال الأعمال وحدهم أو المخطط الفني بمفرده لا يستطيعون الوصول إلى قائمة الحاجات التي يمكن أن يعول عليها في التخطيط، وذلك لأن كل منهما يجهل عن الآخر شيئاً من تصوره لهذه الحاجات. في بينما يجهل رجل الأعمال مقدار الموارد المخصصة لكل حاجة من هذه الحاجات من قبل راعي السياسة أو المخطط الفني فإن المخطط الفني يجهل بدوره الترتيب التفاضلي لهذه الحاجات من قبل رجل الأعمال. ولذا فإن اشتراك الاثنين معاً في عملية التخطيط يجعل هذه العملية أكبر واقعية وأعظم آثراً وفناً<sup>(١)</sup>.

---

(١) معهد الإدارة العامة، ١٤٠٠هـ / بحوث ندوة خطط القوى العاملة المنعقدة في معهد الإدارة بالرياض، ٦ أيار/مايو ١٩٨٠، ص. ٢٦.

٢- نظام المعلومات

يُرجع معظم الباحثين فشل العمليات التخطيطية إلى غياب أو قصور المعلومات الكافية والمناسبة والصحية التي يعول عليها في التخطيط. وبناء عليه، فإن تدفق المعلومات إلى المخطط واجب تنفيذي لا غنى عنه حتى لا يتم التخطيط بمعزل عن البيئة والمجتمع.

ويجب أن تكون هذه المعلومات متداقة بصورة مستمرة ودورية فيتمكن المخطط من أن يعرف الأبعاد والأنماط والسلسل الزمنية التي تحكم العمليات التخطيطية المتعددة المختلفة.

٣- تعميق الاتصالات

إيجاد الاتصال والتفاعل بين أجهزة التخطيط العامة وأجهزة تخطيط القوى العاملة خاصة، وذلك في جميع مراحل التخطيط، ولو أن هذا الاتصال والتفاعل قائمان بالفعل، غير أنها يحتاجان إلى تعميق في المفهوم والتعميم والمتابعة والتقييم. وبذلك يكون التخطيط مستمراً منذ بدء أول عملياته (وهي الاستطلاع) مروراً بمراحل التخطيط والتنفيذ ثم المتابعة والتقييم والتصويب نتيجة للتعديل، على أن يتم نشر هذه المراحل المختلفة في تنفيذ الخطة وتقييمها ومتابعتها حتى يتتسنى للباحثين الأدلة بدلواهم في هذا الصدد ولفت النظر إلى ما قد يكون قد فات على المقيمين أو المتابعين أو المنفذين.

٤- أجهزة تخطيط القوى العاملة

قد يكون من المفيد إنشاء وحدة إدارية لخطيط القوى العاملة وتنميتها في الأجهزة الحكومية وكذلك في كل مؤسسة أو شركة يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عامل، بحيث ترتبط هذه الوحدات بعضها بالبعض الآخر بجهاز تتذبذب إليه المعلومات ذات العلاقة بخطيط القوى العاملة وخصائصها وأنماطها واتجاهاتها في الماضي والمستقبل.

٥- زيادة مساهمة العمالية السعودية

زيادة مساهمة العمالية السعودية في القوى العاملة، بما يترتب عليه إحلال العنصر الوطني محل العنصر الأجنبي وإدارة الاقتصاد بأيدي وطنية. ويكون ذلك

من خلال زيادة أعداد المتخريجين من فروع التعليم والتدريب المختلفة. وتعتبر المجالات التي يتم التعليم والتدريب عليها وفقاً لمتطلبات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من العمالة. بمعنى أن تكون التخصصات في التعليم والتدريب صدى واضحاً لاحتياجات المشروعات والمؤسسات والشركات من القوى العاملة. وقد يلزم تخطيط التعليم والتدريب والتوجه في التخصصات المختلفة لملاقة المؤسسات المطلوبة في العماله للأنشطة الاقتصادية المختلفة. وقد تكون الصناعة أولى بالرعاية في ذلك الصدد، نظراً لتنوع المستويات المهنية الالزامه لإدارة وتشغيل المصانع المتعددة الأهداف والمرامى.

**٦- اشتراك القطاع الخاص في تدريب وتنمية القوى العاملة**

الملاحظ أن المملكة تعتمد على الأجهزة التعليمية والتدريبية فتخرج الأعداد الالزامه للاقتصاد الوطني من الأفراد. ولا يساهم القطاع الخاص، ولا سيما الصناعي، بمساهمة فعالة في هذا الشأن. ويجب أن تكون هناك خطة عامة ينفذها القطاع الخاص للوفاء بمتطلبات وخطط التنمية من العماله تحدد فيها الأعداد والنوعيات التي يتزامن القطاع الخاص بتدربيتها وتنميتها وإعدادها أو صقلها مع مساهمه الدولة في الحوافز التي تُمنح للمتدربين.

**٧- إقبال المواطنين السعوديين على التعليم العملي**

ضرورة معالجة عدم إقبال المواطنين السعوديين على فروع التعليم الفني والتدريب المهني رغم وجود نظم الحوافز التي تحث الأفراد على التسجيل بها. فقد أكدت الدراسات المختلفة أن الطاقة الاستيعابية لمراكز التدريب المهني تزيد عن العدد الفعلي للملتحقين.

**٨- تصويب المسار الاقتصادي والتعليمي والتدريب**

تصويب المسار الاقتصادي والتعليمي والتدريب بصورة مستمرة حتى لا تنشأ مشاكل البطالة بين المتعلمين أو مشاكل زيادة أعداد المتقدمين لشغل تخصص معين ونقص أعداد المتقدمين لشغل الوظائف المطلوبة في جهة معينة أو زيادة التخصصات النظرية الجامعية عن التخصصات العملية، مما يشكل فائضاً في الخريجين تتعدد الحلول لاستيعابه أو لصرف الخريجين عن الاشتغال بالقطاع الخاص وتفضيل الوظائف المكتبية والإدارية بأجهزة الحكومات والهيئات والمؤسسات

العامة. ومثل هذا التصويب للمسار الاقتصادي والتعليمي يتطلب إنشاء المشروعات التي تستوعب فائض الخريجين، على أن يكون ذلك الحل بقصد استيعاب ذلك الفائض وتوجيه الأجهزة التعليمية والتدريبية إلى افراز المخرجات الالزمة للاقتصاد الوطني، أو توجيه المستثمرين إلى إنشاء المشروعات التي تساعده على توفير فرص العمل لسد التغيرات الاقتصادية واستيعاب الأعداد الزائدة، ولو تطلب الأمر مزيداً من برامج التدريب التحويلي حتى يمكن لهذه الأعداد أداء الوظائف التي ستسند إليها.

مُلْحَق

طريقة الوقت المعاير لتقدير عدد عمال الانتاج في المصنع

إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عمال الانتاج يتوزعون إلى قسمين: عمال الانتاج الأساسيين وعمال الانتاج المساعدين، فإن نقطة الانطلاق في طريقة الوقت المعاير، لخطيط وتقدير عمال الانتاج الأساسيين، هي حساب عدد ساعات العمل اللازمة لكل وحدة كمية من المنتجات المتنوعة الواردة في برنامج الانتاج للمعامل، عن طريق بطاقات العمل الرئيسية. والمثال التالي يوضح كيفية استخدام هذه الطريقة:

لدينا عاملان خراطة، الأول من فئة الأجر (أ) والثاني من فئة الأجر (ب) يقومان بصناعة المادتين س و ص، والجدول التالي يمثل كشفاً بوقت العمل:

الكمية	عدد المجموعات	عامل الخرطة من فئة الأجر (ب)	عامل الخرطة من فئة الأجر (أ)
كل مجموعة	الوقت اللازم للترتيب العمل وإنهائه	الوقت اللازم للترتيب العمل وإنهائه	الوقت اللازم لترتيب العمل وإنهائه
١٠٠ قطعة	عدد الواحدة القطعة الواحدة (للجموعة الواحدة)	٢٠ د	٣٠ د

١٠٠	١٠٠٠٠	٤٠	٦٠	١٠	٣٠	س
٢٠٠	٢٠٠٠٠	١٥	٣٠	٥	١٠	ص

- يستنتج من ذلك أن الوقت اللازم لكل خرطة لترتيب وإنهاء (١٠٠٠) د = ٢٠٠٠٠ د = ١٠٠٠ × ٢٠ د

$$\text{مجموعه من المادة (س)} = \frac{٢٠٠٠٠}{٣٠} = ٦٦٧ \text{ د}$$

- الوقت اللازم لكل خرطة لترتيب وإنهاء (٢٠٠٠) د مجموعه من المادة (س)

$$\text{قطعة من المادة (س)} = \frac{٢٠٠٠٠}{٣٠} = ٦٦٧ \text{ د} = ٢٠٠٠٠ د = ١٠٠٠ د \times ٢٠ د = ١٠٠٠٠ د$$

- الوقت اللازم لانتاج (١٠٠٠٠) د قطعة من المادة (س)

$$\text{قطعة من المادة (س)} = \frac{٢٠٠٠٠}{٣٠} = ٦٦٧ \text{ د} = ٢٠٠٠٠ د = ١٠٠٠ د \times ٢٠ د = ١٠٠٠٠ د$$

- الوقت اللازم لانتاج (٢٠٠٠٠) د قطعة من المادة (س)

$$\text{قطعة من المادة (س)} = \frac{٢٠٠٠٠}{٣٠} = ٦٦٧ \text{ د} = ٢٠٠٠٠ د = ١٠٠٠ د \times ١٥ د = ١٠٠٠٠ د$$

- مجموع الوقت بالدقائق

- مجموع الوقت بالساعات

$$٥٥٨٠٠٠ د$$

$$٢٠٥٠٠٠ د$$

$$٨٤ \text{ ساعة}$$

$$٣٤ \text{ ساعة}$$

$$٦٧ د$$

هذا العدد من الساعات المعايرة بحاجة الى تصحیح لتحقیق المستوى المطلوب والمحدد في الخطة، علماً بأن الساعات المعايرة في سنة الخطة (سنة المقارنة) أقل منها في سنة التقرير (سنة الأساس).

النسبة المخططة الفعالية الضرورية في سنة الخطة	ساعات العمل لها والمطلوب تحقيقها	ساعات العمل اللازمة في سنة التقرير	الخراط من فئة الأجر (ا)
$100 \times 24 = 27234$ ساعة	١٢٥	١٢٥	٣٤٦٧

الخراط من فئة الأجر (ب)	٨٤٦٦٧	١٣٣	$100 \times 84 = 63609$ ساعة

عدد عمال الانتاج الأساسيين اللازم توافرهم في الأساس، حسب مقتضيات الخطة، لتحقیق الساعات المصححة في سنة الخطة:

ساعات العمل السنوية لكل عام انتاج أساسي (يؤخذ هذا الرقم من ميزانية العامل)	مجموع ساعات العمل	خراط من فئة الأجر (ا) لانتاج المادتين س و ص
٢٠٤٢	$27334 \div 2042 = 134$ عامل	

خراط من فئة الأجر (ب) لانتاج المادتين س و ص	$63609 \div 2042 = 31.2$ عامل

وبمقارنة هذا الكشف مع التالي لعدد عمال الانتاج الأساسيين اللازمين لتحقيق ساعات العمل غير المصححة الواردة في سنة التقرير لكل من خراط فئة الأجر (ا) وخراط فئة الأجر (ب)، يتضح لنا الوفر المحقق في اليد العاملة.

الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي
الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي
الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي
الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي
الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي

الوقت الناتج هو:

خراط من فئة الأجر (ا) لانتاج المادتين (س و ص): ٧٦٤ - ١٣٤ = ٣٤  
عامل انتاج اساسي.

خراط من فئة الأجر (ب) لانتاج المادتين (س و ص): ٤١٤ - ٣١٢ = ١٠  
عامل انتاج اساسي.

وهكذا تأخذ المؤسسة العدد الحقيقي الضروري من اليد العاملة حسب نوع المهنة وفئة الأجر. وينتج هذا العدد، كما رأينا، من تصحيح ساعات العمل المعايرة لوحدة الكمية، وبتقسيم ساعات العمل المصححة للمنتج العام على وقت العمل الممكن تحقيقه سنوياً لعامل الانتاج الأساسي. وتؤخذ أرقام وقت العمل الفعلي السنوي من ميزانية وقت العمل. ونورد فيما يلي مثلاً توضيحاً على ميزانية وقت العمل (الأرقام الواردة بعضها غير صحيح).

<u>وحدات زمن الأساس</u>		<u>وحدات زمن الأساس</u>	
		(يـوم)	
٣٦٥		٣٦٦	١- الأيام العادية
٦٣-		٦٠-	٢- الجمع وأيام العطل
٣٠٢		٣٠٦	٣- أيام العمل
٢٥١ ٥١		٢٥٤ ٥٢	١-٣ أيام العمل الفعلية ٢-٣ الأعياد
(ساعة) ٢٢٦٣		(ساعة) ٢٢٩٢	٤- ساعات العمل الاسمية
٤٠٧		٥٤٤	٥- ساعات العمل الضائعة
٢١٣		٢١٢	١٥- الأوقات الضائعة غير المؤثرة
١٩٢		١٩١	١١- العطل
٢١		٢١	٢١- العمل القصير بسبب العاهات الجسدية
١٩٤		٢٣٢	٢-٥ الأوقات الضائعة المؤثرة
١٧٧		٢٥٦	١٢-٥ حالات المرض
٧		٧٥	٢٢-٥ تأدية الواجبات الاجتماعية
-		٢٥	٣٢-٥ وقت التوقف والانتظار
١٠		٢٦	٤٢-٥ الوقت الضائع للعيوب الأخرى
=٤٠٧ - ٢٢٦٣ ١٨٥٦ ساعة	=	= ٥٤٤-٢٢٩٢ ١٧٤٨ ساعة	٦- وقت العمل الفعلي الحقيقي

يلاحظ من صورة ميزانية أوقات العمل السابقة ما يلي:

- هناك ثلاثة بنود هامة أوضحتها الميزانية:
- الوقت الضائع المسماوح به (غير المؤثر)،
- الوقت الضائع غير المسماوح به (المؤثر)،
- وقت العمل الفعلي الحقيقي.

٢- تذبذب الأوقات الضائعة المؤثرة وغير المؤثرة خلال الأشهر المختلفة.

٣- يُعتبر تحديد ساعات العمل الفعلية السنوية نقطة مهمة جداً في تخطيط وتقدير القوة العاملة، بعد معرفة الساعات الضائعة التي يشتراك كل عامل في إظهارها. وتكون من المعطيات الشخصية لكل عامل مهمة الاستعمال العقلاني لوقت العمل، لذلك يجب تحليل الوقت الضائع المؤثر في الاستشارات الانتاجية إلى عوامله المختلفة: المرض - الواجبات الاجتماعية - توقف العمل - أوقات الانتظار المهدورة خلال السنة - الأوقات الضائعة الأخرى.

٤- يُعتبر تطوير وتحسين ميزانية أوقات العمل في المؤسسات الصناعية الكبيرة عاملًا مهمًا جدًا للعملية الانتاجية، وللحصول على الانتاج الأفضل والأكثر.

عند تخطيط وتقدير عمال الانتاج المساعدين، يُعمل بالطريقة السابقة بدون آية تحفظات، والهدف من تخطيط عمال الانتاج المساعدين، هو تخفيض عددهم بالنسبة لعمال الانتاج الأساسيين، عن طريق تحسين نظام العمل وتطوير المكننة.

## المراجع

(٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) ١٩٨٧، تخطيط القوى العاملة في خطط التنمية المعتمدة في بلدان اللجنة، سلسلة دراسات تخطيط القوى العاملة (١).

(ب) (اسكوا) ١٩٨٧، تخطيط القوى العاملة في قطاع البتروكيماويات: تجربتا جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية، سلسلة دراسات تخطيط القوى العاملة (٢).

### مراجع الدراسة القطرية في الجمهورية العربية السورية

- (ج)
- ١ الاتحاد العام لنقابات العمال، التقرير العام لمؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.
  - ٢ صراف، ميخائيل، دراسة تخطيط القوى العاملة في القطاع الصناعي، ١٩٨٥.
  - ٣ صراف، ميخائيل، سلسلة دراسات صادرة عن مديرية التخطيط في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن السكان والقوى العاملة ومكاتب الاستخدام.
  - ٤ صراف، ميخائيل، وآخرون، دراسة تحليلية لنتائج التعداد العام للسكان في سوريا عام ١٩٨١، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧.
  - ٥ المكتب المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان في القطر العربي السوري، ١٩٨١، صدر عام ١٩٨٨.
  - ٦ المكتب المركزي للإحصاء، نتائج مسوحات العينة السكانية (للسنوات ١٩٧٦-١٩٨٧).
  - ٧ المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية للسنوات المتتالية حتى عام ١٩٨٨.
  - ٨ المؤسسة العربية للتشغيل، سوق العمل في سوريا، ١٩٨٥.
  - ٩ المؤسسة العربية للتشغيل، دليل العاملين ببرامج معلومات القوى العاملة والتشغيل، ١٩٨٦.
  - ١٠ هيئة تخطيط الدولة، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر العربي السوري، من الخطة الأولى (١٩٦١-١٩٧٥) وحتى الخطة السادسة (١٩٩٠-١٩٨٦).
  - ١١ هيئة تخطيط الدولة، تقويم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر العربي السوري.
  - ١٢ هيئة تخطيط الدولة، تصورات عن تطور قطاع القوى العاملة والتعليم العالي والفنى، كانون الثاني/يناير ١٩٨١.
  - ١٣ هيئة تخطيط الدولة، تقرير عن واقع القوى العاملة في القطر العربي السوري، ١٩٨٥.

- ١٤- هيئة تخطيط الدولة، تقويم الخطة الخامسة (١٩٨٥-١٩٨١) لقطاع الصناعات التحويلية، كانون الثاني/يناير ١٩٨٦.
- ١٥- هيلان، رزق الله، الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المتقدمة.
- ١٦- هيلان، رزق الله، سورية بين التخلف والتنمية، ١٩٧٣.
- (د) مراجع الدراسة القطرية في المملكة العربية السعودية
- ١- أبو النور، عبد الرحيم عبد الرزاق: القوى البشرية الكفؤة كعامل أساسي من عوامل التنمية الصناعية (أبعاد مشكلة نقص الأيدي العاملة الوطنية الكفؤة)، ندوة التكنولوجيا والتنمية الصناعية.
- ٢- الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة في ١٩٨٦، مجلس القوى العاملة، مهامه، تنظيمه، إنجازاته، نيسان/أبريل ١٩٨٨، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية: العرض والطلب (١٤١٥-١٤٠٦)، (بيانات غير منشورة).
- ٣- حمزة، مختار، ١٩٧٧، تخطيط القوى العاملة، أهدافه ووسائله، مجلس الاقتصاد والإدارة، عدد تموز/يوليو.
- ٤- الشركة السعودية للصناعات الأساسية: ١٩٨٥، الكتاب الاحصائي للقوى العاملة والتدريب (١٩٨٥/١٩٨١).
- ٥- الشقاوي، عبد الرحمن عبد الله، ١٩٧٥، تخطيط القوى البشرية في المملكة، معهد الإدارة العامة: مجلس الإدارة العامة، نيسان/أبريل.
- ٦- العساف، صالح بن حمد، ١٩٨٦، المرأة الخليجية والعمل في مجال التربية والتعليم، الرياض.
- ٧- لطفي، علي، ١٩٨٣/١٩٨٢، التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة عين شمس.
- ٨- محى الدين، عمرو، ١٩٨٢، التخطيط الاقتصادي، القاهرة، دار النهضة العربية.
- ٩- معهد الإدارة العامة، ١٤٠٠هـ، بحوث ندوة تخطيط القوى العاملة المنعقدة في معهد الإدارة بالرياض، ٦ أيار/مايو ١٩٨٠.
- ١٠- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، التعليم الفني والتدريب المهني، خطوات وطنية، ١٩٨٥/١٩٨٠، الإحصاءات السنوية للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.
- ١١- وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية، ١٩٨٦.
- منجزات خطة التنمية (١٣٩٠-١٤٠٦هـ).
- تجربة التخطيط من أجل التنمية في المملكة العربية السعودية:
- ١٩٧٠ - خطة التنمية الأولى؛  
١٩٧٥ - خطة التنمية الثانية؛  
١٩٨٠ - خطة التنمية الثالثة؛  
١٩٨٥ - خطة التنمية الرابعة.

- ١٢ - وزارة المالية، ١٩٨٤/١٩٨٥، صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي المالي للعام ١٩٨٤/١٩٨٥. مصلحة الاحصاءات العامة (١٩٨٧، ١٩٨٦)، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية.
- ١٣ - وزارة الصناعة بالمملكة العربية السعودية، ١٩٨٥، النشرة الاحصائية.
- ١٤ - يوسف، حلمي شحادة، ١٩٨٨، تنسيق سياسة الاستفادة من التقنية في الدول العربية، مجلة الادارة العامة، العدد ٥٧، رجب ١٤٠٨ هـ.
- ١٥ - Congress of the United States, Technology Transfer to the Middle East.
- ١٦ - United Nations, 1971, Manual V, Methods of Projecting the Economically Active Population, New York.
- ١٧ - Determinants and Consequences of Population Trends, 1973, New York.